

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name: *Donia, M. A Sabra*

اسم الطالب: دنيا محمد عوض صبرة

Signature: *دنيا صبرة*

التوقيع: *دنيا صبرة*

Date: *30 / 11 / 2015*

التاريخ: 2015 / 11 / 30



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

**أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو
الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)**
**The Impact of Credit to the Private Sector,
on the Palestinian Economic Growth during
the period (1996-2013)**

إعداد الباحثة

دنيا "محمد عوض" سليم صبرة

إشراف

أ.د. سمير خالد صافي

د. خليل أحمد النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من

كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

1436هـ - 2015م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ دنيا محمد عوض/ سليم صبرة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)

The Impact of Credit to the Private Sector, on the Palestinian Economic Growth during the Period (1996-2013)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 20 شعبان 1436هـ، الموافق 2015/06/07م الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

..... د. خليل أحمد النمروطي مشرفاً و رئيساً
..... أ.د. سمير خالد صافي مشرفاً
..... أ.د. محمد إبراهيم مقداد مناقشاً داخلياً
..... د. سيف الدين يوسف عودة مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله وازموم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا
كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ
لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

[البقرة: 286]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

- إلى من لا يرضى القدير إلا برضائهما ، إلى هبة الرحمن ونور الإيمان ... أمي وأبي
- إلى مصابيح حياتي الزاهرة المتلألئة الذين ما ادخروا جهدا في دعمي وتشجيعي أشقائي وشقيقاتي محمود ، رمضان ، نادية ، ديانا ، أحمد ، عبدالفتاح ، عبد الحميد ، عبد المجيد ، عبد الرزاق ، عبد القادر ، عبد الحق ، عبد الغنى ، إيمان .
- إلى زوجات الأخوة وأزواج الأخوات وجميع أبنائهم وبناتهم لكم جميعا حبي وامتناني .
- إلى كل الصديقات اللواتي قاسمنى شطراً من حياتي وساعدنني على إنجاز هذا البحث
- إلى كل الزميلات والزملاء الذين بادلونني الاحترام
- إلى كل من حمل لواء العلم واحترق كالشمعة ليضيء لآخرين .
- إلى كل من عرفتهم خلال مشوارى التعليمي ... أساتذتى وصديقاتى في البكالوريوس وبرنامج الماجستير
- إلى زهرات أحطن بي وفاح عبيرهن في حياتي... إلى قلوب نابضة بالحب والشغب والشغف...
- إلى الرائعات ... هبة ، ريهام ، ميسرة ، مروة ، مرام .

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

(البقرة: 152) فإنني أتوجه إلى الله تعالى بالشكر الجزيل على منه وفضله وعطائه، فيارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، "اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علماً"

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور الفاضل/ خليل النمروطي والأستاذ الدكتور الفاضل/ سمير صافي اللذان أشرفا على هذه الرسالة، ولم يبخلا على بتوجيهاتهما ونصائحهما القيمة، أتمنى لهما كل التوفيق في مسيرتهما العلمية وكذا دوام الصحة والعافية ومزيداً من العطاء .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور سيف الدين عودة الذي لم يتوانى أبداً في تقديم نصائحه وإرشاداته في هذا المجال .

كما لا أنسى أن أقدم خالص شكري وامتناني إلى جميع الأساتذة الأكارم الذين لم يتأخروا في إرشادي بمعلوماتهم القيمة وأخص بالذكر أ. أسامة عبود، أ. رمضان صبرة، أ. حاتم الحرازين، م. ريهام الحرازين، أ. مرام الفراء، أ. هبة الآغا، أ. عبد الحميد صبرة، م. محمد مطر، أ. عبد الرزاق صبرة.

وكذلك أشكر كل من ساهم في مساعدتي ودعمي حتى خرجت هذه الرسالة إلى النور، فلجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان

ونيا

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	التسلسل
أ	آية قرآنية	-
ب	إهداء	-
ت	شكر وتقدير	-
ث	قائمة المحتويات	-
ر	قائمة الجداول	-
ش	قائمة الأشكال البيانية	-
ض	قائمة الملاحق	-
ط	ملخص باللغة العربية	-
ظ	ملخص باللغة الانجليزية	-
الفصل الأول الإطار العام للدراسة		
2	مقدمة	1.1
3	الإطار النظري للدراسة	1.2
3	مشكلة البحث	1.2.1
4	أهداف البحث	1.2.2
4	أهمية البحث	1.2.3
5	فرضيات البحث	1.2.4
5	مبررات اختيار الموضوع	1.2.5
5	منهجية البحث	1.2.6

الصفحة	الموضوع	التسلسل
6	مصادر البيانات	1.2.7
7	حدود البحث	1.2.8
7	صعوبات البحث	1.2.9
7	الدراسات السابقة	1.3
8	الدراسات المحلية	1.3.1
10	الدراسات العربية	1.3.2
12	الدراسات الأجنبية	1.3.3
15	التعقيب على الدراسات السابقة	1.3.4
الفصل الثاني		
النظام المالي والنمو الاقتصادي		
18	مقدمة	2.1
18	ماهية النظام المالي	2.2
18	النظام المالي	2.2.1
21	أنواع النظم المالية	2.2.2
24	العلاقة بين النمو والتمويل	2.3
24	النمو والتمويل في الاقتصاديات	2.3.1
26	مصادر التمويل	2.3.2
29	أهمية الائتمان المصرفي في تمويل التنمية	2.3.3
31	نظام التمويل غير المباشر	2.4
31	الوساطة المالية	2.4.1
32	قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي	2.4.2

الصفحة	الموضوع	التسلسل
33	أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي	2.4.3
34	خصائص التمويل غير المباشر في الدول النامية	2.5
34	الكبح المالي	2.5.1
35	أدوات الكبح المالي	2.5.2
35	آثار الكبح المالي	2.5.3
36	آليات علاج الكبح المالي	2.5.4
37	خلاصة الفصل	2.6
الفصل الثالث		
ماهية التنمية المالية ومؤشراتها وعلاقتها مع النمو الاقتصادي		
39	مقدمة	3.1
39	ماهية التنمية المالية	3.2
40	مفهوم التنمية المالية	3.2.1
42	قياس التنمية المالية	3.2.2
46	مشاكل قياس التنمية المالية	3.2.3
47	التنمية المالية والنمو الاقتصادي	3.2.4
47	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية	3.3
48	القطاع الخاص المفهوم والأهمية	3.3.1
49	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	3.3.2
59	العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي	3.4
59	العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي	3.4.1
62	السياسات المساعدة على التنمية المالية	3.4.2

الصفحة	الموضوع	التسلسل
65	خلاصة الفصل	3.5
الفصل الرابع		
واقع القطاع الخاص بـفلسطين الأهداف والمعوقات		
67	مقدمة	4.1
68	تطور القطاع المصرفي	4.2
68	التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني	4.2.1
71	هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني	4.2.2
73	التحليل الوصفي للمؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني	4.3
73	التسهيلات الائتمانية	4.3.1
73	أنواع التسهيلات الائتمانية	4.3.1.1
74	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوعها	4.3.1.2
77	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	4.3.1.3
78	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة	4.3.1.4
78	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية	4.3.1.5
86	عدد البنوك	4.4
87	قنوات تأثير القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية	4.5
90	تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني	4.6
91	واقع القطاع الخاص في فلسطين	4.7
91	تقييم أداء القطاع الخاص الفلسطيني ودوره التنموي	4.7.1
96	دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية	4.7.2
96	مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تحقيق القيمة المضافة	4.7.3

الصفحة	الموضوع	التسلسل
100	مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي	4.7.4
107	مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التكوين الرأسمالي الثابت	4.7.5
الفصل الخامس		
التحليل القياسي لتقدير أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في فلسطين		
119	مقدمة	5.1
119	منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي	5.2
119	بيانات الدراسة	5.2.1
119	نموذج الدراسة	5.2.2
121	آلية المعالجة الإحصائية	5.2.3
121	المنهج القياسي والاساليب الإحصائية المستخدمة	5.2.4
123	التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	5.3
123	الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج	5.3.1
127	نتائج تحليل مصفوفة الارتباط	5.3.2
127	نتائج تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي	5.3.3
128	نتائج تشخيص نموذج الدراسة	5.3.4
130	التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج النموذج المقدر	5.3.5
الفصل السادس		
النتائج والتوصيات		
133	مقدمة	6.1
133	نتائج الدراسة	6.2

الصفحة	الموضوع	التسلسل
133	النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي	6.2.1
134	النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي	6.2.2
134	التوصيات	6.3
135	التوصيات الموجهة للباحثين	6.3.4
137	المراجع	
145	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
3-1	تبيين وظائف القطاع المالي ونواتج التنمية المالية	41
3-2	تبيين الأبعاد للتنمية المالية حسب تقرير البنك الدولي	42
4-1	يوضح عدد البنوك وفروعها خلال الفترة (1920-1945)	68
4-2	يوضح المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967-1994)	69
4-3	يوضح عدد وأفرع المصارف المحلية كما في نهاية العام 2013	72
4-4	يوضح البنوك العربية والأجنبية العاملة في فلسطين كما في نهاية عام 2013	73
4-5	يوضح إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1995-2013)	74
4-6	يوضح إجمالي القروض للمصارف خلال الفترة (1995-2013)	75
4-7	يوضح إجمالي التمويل التأجيري للمصارف خلال الفترة (1995-2013)	77
4-8	يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1995-2000)	79
4-9	يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2001-2006)	81
4-10	يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2007-2013)	82
4-11	يوضح إجمالي الودائع للمصارف خلال الفترة (1995-2013)	85
4-12	يوضح عدد البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (1995-2013)	86

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
4-13	يوضح مساهمة أنشطة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في تحقيق القيمة المضافة	96
4-14	يوضح مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة	79
4-15	يوضح مساهمة أنشطة قطاع الإنشاءات في القيمة المضافة	98
4-16	يوضح مساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة	99
4-17	يوضح مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي	101
4-18	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي	102
4-19	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي	103
4-20	مساهمة قطاع التجاري في الناتج المحلي	104
4-21	مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي	105
4-22	مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي	106
4-23	مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي	107
4-24	مساهمة قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي	108
4-25	مساهمة قطاع الصناعة في التكوين الرأسمالي	109
4-26	مساهمة قطاع التجارة في التكوين الرأسمالي	110
4-27	مساهمة قطاع النقل والتخزين في استيعاب القوى العاملة	112
4-28	مساهمة قطاع الإنشاءات في استيعاب القوى العاملة	113
4-29	مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب القوى العاملة	113
4-30	مساهمة قطاع التجارة في استيعاب العمالة	114
4-31	يبين تطور pc/GDP في فلسطين من 1996 - 2013	116
5-1	المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي	123

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
127	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	5-2
128	نتائج تقدير نموذج الدراسة بإدخال المتغيرات الاقتصادية المحددة	5-3
128	نتائج اختبارات التحقق من الارتباط الذاتي في بواقي نموذج الدراسة	5-4
129	نتائج اختبارات التحقق من مساواة متوسط بواقي النموذج الدراسة للصفر	5-5
129	نتائج اختبارات التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة	5-6
129	نتائج اختبارات التحقق من تجانس تباين بواقي نموذج الخطوة الأولى	5-7
130	نتائج اختبار التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد في نموذج الدراسة	5-8

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
28	المصادر الخارجية لتمويل التنمية	2-1
55	معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتسهيلات الائتمانية 2010-2013	3-1
56	أرصدة المصارف الخارجية والتسهيلات الائتمانية 2000-2013	3-2
57	معدل نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة الفلسطينية 2010-2013	3-3
57	تسهيلات المقدمة لحكومات بعض الدول كنسبة من إجمالي التسهيلات نهاية الربع الثاني 2013	3-4
58	فجوة الائتمان المقدم للحكومة الفلسطينية 200-2013	3-5
124	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)	5-1
125	الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1995-2013)	5-2
126	الاستثمار خلال الفترة (1995-2013)	5-3
97	يوضح مساهمة أنشطة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في تحقيق القيمة المضافة	4-1
98	يوضح مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة	4-2
99	يوضح مساهمة أنشطة قطاع الإنشاءات في القيمة المضافة	4-3
100	يوضح مساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة	4-4
101	يوضح مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي	4-5
102	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي	4-6
103	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي	4-7

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
104	مساهمة قطاع التجاري في الناتج المحلي	4-8
105	مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي	4-9
106	مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي	4-10
108	مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي	4-11
109	مساهمة قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي	4-12
110	مساهمة قطاع الصناعة في التكوين الرأسمالي	4-13
111	مساهمة قطاع التجارة في التكوين الرأسمالي	4-14
112	مساهمة قطاع النقل والتخزين في استيعاب القوى العاملة	4-15
113	مساهمة قطاع الإنشاءات في استيعاب القوى العاملة	4-16
114	مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب القوى العاملة	4-17
115	مساهمة قطاع التجارة في استيعاب العمالة	4-18
124	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996 - 2013	5-1
125	يوضح الإنفاق الحكومي بالمليون دولار	5-2
126	يوضح الاستثمار بالمليون دولار	5-3

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	التسلسل
146	اتقدير النموذج بإدخال جميع المتغيرات المستقلة	1
146	معامل تضخم التباين	2
147	اختبار التوزيع الطبيعي	3
147	اختبار LM لاختبار الارتباط الذاتي في بواقي النموذج	4
147	اختبار تجانس تباين حدود الخطأ	5
148	اختبار T لاختبار متوسط بواقي النموذج	6

المخلص

أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني

خلال الفترة (1996-2013).

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2013)، والوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المالية حيث تم استخدام أحد المؤشرات المالية وبالأخص أبرز مؤشرات العمق المالي المتمثلة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك هدفت الدراسة إلى تحديد مكانة القطاع الخاص ومدى تأثيره على الاقتصاد، وتحليل مشكلة التمويل بالنسبة لهذا القطاع باعتبارها من أهم العراقيل التي تحول دون تطوره .

ولقد قامت الدراسة بقياس أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي والاستثمارات الكلية على النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي وأظهرت نتائج التحليل القياسي بأن هناك تأثير للائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي أي أن النظام المالي الفلسطيني يتمتع بمستوى وإن كان منخفضاً للعمق المالي وهو ما يعبر عنه بالضخامة المالية وهي مشكلة تعاني منها جميع الدول النامية، ولكن تأثير المتغيرات الضابطة للعلاقة كان أقوى حيث أثر كل من الإنفاق الحكومي والاستثمار ايجابيا وبدرجة أكبر على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن أي زيادة الاستثمار بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.80% في ظل ثبات العوامل الأخرى، وأن أي زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار 10% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.89% في ظل ثبات العوامل الأخرى .

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات:

ينبغي لصناع القرار في دولة فلسطين إزالة كافة العراقيل التي تحول دون قيام النظام المصرفي بدوره كعامل دافع للتنمية، وفي مقدمتها الكبح والقصور والتجزئة المالية لدعم التطور المالي ومن ثم النمو الاقتصادي، وتخفيض الائتمان المقدم للحكومة والتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص، وإعطاء القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في عملية التنمية بإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها، وإزالة العراقيل التي تقيد حركة هذا القطاع .

Abstract

The Impact of Credit to the Private Sector, on the Palestinian Economic Growth during the period (1996-2013).

This study is discussing the impact of the credits granted to the private sector, on the growth of the Palestinian Economy during the period (1996-2013).

The study aimed at highlighting the reflection of credits on the private sector on economic growth in Palestine, and addressing the most important indicators used to measure financial development ,Whereas one financial indicator had been used, especially the financial depth indicators represented by credit rate to the private sector to The GDP.

The study also aimed to determine the status of the private sector and its impact on the economy, and also analyzing the problem of financing for this sector which is considered one of the most important obstacles preventing it`s development.

The study also measured the impact of credits granted to the private sector on the financial growth also the impact of total investments and the government spending were studied by calculating the GDP.

The Study came out with following:

Results of standard analysis have shown a significant impact for the credits granted to the private sector on Economic Development, which means that the Financial System does enjoy alow level of Financial Depth, This is expressed by Financial Shallowness which is a consistent problem for all developing countries. However, the effects of of the controlling variebles which are quantitative variebles were more powerful whereas the Goernalmental Spending and investments showed positive effects on GDP, where any kind of investment up to 10% would increase the GDP by 5.80% where other variables was still showing more stability, and increases in Governmental Spending up to 10% would lead to 2.89% increase in GDP, while other variables shwoed more stability.

The Researcher has come up with the following recommendations:

Decision makers in Palestine should remove all obstacles which prevent the financial system of perusing its role as a motivating factor for development. On the top of these factors comes the inhibition, insufficiency and retailing of financial development leading to economic development, decreasing governmental credits and expanding the granting for private sector and also deepening the Palestinian Banking Reforms which will support the development of this sector and would also allow for raising level of development, and also giving the private sector the status it deserves in the development process by creating adequate solutions for its difficulties and remove any possible barriers that may restrict the movement of this sector.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة.
- 1.2 الإطار النظري للدراسة
 - 1.2.1 مشكلة البحث.
 - 1.2.2 فرضيات البحث.
 - 1.2.3 أهمية البحث .
 - 1.2.4 أهداف البحث.
 - 1.2.5 مبررات اختيار الموضوع
 - 1.2.6 منهجية البحث.
 - 1.2.7 مصادر البيانات.
 - 1.2.8 حدود البحث.
 - 1.2.9 صعوبات البحث
- 1.3 الدراسات السابقة
 - 1.3.1 الدراسات المحلية
 - 1.3.2 الدراسات العربية
 - 1.3.3 الدراسات الأجنبية
 - 1.3.4 التعقيب على الدراسات السابقة

1.1 المقدمة:

يلعب النظام المالي دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي، باعتباره يضم كافة المؤسسات المالية المسؤولة عن خلق وتحويل النقود، وتعبئة الادخارات المالية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية، وقد خلقت المهام الموكلة للنظام المالي نوعاً من الارتباط بين النمو الاقتصادي والمالي، وهذا ما دفع الباحثين على غرار كنج وليفين وزيقروز وغيرهم إلى السعي لمعرفة العلاقة بين تطور النظام المالي جنباً إلى جنب مع نمو الاقتصاد، وهكذا ظهرت أدبيات التنمية المالية. ويعبر تطور النظام المالي أو ما يطلق عليه التنمية المالية عن التحسن في الطريقة التي يؤدي بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية له، ويشمل التطور والنمو المالي كافة القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات، ونوعية الخدمات المالية الوسيطة وكميتها وكفاءتها، بشكل يساعد على تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق مكاسب إنتاجية من خلال توزيع الموارد على نحو أفضل بما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي .

وقد توصلت معظم البحوث الحديثة في مجال التنمية المالية إلى أن النمو الاقتصادي يفترن بوجود نظام مصرفي ومالي متطور قادر على تسيير النمو، تكون فيه الوساطة المالية على درجة عالية من الكفاءة بحيث تساهم في تحسين العائد وخفض المخاطر وتعمل على الرفع من مستوى الادخار والتخصيص الأمثل للموارد، وفي هذا السياق أكد رواد مدرسة ستانفورد إدوارد شو، ورونالد ماكينون أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص في الحصول على القروض، وأن رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المسئول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي عن النمو الاقتصادي في حين أن النظام المالي المتخلف والذي يعاني من تشوهات في الوساطة المالية يمكن أن يؤدي إلى تخلف أو عرقلة آفاق النمو الاقتصادي ، أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة ، ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد ، لكن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى بحسب مدي تطور وحدائة القطاع المصرفي وكفاءة دوره وعمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي ، لذلك فإن أغلبية دول النامية ، ومن ضمنها فلسطين ، تعتمد اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ويأتي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في مقدمة المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي، فهو يعبر عن مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، والتي كلما ارتفعت نسب الاستفادة منها دل ذلك على كفاءة النظام المصرفي في تعبئة الادخار وتسهيل عمليات التبادل وجمع المعلومات ومراقبة المديرين وتنويع المخاطر وهو ما يجعل من

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مؤشراً يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي كونه يعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار، كما أن تخصيص جزء كبير من الائتمان للقطاع الخاص من شأنه المساهمة في تطوير الاقتصاد الحقيقي وهو ما يتماشى مع الاعتقاد السائد في الاقتصاديات المتقدمة بأن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار والنمو على نحو أكثر بكثير مما تحققه القروض المقدمة للقطاع العام، وبشكل عام تعززت نسب العمق المالي إذ ارتفعت نسب التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 40.2% في العام 2012 ومع ذلك تبدو هذه النسبة منخفضة مقارنة ببعض دول الجوار، حيث بلغت النسبة حوالي 80.1% في كل من مصر والأردن و166.8% في لبنان في العام 2012، وجدير بالذكر أن سلطة النقد تستهدف زيادة الائتمان المحلي من خلال تخفيض التوظيفات الخارجية للمصارف. ومن النسب الأخرى للعمق المالي نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي التسهيلات التي بلغت 66.5% في العام 2012 وحوالي 70.7% كمتوسط خلال الفترة (2008-2012) وتعتبر هذه النسبة متوسطة مقارنة مع بعض دول الجوار حيث بلغت 91.1% في الأردن و 85.4% في مصر، و 54.9% في لبنان في العام 2012.

وانطلاقاً من أدبيات التنمية المالية التي تربط بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي والتي تعتبر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مؤشراً هاماً عن وضعية النظام المالي، وبالنظر للإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الفلسطينية في سياق تطوير النظام المالي جاء هذا البحث بعنوان "أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي كمحاولة للربط بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في فلسطين".

1.2 الإطار النظري للدراسة

1.2.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني وسعيه لتوفير مصادر تمويل كافية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث لا زال التمويل المصرفي الفلسطيني محدوداً، لذلك اقتضى توضيح ما إذا كان للائتمان الممنوح للقطاع الخاص دور في النمو الاقتصادي الفلسطيني، تتمحور المشكلة الرئيسية التي نود معالجتها حول السؤال التالي:

ما هو أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

1.2.2 أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

قياس مدى تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتباره مؤشراً عن العمق المالي أحد جوانب التنمية المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين؟
بالإضافة إلى أهداف فرعية أخرى منها :

- 1- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المالية للتمكن من فحص مستوياتها وتحديد علاقتها مع النمو الاقتصادي .
- 2- تحديد مكانة القطاع الخاص ومدى تأثيره على الاقتصاد، وتحليل مشكلة التمويل بالنسبة لهذا القطاع باعتبارها من أهم العراقيل التي تحول دون تطوره .

1.2.3 أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث من خلال عدة جوانب من أهمها :

- 1- أهمية الائتمان الخاص كمؤشر عن فعالية الوساطة المالية ومقياس لتطور النظام المالي، حيث تسمح دراسة تأثيره على النمو الاقتصادي بتحديد مستوى التنمية المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي .
- 2- أهمية الائتمان المصرفي ومدى توافره ودرجة كفاءته في إحداث التنمية الاقتصادية، فهو مصدر أساسي لتمويل الشركات لاسيما في البلدان التي لم تتطور بها أسواق رأس المال، وكل محاولة لتقييد الائتمان ستحول دون تنفيذ المشاريع المربحة وتضر بالنشاط الاقتصادي.
- 3- تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاديات الحديثة، واتساع مساهمته في النشاط الاقتصادي حيث أصبح المصدر الرئيسي لخلق الثروة، ومحط اهتمام الحكومات التي تعمل على تهيئة البيئة الملائمة لدعم القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .
- 4- يعتبر البحث من الأبحاث التي تكتسب أهمية خاصة لعدم وجود دراسات سابقة منهجية تطبيقية حول الموضوع على مستوى فلسطين على حد علم الباحثة حيث لم يوجد إلى الآن أي بحث قد تناول أي مؤشر من مؤشرات التنمية المالية أو تناول أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي .

5- محاولة توجيه اهتمام الباحثين الأكاديميين للبحث في هذا المجال، وكذلك لفت انتباه أصحاب القرار إلى أهمية المتغيرات المالية في التأثير على النمو الاقتصادي لتؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الاقتصادية الكلية .

1.2.4 فرضيات البحث:

- توجد علاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وبين النمو الاقتصادي في فلسطين .
- توجد علاقة طردية بين الاستثمارات الكلية والنتائج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ممثل بالنتائج المحلي الإجمالي.

1.2.5 مبررات اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع :

- 1- ضعف القدرات والتسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاع الخاص فعند منح التسهيلات للأفراد هذا يزيد من حجم الاقراض ولكن لا يؤثر ذلك بشكل فاعل على القطاع الخاص حيث توجه هذه التسهيلات نحو الاستهلاك وليس نحو زيادة القيمة المضافة .
- 2- التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص محددة بفائدة عالية تجعل من الاستثمار استثمارا غير مجدي مما يؤدي إلى احجام القطاع الخاص عن طلب التسهيلات الائتمانية .
- 3- يعتبر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المؤشر الأكثر استخداما في التعبير عن التنمية المالية كونه يعكس كفاءة وفعالية النظام المصرفي في تعبئة الادخار، وتخصيص الموارد للاستثمار، وهو بالتالي يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي .
- 4- أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت أن تعطل قنوات النظام المالي تؤدي إلى اختناق الإنفاق والاستثمار وتعطيل أجهزة الاقتصاد الأخرى وبهذه الأزمة برز إلى السطح أهمية المتغيرات المالية وإشكالية تأثيرها على النمو الاقتصادي .
- 5- الحدائة النسبية للموضوع وقلة الدراسات التي تعرضت لتأثير مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي .

1.2.6 منهجية البحث:

إن الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي القياسي. أما المنهج الوصفي فيتعلق بالوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام وعن واقع التنمية المالية

ومؤشراتها، ويقوم بالتركيز على بنية وواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني، ودراسة واقع القطاع الخاص ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، التكوين الرأسمالي الثابت وفي استيعاب القوى العاملة .

المنهج التحليلي القياسي

رجوعاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تخصصت في هذا المجال والتي أظهرت العديد منها وجود علاقة إيجابية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي هذه الدراسة سوف تستخدم نموذجاً إحصائياً .

تحديد شكل النموذج الإحصائي:

النموذج القياسي

$$\text{Log GDP}_t = \beta_0 + \beta_1 \log \text{PC}_t + \beta_2 \log \text{I}_t + \beta_3 \log \text{G}_t + \beta_4 \text{D} + \varepsilon_t$$

GDP = المتغير التابع معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر عن النمو الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة هي:

PC الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر عن العمق المالي)

G = الإنفاق الحكومي

I = التكوين الرأسمالي (الاستثمار)

D_1 = (Dummy variable) (من 1996 - 2000) (2003 - 2006) استقرار تأخذ القيمة (1)

(2001-2002) (2007-2014) عدم استقرار تأخذ القيمة (0)

1.2.7 مصادر البيانات

• مصادر البيانات الثانوية:

اعتمد البحث على جمع بيانات سلاسل زمنية منشورة في الهيئات الحكومية أهمها: التقارير والإحصاءات الدورية التي تصدرها سلطة النقد حول الأوضاع المصرفية، إضافة إلى النشرات والإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث حصلنا على بيانات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من سلطة النقد وبيانات كل من الاستثمارات الكلية والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

1.2.8 حدود البحث**• الحد الزمني:**

لقد اهتم البحث بفحص مستوى التنمية المالية في فلسطين من خلال جانب واحد يتعلق بالعمق المالي من حيث حجم ونشاط القطاع المالي، ولم يركز على الجانب الثانى المتعلق بالكفاءة خصوصا الكفاءة المصرفية وركز بشكل خاص على قياس أثر مؤشر واحد لنشاط القطاع المالي على النمو الاقتصادي من 1996 إلى 2013 ويتعلق الأمر بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

• الحد المكاني:

يشمل الإطار المكاني للدراسة الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة و القدس.

1.2.9 صعوبات البحث:

لقد اعترض انجاز البحث عدة مشاكل منها:

- 1- قلة الكتب باللغة العربية التي تعالج الجوانب المتعلقة بالتنمية المالية .
- 2- قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع حتى وإن وجد بعضها فيتسم بالطابع العام .
- 3- تضارب الإحصائيات المأخوذة من الجهات الرسمية والمتعلقة بمختلف المتغيرات المدرجة ضمن الدراسة .
- 4- من الصعوبات التي واجهت الباحثة انعدام تفاعل أى من الجامعات التي تم مراسلتها للاستفادة من أبحاث سابقة لديها عن التطور المالي أو التنمية المالية أو عن أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي .

1.3 الدراسات السابقة:

لتحقيق أغراض البحث قامت الباحثة بالرجوع إلى العديد من الدراسات العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك للتعرف على الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء النموذج القياسي وتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع. وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية وكان عددها 4 دراسات، والدراسات العربية وكان عددها 5 دراسات، وكذلك الدراسات الأجنبية وكان عددها 11 دراسة .

1.3.1 الدراسات المحلية

1) دراسة عودة (2013) بعنوان: "القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية (1995-2013)".

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2013) وذلك من خلال دراسة تأثير العوامل المستقلة (القيمة المضافة، صادرات القطاع الخاص، عدد المشتغلين) على العامل التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك دراسة دور كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والدولية في دعم وتطوير أداء القطاع الخاص الفلسطيني، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج القياسي في قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن القطاع الخاص الفلسطيني يتمتع بمجموعة من نقاط القوة، كما أنه يعاني من بعض النقاط السلبية التي تضعف دوره الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني يساهم في تشغيل عدد من القوى العاملة، كما أنه يساهم في تحقيق قيمة مضافة، وبلغت مرونة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة 43%، بمعنى أنه يساهم في تحقيق قيمة مضافة بشكل جيد، وبلغت مرونة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة 49% وهذا يعني كبر حجم مساهمة القطاع الخاص في تشغيل القوى العاملة الفلسطينية.

2) الفرا (2012) : "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني، وبالنهاية تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة. تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وكذلك التعرف على مصادر التمويل المتاحة للقطاع المصرفي الفلسطيني.

اعتمدت الدراسة على المعادلتين التاليتين:

$$BC_t = B_o + B_1GDP + B_2POP + B_3TDEP + B_4RI + B_5NB + U_i... (1)$$

$$LNGDP_t = LNA + \alpha LNL + \beta LNK + \gamma LNBC + U_i$$

وأظهرت الدراسة وجود علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، كذلك تبين من خلال الدراسة أن الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة إيجابية مع كل من إجمالي ودائع العملاء، وعدد فروع البنك، وعدد السكان، ويرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

أوصت الدراسة بضرورة تنويع الأساليب التمويلية والاستثمارية من خلال إدخال أساليب جديدة لتمويل، وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية.

(3) مقدار، حلس(2005): "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار عموماً والاستثمار طويل الأجل على وجه الخصوص في فلسطين، كما وتهدف إلى تحديد حجم ما تستثمره هذه البنوك داخل وخارج الأراضي الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ومن جهة أخرى المقارنة بين البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة لبيان مدى مشاركتها في تمويل التنمية، قامت الدراسة على جمع ما يتوفر من البيانات المنشورة لدى البنوك وعن البنوك الإسلامية في قطاع غزة وفلسطين، ولجأ الباحثان إلى البيانات الأولية من خلال المقابلات مع مدراء البنوك من جهة ومن خلال استبانة توزع على التجار والأفراد من جهة أخرى للتعرف على مدى ثقة وإقبال الأفراد على التعامل مع البنوك الإسلامية واستخدامها كمصدر من مصادر التمويل.

وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني، كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

(4) الفليت (2004): "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، من خلال التعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وتحديد نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لكل قطاع على حدى، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة وتم الاستعانة بتوزيع استبيانيتين إحداهما وزعت على موظفي

التسهيلات الائتمانية بالبنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة.

أوصت الدراسة ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفيه الشروط حتى تحظى طلبات التسهيلات الائتمانية بالموافقة عليها من قبل البنوك.

ومن المعروف أن النسبة الأعلى للقطاعات الاقتصادية في فلسطين هي للقطاع التجاري فجاءت الدراسة مؤكدة على أنه أكثر القطاعات الاقتصادية جذبا لتسهيلات البنوك حيث بلغت إجمالي التسهيلات المقدمة له (25%) من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

1.3.2 الدراسات العربية

(1) السعدي (2009) : " مؤشرات قياس العمق المالي دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة (1980-2008)".

هدفت الدراسة لقياس ظاهرة العمق المالي بما يتجاوز المؤشرات التقليدية التي تدعى بالمؤشرات الكمية والتي ظهر أنها قاصرة عن إظهار الحقائق بدقة بل إنها قد تأتي بنتائج مغايرة للواقع برغم الاعتماد عليها في الدراسات الاقتصادية القياسية المنجزة في هذا المضمار. ولذلك فقد سعى هذا البحث إلى طرح مؤشرات بديلة تتمثل في المؤشرات الهيكلية والأسعار المالية ومدى توفر الأدوات المالية وكلف المعاملات من أجل قياس ظاهرة العمق. وبعد استخدام وتحليل البيانات المحصلة عن دول عينة البحث التي تضمنت اليابان والصين والعراق والتي تم اختيارها بعناية لإظهار دول متباينة في مستوى العمق المالي بغرض إعطاء نتائج تحليلية متنوعة تشرح كل الواقع السائد للمدة الزمنية 1980-2008 ووجد بأن هذه المقاييس البديلة هي أفضل أو أقرب إلى إبراز الحقيقة حيث تبين أن اليابان تتربع على قمة دول عينة البحث المختارة من حيث العمق المالي السائد تليها الصين فالعراق في النهاية. وكان هذا الاستنتاج الأساسي للبحث يتفق مع فرضية البحث التي أكدت على أهمية المقاييس البديلة في إبراز ظاهرة العمق المالي بشكل أكثر دقة وواقعية.

(2) بن قدور (2008) : "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005 .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء إلى دور التطورات الاقتصادية وانعكاساتها على النظام المالي والتعرف على مدى كفاءته في تعبئة وتخصيص الموارد لتمويل النمو الاقتصادي باستخدام نموذج بانيل، وتطرقت الدراسة لنظريات التحرير المالي وأثره على النظام المالي وكان الهدف

الأساسي هو إيجاد علاقة مباشرة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ثم تحديد طبيعتها باستخدام نموذج قياسي إجمالي ونموذج قياسي بعد إضافة عدم الاستقرار المالي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ولكن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، وأسفرت نتائج تحليل التقارب ومحاسبة النمو عن تأخر النظام المالي مما يبين أن إسهام النظام المالي في النمو هو بعيد عما يجب أن يكون عليه إذا ما قارناه بالأنظمة المالية لدول أخرى أقل امكانات مادية وبشرية.

(3) محمد (2006): "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر في تطوير النظام المالي والمصرفي وزيادة مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تحديد العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام دراسة قياسية تعتمد على التكامل المتزامن وقد توصل إلى أن الإصلاحات المصرفية فشلت في تطوير القطاع المالي الجزائري، وأن هذا الأخير لم يصل بعد إلى درجة من التطور تسمح له بلعب دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

(4) دراسة ملاوي وآخرون (2004)، بعنوان: "تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي ."

هدفت الدراسة بشكل اساسي إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الاردني خلال الفترة الزمنية (1970-2003) وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه على بيانات سنوية . حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي. تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية في هذه الدراسة مثل اختبار أكايك وسشيوارتز، اختبار جرينجر للسببية، تحليل مكونات التباين، بالإضافة إلى دالة الاستجابة لردة الفعل .

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة . كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الاردن . وبشكل عام أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني .

(5) ضو (2000) "أداء السوق المالي وقطاع البنوك والنمو الاقتصادي في البلاد العربية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء مؤشرات أسواق المال والجهاز المصرفي خلال الفترة (1988- 1997) واختبار علاقة الارتباط بين هذه المؤشرات ومعدل النمو في الدول العربية فقد

تم حصر العينة المدروسة في 12 دولة . حيث تم تطوير نموذج قياسي باستخدام الانحدار المتعدد ليتم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين مؤشرات أسواق المال والنمو الاقتصادي وكذلك الحال ولكن بدرجة اقل بين مؤشرات تطور قطاع البنوك والنمو .

1.3.3 الدراسات الأجنبية .

1- Choong, C.K and Chan S.G, 2011, Financial Development and Growth : A Review African.

أثبتت هذه الدراسة أن هناك علاقة توازن طويلة الأمد بين التطور المالي والنمو الاقتصادي موضحة أهم التفسيرات التي تؤدي الي اختلاف التفسيرات حول العلاقة السببية،ومن أهمها :

إتجاه العلاقة الذي يبقى غير واضح وناتج عن تعدد تطبيقات طرائق الاقتصاد القياسي . إذ أن استخدام التقنيات غير المناسبة بشكل خاص يؤدي إلي نتائج خطيرة في التقدير مثل جهل تأثيرات خاصة غير ملحوظة للدول، وعناصر داخلية مشتركة لمتغيرات التفسير في نماذج متأخرة معتمدة المتغيرات وعدم اتساق في المعاملات المحتملة الناتجة عن التحيز الآني، فضلا عن أن تجزئة بيانات العينة يولد علاقات غامضة بينهما، وكلما كانت مدة العينة أطول كلما زاد تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، فضلا عن أن أثر العمق المالي على القطاع الحقيقي يستغرق وقتا.

2) Ang, J.B. and McKibbin, W.J., (2007) Financial liberalization, Financial Sector Development and Growth: Evidence From Malaysia.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تطور النظام المالي على النمو في الاقتصاد الحقيقي مستخدما بيانات سنوية لماليزيا، وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية لماليزيا للمدة (1960-2001) وأظهرت النتائج دعمها لوجهة النظر أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تنمية مالية في المدى الطويل، بينما لا تتحقق هذه العلاقة في المدى القصير.

3) دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2005 "سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا"

تمحورت الدراسة حول سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا، والتي حللت القطاع المالي في العينة المختارة على مدى عقدين وقدمت نموذجا قياسيا لأثر تنمية الائتمان الخاص على النمو الاقتصادي والذي يبين عدم وجود ارتباط هام بين تنمية القطاع المصرفي معبراً عنه بالائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في المنطقة. وبعد استعراض الدراسات التطبيقية المتوفرة عن العلاقة بين التنمية المالية والنمو

الاقتصادى نستطيع القول أن تحسن أداء القطاع المالى يعزز النمو من خلال تحسين نمو مجمل إنتاجية عوامل الانتاج وزيادة تراكمها، كما يمكن اعتبار التطور المالى مؤشر جيد للتنبؤ بالنمو الاقتصادى لأن التطور المالى يسبق النمو الاقتصادى المستقبلى.

4) McCaig, B. and Stengos, T. (2005), **Financial Intermediation and Growth.**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير استخدام الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص وموجودات السيولة كمقياس للتنمية المالية على احدى وسبعين دولة وأثر ذلك على النمو الاقتصادى، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للمدة (1960-1995) والعينة مكونة من احدى وسبعين دولة باستخدام طريقة (GMM)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا للتمويل في النمو الاقتصادى عند استخدام الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص وموجودات السيولة كمقياس للتنمية المالية وأن العلاقة ضعيفة ومتفاوتة عند استخدام نسبة البنك التجارى إلى موجودات البنك كمؤشر للتنمية المالية .

5) Rousseau, P.L. and Vuthipadadorn, D. (2005) **Finance, Investment, and Growth: Time Series Evidence From 10 Asian Economies.**

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والاستثمار وتأثير ذلك على حدوث النمو الاقتصادى وذلك في عشر دول آسيوية حيث شملت الدراسة عشر دول آسيوية للمدة (1950-2000) باستخدام التكامل المشترك (VECM) (PCA) و قد توصلت الدراسة لوجود العلاقة السببية التي تبين أن التمويل يشكل قوة دافعة رئيسة للاستثمار، ويدعم قناة تراكم رأس المال، ثم يسرع النمو الاقتصادى .

6) Ndikumana, L. (2005), **Financial Development, Financial Structure, and Domestic Investment: International Evidence, Journal of International Money and Finance.**

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النظام المالى والهيكل المالى في البلدان وأثر ذلك على النمو الاقتصادى والاستثمار وقد وجد ديكومانا (Ndikumana, 2005) في دراسته لعينة كبيرة مكونة من تسع وتسعين دولة مستخدما بيانات سنوية وطريقة المربعات الصغرى والتأثيرات الثابتة للبيانات المزوجة للمدة (1965-1997) وأظهرت النتائج أن هناك ارتباطا ايجابيا لمؤشرات التنمية المالية المختلفة بالاستثمار المحلى . فعندما يزداد تطور الأنظمة المالية فإن رأس المال يصبح متوفرا بسهولة وأقل كلفة، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال ولا يبدو الهيكل المالى الذى أساسه المصرف أو السوق مهما .

7) Stengos, T. and Liang, Z. (2005) Financial Intermediation and Economic Growth: A Semiparametric Approach. In C. Diebolt and C. Kyrtsov (eds), New Trends in Macroeconomics .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطور وتقدم المصارف تقنياً وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة، حيث اعتمدت دراسة ليانج وستينجس (Stengos and Liang, 2005) على بيانات مزدوجة لست وستين دولة للمدة (1961-1995) باستخدام طريقة المتغيرات البديلة (IV) وأظهرت النتائج أن هناك تأثيرات ايجابية للتمويل في النمو الاقتصادي والنتائج متباينة بين الدول بحسب مستوى التطور والتقدم التقني في المصارف .

8) Rioja,F., Valev,N, Finance and The Sources of Growth at Various Stages of Economic Development.

هدفت الدراسة إلى معرفة مصدر النمو والتقدم الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة اقتصادياً والأقل نمواً وقد صنفت الدراسة الدول من حيث دخل الفرد ومدى التطور المالي، وتوصلت إلى نتائج متضاربة بين مجموعات الدول الأكثر نمواً وتلك الأقل نمواً، وبشكل عام فإن للقطاع المالي تأثيراً سلبياً في الدول ذات الدخل المنخفض على عكس الدول المتقدمة، فضلاً على أن العلاقة متباينة في الدول ذات القطاعات التمويلية المتطورة تؤثر بشكل ايجابي في الشركات المنظمة بشكل جيد، في حين تكون سلبية في صناعات ومنشآت أخرى .

9) Copelman, Martina, “Financial Structure and Economic Activity in Mexico”, .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر زيادة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المكسيك حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه في التحليل القياسي وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الانتاج وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي .

10) Hofmann, Boris, “The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter”, BIS Working Papers

بحثت هذه الدراسة بين الائتمان الخاص والنتاج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لهذا الائتمان وتأثيره في الدول الصناعية من خلال دراسة مقطعية في ستة عشر دولة صناعية خلال الفترة (1980-1995) وذلك من خلال استخدام المتغيرات التالية في نموذج الانحدار الذاتي المتجه : الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، أسعار الممتلكات الأخرى وتبين وجود علاقة ايجابية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

11) Financial development and economic growth: views and agenda

هدفت الدراسة إلى توصيف الروابط بين وظائف النظام المالي وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ثم قدم عرضاً للدلائل التي توحى بوجود علاقة بين هيكل النظام المالي (الأسواق

المالية والوسطاء الماليون) ووظائفه، بعد ذلك بين قياسيا أن لتطور النظام المالي تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي، وكذا امكانية الاعتماد عليه للتنبؤ بمعدل النمو، واعتمد في دراسته القياسية على خمس متغيرات، أربع منها تتعلق بقياس حجم النظام المالي ومدى تحريره وواحدة تتعلق بالنمو (معدل نمو الفرد) خلال الفترة 1993-1976 ل 29 دولة .

1.3.4 التعقيب على الدراسات السابقة :

في ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة تبين ما يلي:

■ بالنسبة للدراسات المحلية

لم تتطرق الدراسات المحلية لأثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، وإنما كان أغلب تركيزها على دراسة دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية (الفراء، 2010)(الفليت، 2004) أو دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية (2005) وهناك دراسات تطرقت فقط لدور القطاع الخاص في التنمية المالية (عودة، 2013).

■ بالنسبة للدراسات العربية والأجنبية :

تطرقت الدراسات العربية والأجنبية لأثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشكل موسع، حيث ركزت دراسة (ملاوى وأخرون 2004)، دراسة كنج ولفين (1993)، Ross Levine، 1997، (McCaig ، 2005) على فحص العلاقة بين الائتمان الخاص والنواتج المحلي الإجمالي فقط دون ادخال أى متغيرات أخرى وتبيان مستوى التنمية المالية في العينات المختارة.

■ أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- تعتبر الدراسة بداية جيدة لتناول موضوعات التنمية المالية في فلسطين، حيث أنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع، حيث أنها منفردة ومتخصصة في دراسة أهم مؤشرات العمق المالي ألا وهو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

2- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح التطور التاريخي لكل من القطاع المصرفي الفلسطيني والقطاع الخاص والعوامل المؤثرة فيهما .

3- استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لبيان أثر الائتمان الممنوح على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير .

4- تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل زيادة معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستويات المعيشة

والحصار، وبالتالي تزايدت الأصوات التي تنادي بضرورة تفعيل عمل قطاعات الاقتصاد والحصول على تمويل أكبر من أجل معالجة هذه المشاكل وبالذات تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة توجيه التسهيلات الائتمانية له وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك .

5- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وخاصة الأجنبية منها التي تناولت هذا الموضوع في أنها تجنبت استخدام كل العوامل الاقتصادية واستخدمت متغيرات ضابطة فقط لقياس الأثر الحقيقي للائتمان الخاص على النمو الاقتصادي .

6- من أوجه الاختلاف أيضاً وما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2013-1996).

7- معظم الدراسات التي عثرت عليها الباحثة واستخدمتها بالرسالة كانت تقيس فقط أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لبيان مستوى التنمية المالية مع إضافة المتغيرات الضابطة للنموذج القياسي .

يتضح مما سبق أنه بالرغم من وجود دراسات سابقة في موضوع البحث، إلا أن هذه الدراسات كانت لدول أجنبية أو عربية أخرى ولم تكن هناك أي دراسة تدرس أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في فلسطين، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة في فلسطين إما تحدثت عن القطاع الخاص أو عن التسهيلات الائتمانية بجماليتها سواء للقطاع العام أو الخاص ولم تتطرق أي دراسة سابقة لأثر ائتمان القطاع الخاص على النمو الاقتصادي كمؤشر تنموي ولذلك سيشكل هذا البحث إضافة نوعية جديدة للمكتبات والاقتصاديين وصناع القرار .

وعليه إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تعتمد على استخدام المنهج الوصفي الكمي معاً من خلال بيان أثر الائتمان الخاص على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى استخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة (2013-1996) حيث تحددت الفترة الزمنية بالعام 1996 نظراً لأنها بداية انشاء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والعام 2013 كونه يمثل آخر بيانات صادرة عن الجهات الرسمية.

الفصل الثاني

النظام المالي والنمو الاقتصادي

2.1 مقدمة

2.2 ماهية النظام المالي

2.2.1 النظام المالي

2.2.2 أنواع النظم المالية

2.3 العلاقة بين النمو والتمويل

2.3.1 النمو والتمويل في الاقتصاديات

2.3.2 مصادر التمويل

2.3.3 أهمية الائتمان المصرفي في تمويل التنمية

2.4 نظام التمويل غير المباشر

2.4.1 الوساطة المالية

2.4.2 قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

2.4.3 أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

2.5 خصائص التمويل غير المباشر في الدول النامية

2.5.1 تعريف الكبح المالي

2.5.2 أدوات الكبح المالي

2.5.3 آثار الكبح المالي

2.5.4 آليات علاج الكبح المالي

2.6 خلاصة الفصل

2.1 مقدمة:

لقد ارتبط نمو النظام الرأسمالي بولادة نظام مالي يضمن تجميع المدخرات وتوجيهها للإنتاج، ولأن الإنتاج لا يتحقق إلا بالاستثمار الذي يحتاج إلى أموال وموارد لا توفر إلا عن طريق الادخار، إذن فوجود نظام مالي ومنتطور وفعال يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لإحداث نمو اقتصادي أسرع وأكثر استدامة كونه يتيح تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية وذوي العجز المالي، وهو ما يشجع على الادخار والاستثمار ويحث على التخصيص الأمثل للموارد المتوفرة .

ويظهر دور النظام المالي في تشجيع الاستثمار من خلال تحديد فرص الأعمال الجيدة وتمويلها، وتطوير إدارة المخاطر وتسيير تدفق السلع والخدمات، كما يدعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة، ويساعد في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتؤدي هذه المهام إلى تخصيص أكبر كفاءة للموارد، وتراكم أسرع لرأس المال المادي و البشري، وإلى تقدم تكنولوجي أسرع مما يغذى بدوره النمو الاقتصادي .

وانطلاقاً من الدور التمويلي للنظام المالي، وأهمية العلاقة بين التمويل والنمو، فإن هذا الفصل سوف يتناول دراسة عامة حول النظم المالية، وعلاقة التمويل بالنمو مع التركيز على نظام التمويل غير المباشر من خلال التعرف على ماهية النظام المالي، الصلة بين التمويل والنمو، نظام التمويل غير المباشر، خصائص التمويل غير المباشر في الدول النامية.

2.2 ماهية النظام المالي

يتوقف نمو وتقدم الاقتصاديات بدرجة كبيرة على طبيعة الأنظمة المالية القائمة فيها ومدى فعاليتها في تعبئة الادخار من جهة وضمان أفضل تخصيص للموارد المعبأة من جهة أخرى، فالنظام المالي باعتباره يضم شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية المختلفة، وتجمعه روابط متعددة مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي يبقى أولاً وأخيراً هو المسؤول عن توفير الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي وهذا ما يجعل تطور النظام المالي مرآة تعكس تقدم الاقتصاد.

2.2.1 النظام المالي

يربط النظام المالي بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتلك التي تعاني من عجز والعلاقة بين الجانبين قد تكون مباشرة وقد لا تكون بحسب طبيعة الاقتصاد ففي ظل اقتصاد تسوده الاستدانة تكون علاقة التمويل غير مباشرة فتؤدي البنوك دوراً هاماً يتمثل في الوساطة المالية حيث يعتبر البنك مستثمراً في علاقته مع المدخرين (الوحدات ذات الفائض) ويعتبر مدخراً في علاقته مع المستثمرين (الوحدات ذات العجز) وهذا ما نقصده بالعلاقة غير المباشرة بين المدخرين (عارضى

الأموال) والمستثمرين (طالبى الأموال) وفي ظل اقتصاد الأسواق المالية تبرز هذه الأخيرة كمحرك أساسي للنظام المالي فالعلاقة تكون مباشرة بين المؤسسات ذات العجز والجهات الأخرى ذات الفائض.

2.2.1.1 تعريف النظام المالي :

إن النظام المالي يتكون من عناصر مالية تربطها علاقات مالية خاصة بتكوين واستخدام الموارد المالية. أما العناصر فهي عبارة عن شبكة من الاسواق والمؤسسات المالية التي تضم وتضبط عمليات النظام .(داروسي،2006،ص38). ويعرف النظام المالي على أنه تجمع الأسواق والوسطاء ومؤسسات مختلفة (قدور،2005،ص15)

يعرف النظام المالي في دولة ما بأنه يشمل المؤسسات المالية (البنوك، وشركات التأمين، والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى). والأسواق المالية (مثل تلك الموجودة في الأسهم، والسندات والمشتقات المالية). وتشمل أيضاً البنية التحتية المالية (والتي تشمل، على سبيل المثال، معلومات الائتمان- نظم المشاركة ونظم الدفع والتسوية) (تقرير البنك الدولي،2013،صxix).

وتتمثل وظائف النظام المالي في إنتاج المعلومات حول الاستثمارات وتخصيص رأس المال؛ مراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات؛ وإدارة المخاطر؛ وتجميع المدخرات؛ وتخفيف تبادل السلع والخدمات.(تقرير البنك الدولي،2013،ص21).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المالي لابد من توضيحها.

أ- **النظام النقدي:** الذي يعرف بأنه الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة والقواعد الحاكمة الكيفية وشروط إصدار كلا منها ومدى قابلية بعضها للتحويل إلى الأنواع الأخرى المتداولة ومدى الالتزام في قبولها في الوفاء بالالتزامات(حشيش،2004،ص55)

✓ ويهدف النظام النقدي إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق المرونة في الأداء للنظام النقدي بما يتوافق مع تطورات النشاط الاقتصادي من خلال:
- مرونة التحكم في حجم أو كمية النقود المتداولة وسرعة التجاوب مع الاحتياجات الحقيقية لحركة المبادلات في النشاط الاقتصادية.

- مرونة التحويل بين أنواع النقود المختلفة على أساس تعادل مستقر للقوة الشرائية بين أنواع النقود المختلفة المتداولة.
 - توافر الثقة في قيمة وحدة النقد الوطنية داخلياً وخارجياً.
 - تحقيق الهدف العام للسياسة الاقتصادية من كفاءة معدل مقبول للنمو الاقتصادي بالمحافظة على قيمة العملة والاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار. (حميدات، 1996، ص16)
 - ب- **النظام المصرفي:** ويقصد به مجموعة من المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ومن ثم تكون وظيفة النظام المصرفي هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين الفردي والوطني (شهاب، 1990، ص80).
- ويتحدد النظام المصرفي بشكل هرم من المؤسسات المصرفية يتربع على قمته البنك المركزي وتشكل أضلاعه البنوك التجارية وبنوك الادخار والبنوك المتخصصة هي التي تكون النظام المصرفي الذي يسيطر على شئون النقد والائتمان داخل الاقتصاد (الزبيدي، 2000، ص16).

2.2.1.2 عناصر النظام المالي:

يتألف النظام المالي من العناصر الرئيسية التالية :

1- المتدخلون:

وهم الركيزة الأساسية لأي نظام مالي محلي أو دولي وعادة ما يتم تقسيم المتدخلين إلى فئتين فئة مستخدمي الخدمات المالية كالعائلات وقطاع الأعمال والحكومة وفئة مقدمي الخدمات المالية ويتمثلون في مجموع المؤسسات المالية بما فيها البنك المركزي ومؤسسات الايداع والائتمان ومؤسسات المدخرات التعاقدية ومؤسسات الاستثمار الجماعي، أسواق الأوراق المالية، والمشروعات المالية غير الرسمية، والمتدخلون في النظام المالي سواء كانوا مقدمين أو مستخدمين للخدمات المالية فهم أما مستثمرين أو مقترضين أو مشاركين (البنك الدولي، 2009، ص56).

1-1 المستثمرون : هم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التي تمتلك أرصدة من المال وترغب في توظيفها.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من أدوات الاستثمار المالي التي تدر عائداً مالياً لصاحبها وعلى المستوى الكلي فإن الاستثمار الحقيقي هو توظيف الأموال في شراء الآلات والمعدات والإنشاءات الجديدة

بهدف زيادة الطاقة الانتاجية الفعلية للمجتمع وليس شراء أصول مالية قائمة وهو ما يسمى بنقل الملكية .

1-2 المقترضون: هم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ويتعامل هؤلاء المقترضون في إطار النظام المالي عن طريق الحصول على القروض من أسواق المال أو طرح سنوات للبيع في تلك الأسواق أو بالافتراض المباشر من المؤسسات المالية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

1-3 المشاركون: وهم السماسرة والوسطاء الذي يتعاملون في الأسواق لحسابهم أو لحساب الغير بقصد تحقيق أرباح وعوائد على الأموال المستثمرة.

2- الأسواق:

تعد الأسواق المالية الدولية والمحلية الشبكة الأساسية التي تتحرك فيها فوائد رؤوس الأموال المتنقلة بين المقرضين والمقترضين قصد تحقيق أعلى عائد استثماري على هذه الأموال، وتتكون من سوقين : السوق النقدية أو سوق الأموال قصيرة الأجل وسوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل ويمكن التمييز بين السوقين بناءً على مدة استحقاق الأدوات المالية المتداولة في كل السوق.

3- الأدوات:

إن الأدوات المالية المتعامل بها تختلف حسب نوعية السوق في السوق النقدي يتم التعامل بالأدوات المالية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة، شهادات الإيداع القابلة للتداول، القبولات المصرفية، واتفاقيات إعادة الشراء والأوراق التجارية، أما في سوق رؤوس الأموال فإن أدوات الاستثمار تكون طويلة الأجل مثل الأسهم التي تصدرها الشركات وكذا السندات التي تطرحها للاكتتاب أو السندات الحكومية.

2.2.2 أنواع النظم المالية:

تتميز الأنظمة المالية بوجود اسلوبين من التمويل:

نظام التمويل غير المباشر : نظام مالي متجه نحو البنوك وتعتمد عليه اقتصاديات الاستدانة. نظام التمويل المباشر : نظام مالي يتجه نحو الأسواق وتعتمد عليه اقتصاديات الأسواق المالية.

1- التمويل غير المباشر أو اقتصاديات الاستدانة:

تم الاعتماد على نظام التمويل غير المباشر بدرجة كبيرة في الاقتصاديات التي تكون فيها قدرة التمويل الذاتية للمؤسسات ضعيفة ويتم الاعتماد بشكل أساسي على البنوك في تمويل الاقتصاد وهو ما يجعل الجهاز المصرفي حجر الزاوية في توفير الأموال الضرورية للعمليات الاستثمارية وبالتالي يسمح بعملية خلق النقود ويقوم اقتصاد الاستدانة أساساً على الاستعانة بالقروض لأن قدرة التمويل الذاتية للمؤسسات تكون ضعيفة وإمكانيات السوق النقدية لا تغطي احتياجات السيولة للبنوك التي تضطر إلى العودة للبنك المركزي لإعادة التمويل ويكون النظام المالي مسير ومضبوط ادارياً ويتميز بوجود ظاهرة الكبح المالي بمعنى أن تكون اسعار الفائدة ضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الاسمية وسلبية من الناحية الحقيقية ومحدد بعيداً عن قوى السوق (فضيلي، 2009، ص7).

وأهم مؤشر لاقتصاد الاستدانة أن التكيف بين أصحاب الحاجة للتمويل والقدرة على التمويل تنتهي إلى الاصدار النقدي بالإضافة إلى كون معدلات الفائدة محددة من قبل السلطات النقدية، وتميز اقتصاديات الاستدانة بالآتي : (قدي، 2003، ص269).

- سيطرة القروض على هذا النظام، إذ تقوم البنوك بتقييم المخاطر وعلى ضوءها تقوم بتمويل المشاريع، وبالتالي تشكل القروض الشكل الأساسي لتمويل النشاط الانتاجي.
- لا يتوقف عمل البنوك على تحويل آجال استحقاق الموارد المعبأة وإنما تعمل أيضاً على خلق وسائل تمويل تستجيب للرغبات والحاجات الخاصة بكل وحدة اقتصادية.
- معدلات الفائدة تتحدد بشكل إداري ولا تعبر عن التوازن بين العرض والطلب على النقود.

2- التمويل المباشر أو اقتصاديات الأسواق المالية:

يسمح هذا النوع من التمويل للوحدات الاقتصادية بالحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال إصدار أوراق مالية في السوق وتتواجد المؤسسات المالية بما فيها البنك المركزي مباشرة في السوق أحياناً كعارضين وأحياناً كطالبين للأوراق المالية وتمول الوحدات ذوي الفائض الوحدات ذوي العجز بشكل مباشر من خلال اصدار أوراقاً مالية ثم شراؤها من قبل الوحدات ذوي الفائض وتتم هذه الآلية عبر السوق ولذلك تعرف باقتصاديات الأسواق المالية.

ويعرف Hiks .J اقتصاديات الأسواق المالية بأنها الحالة التي تكون فيها الاقتصاديات والمؤسسات قادرة على تعبئة ادخار كاف لتمويل الاستثمار بشكل مباشر بواسطة الاكتفاء الذاتي أو عن طريق السوق المالية(قدي، 2003، ص261).

كما يعرف اقتصاد الأسواق المالية على أنه الاقتصاد الذي يكون فيه افضلية السيولة ضعيفة للعائلات فيسمح للمؤسسات بالتواجد بسهولة في السوق المالي لإشباع حاجاتها التمويلية وتكون المؤسسات المالية والبنك المركزي موجودون مباشرة في دائرة التمويل (عبد الرحمان، 2000، ص54).

1-2 خصائص اقتصاديات الأسواق المالية:

تتمثل أهم الخصائص المميزة لاقتصاديات الأسواق المالية فيما يلي : (محمد وآخرون 1985، ص462).

- هيمنة التمويل المباشر فيتفاعل عرض وطلب رؤوس الأموال مباشرة من دون الوسطاء الماليين الذين يشاركون في السوق كعارضين أو طالبين للأوراق المالية بدلاً من منح القروض.
- السوق النقدية مفتوحة وليست محصورة على البنوك.
- يوظف الأشخاص أصحاب الفوائض مواردهم في الاكتتاب في اصدار الأسهم ، السندات.
- يعد الادخار عنصر أساسي حيث تحل سياسة جذب المدخرات محل سياسة الاصدار النقدي.
- دور البنوك في هذا النظام يتمثل في أداء الخدمة (وسيط عادي) وليس في انشاء النقد.
- يتم تمويل الدين العمومي عن طريق الاسواق المالية.
- تمثل معدلات الفائدة سعر التوازن بين العرض والطلب على رؤوس الأموال .
- الانفتاح على الاسواق الدولية وزيادة الاتصال واستعمال الاعلام الآلي.
- يتم منح الادخار المجمع للمشروعات الأكثر عوائد والعقارات الأكثر انتاجية.
- يلجأ البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لتسوية الاختلال في العرض النقدي.
- يعتمد الاصدار النقدي على عوامل خارجية كأساس مقابلات الكتلة النقدية هي المديونية العمومية والعملات الأجنبية والذهب.

2-2 مزايا نظام التمويل المباشر:

لقد برزت في ثمانينيات القرن الماضي ظاهرة الانتقال إلى الاقتصاديات القائمة على التمويل المباشر ويعود ذلك إلى المزايا التي يحققها هذا النظام والتي من أبرزها (قدي، 2003، ص262-263).

- يسمح هذا النظام بتحقيق تمويل واسع بالنظر للعدد الكبير من المدخرين الذي يقومون باقتناء الأوراق المالية مما يدفع مصدري هذا الأوراق إلى وضع أوراق معيارية ذات خصائص واضحة ودقيقة من حيث المدة والمبلغ ومعدل الفائدة وهذا بغرض تسهيل التفاوض عليها.
- يسمح هذا النظام بتمويل قليل التكلفة إذ تتحدد اسعار الفائدة عند مستويات تسمح بالاكتتاب في الأوراق وهذا ما يجعلها دائماً اقل من المستوى الذي توجد عليه في أسواق الوسطاء الماليين.
- يتيح امكانية التفاوض على الأوراق المالية في السوق الثانوية وهذا ما يؤدي إلى انتقال الأوراق من شخص لآخر دون زيادة القدرة التمويلية للاقتصاد .
- وأي نظام مهما كان جيداً وفعالاً فهو لا يخلو من العيوب وما يؤخذ (نظام التمويل المباشر) مشكلة عدم تقابل المعلومات بالإضافة إلى تعقد وتنوع تركيب الأوراق المالية.

2.3 العلاقة بين النمو والتمويل

تظهر الحاجة الجوهرية للتمويل لضمان استمرار الاقتصاديات سواء كانت نامية أو متقدمة حيث تتطلب عملية التنمية الشاملة أن تتوفر بالقدر الكافي جملة من الاحتياجات الموصلة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ورأس المال يأتي في مقدمة الاحتياجات المطلوبة توفرها بوصفه أحد العناصر الأساسية للإنتاج.

2.3.1 النمو والتمويل في الاقتصاديات

يرتبط النمو الاقتصادي وتحقيق متطلبات التنمية بمدى توافر الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي، فالتمويل عامل أساسي يسمح للاقتصاديات بالوصول لمعدلات نمو أكثر ارتفاعاً واستدامة.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذاً في عين الاعتبار معدل نمو السكان) مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات (الزين، 2006، ص72).

وقد حددت النظرية الاقتصادية ثلاثة محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي: (سكس، 1996، ص10).

1. تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري.
2. ضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

3. اجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا.

ويمكن اختصار هذه المحددات في ثلاثة عناصر هي العمل ، رأس المال ، والتقدم التقني، والتي تمثل عناصر النمو الاقتصادي.

والمهم في دراستنا هو دور عنصر رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يعرف رأس المال على أنه " مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين " (عبد الحميد، 2001، ص22) وهو يشمل في العادة معنيين رأس المال التقني، ورأس المال الثابت.

فالأول يشير إلى مجموع وسائل الانتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات ، ويشمل مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول ، بينما يشير الثاني إلى مجموع وسائل الإنتاج الدائمة (آلات وانجازات) والتي تساهم في عدة دورات إنتاجية وهنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه النظام المالي والبنكي في حدوث النمو الاقتصادي، كونه محدد أساسي لتمويل تراكم رأس المال.

ونقصد بالتمويل كافة التدفقات النقدية والمالية المختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات والدولة والخارج لأغراض انتاجية و استهلاكية ، وبالتالي لا يمكن من دونه تحقيق النمو الاقتصادي.

وتبقي فعالية النظام المالي في جذب المدخرات وحماية المدخرين وتنويع المنتجات المالية من جهة ، وكفاءته في التمويل وتخصيص الموارد من جهة أخرى ذات أثر مهم وأساسي على النمو الاقتصادي في ظل توفر مؤسسات اقتصادية تساعد على تراكم رأس المال والتخصيص الكفاء للموارد وبذل الجهود لتسريع انتشار التكنولوجيا، ويتم ذلك خصوصاً من خلال: (ساكس، 1996، ص11-12) العمل على كفاءة تخصيص الموارد وفقاً لمبدأ الميزة النسبية، واستخدام السياسات المشجعة للادخار المحلي بأدواتها المختلفة بما فيها ضغط الإنفاق العام وبعض الدول تستخدم الادخار الإجباري.

2- النمو والتمويل في الاقتصاديات : (بروكوبانكور، 2001، ص4-5).

في الاقتصاديات الكلية التقليدية نجد أن معظم الادبيات افترضت وفقاً للنظرية الاقتصادية لكنز أن الأنظمة المالية تعمل بسلاسة إلى حد معقول ومن ثم يمكن تركها كما هي فعوامل مثل وضع القطاع المالي لا تلعب أي دور في التأثير على الاستثمار ومن هذا المنطلق يرى روبنسن Robinson (1925) أن التنمية الاقتصادية تخلق الطلب على أنواع معينة من الترتيبات المالية وأن النظام المالي يستجيب تلقائياً لهذه الطلبات ولذلك فإن المشروعات هي التي تقود بينما يتبعها التمويل بحيث تظهر الأسواق والمؤسسات المالية حينما تكون هناك حاجة إليها.

ولكن البعض اعترض بشدة على هذا الرأي حيث اعتبر Shaw و Gurley (1955) أن لمؤسسات الوساطة المالية أهمية كبيرة لقيامها بالمساعدة في تخفيف الاحتكاكات بين المقرضين

والمقترضين ويتركز عملهما بشكل رئيس على الدور التمويلي للبنوك في تخفيف العيوب الناشئة عن تفاوت آجال استحقاق الديون. بينما في اقتصاديات المعلومات غير الكاملة فقد أظهر العمل المبكر في هذه الاقتصاديات إمكانية ظهور عدم الكفاءة عند حيازة أحد الأطراف المتعاملة لمعلومات بقدر أكبر من الأطراف الأخرى، فيما يتعلق بقيمة أية معاملة وفي مثل تلك الظروف تلعب مؤسسات الوساطة دوراً هاماً وقد قام (1970) Akerlpf و (1981) Weiss، Stiglitz و (1983) Bernanke، (1984) Diamond، و (1985) Fama بوضع أساس النظرية الحديثة للوساطة المالية بناء على قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على حل المشاكل الناشئة من عدم تماثل المعلومات لأنه في غياب الوساطة المالية يصبح تقييم نوعية المؤسسات وأدائها مكلفاً على المستثمرين، ومؤسسات الوساطة قادرة بشكل فعال على تحديد المشروعات والتي تمتلك أفضل الفرص للنجاح في طرح منتجات وعمليات إنتاج جديدة.

وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين البارزين مازالوا يؤمنون بوجهة النظر القائلة بعدم أهمية التمويل للتنمية الاقتصادية، إلا أن معظمهم يتفق الآن على أن الأسواق المالية تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو وأن النظام المالي يؤثر على سلوك المؤسسات أو الأفراد.

2.3.2 مصادر التمويل

يعتبر التمويل ضرورة حتمية لحدوث واستمرار التنمية لذلك فإن مصادره متعددة فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

1- مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي كافة الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية.

وتنقسم مصادر التمويل الداخلي إلى مصادر اختيارية وأخرى إجبارية، (عبد الحميد، 2001، ص22) فالأولى تتمثل في الادخار الاختياري والثانية في الادخار الإجباري.

1-1 الادخار الاختياري: يقصد به ذلك الادخار الذي تحققه العائلات والأفراد والمؤسسات طواعية وهو يشمل مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص.

2-1 الادخار الإجباري: يقصد به ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية دون أن يقبلوا عليه طواعية (محمد وآخرون، 1985، ص448) وهو يشمل الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي والقروض العامة.

3-1 الادخار الحكومي: ويتمثل هذا الادخار بالفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة (الحسيني، 1999، ص 45) وحتى يكون هذا الفرق موجباً فإن الدول النامية تسعى لزيادة ايراداتها بزيادة الحصيلة الضريبية أو التقشف في نفقاتها.

4-1 التمويل بالتضخم: يستخدم هذا الأسلوب في حال عجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة (عجز الموازنة العامة)، ويعتبر التمويل بالتضخم وسيلة لتمويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان يسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الحكومية (حجير، 2006، ص175)

5-1 الادخار الجماعي : هو اقتطاع اجباري من دخول بعض الفئات طبقاً لتشريعات معينة كأرصدة صناديق التأمين الاجتماعية على اختلاف أنواعها والتي تقدم الأموال المجمعة لتمويل الاستثمارات في شكل أوراق مالية مختلفة، ويعتبر هذا النوع من الادخار هو الأكثر قبولاً لدى الأفراد والهيئات عن باقي الأنواع الأخرى . (محمد وآخرون، 1985، ص453).

6-1 القروض العامة الداخلية: تعتبر القروض الداخلية من أهم مصادر التمويل الداخلي وتلجأ إليها الدولة لتوفير التمويل الضروري من جهة ولامتصاص التضخم من جهة أخرى عن طريق تقليص القوة الشرائية. وتعرف القروض العامة الداخلية بأنها (كامل، 2000، ص41) مبالغ مالية تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة من شخص معنوي آخر مقيم سواء كان من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقاً لشروط معينة.

2- مصادر التمويل الخارجية

في حال عدم كفاية المصادر الداخلية لتمويل الاستثمارات ومواجهة متطلبات التنمية تلجأ الدولة إلى التمويل الدولي والذي يعبر عن: (خلف، 2004، ص13) كافة انتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول عينية أو نقدية أو عقارات، أسهم، سندات، ودائع، وتعتمد الدولة في التمويل الخارجي للتنمية على: (الحسيني، 1999، ص38-81).

1-2 حصيلة الصادرات : تعد حصيلة الصادرات السلعية والخدمية المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى الدول، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل، زيادة الإنفاق العام وزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشكل حافزاً للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال توليد الإنتاج والدخول.

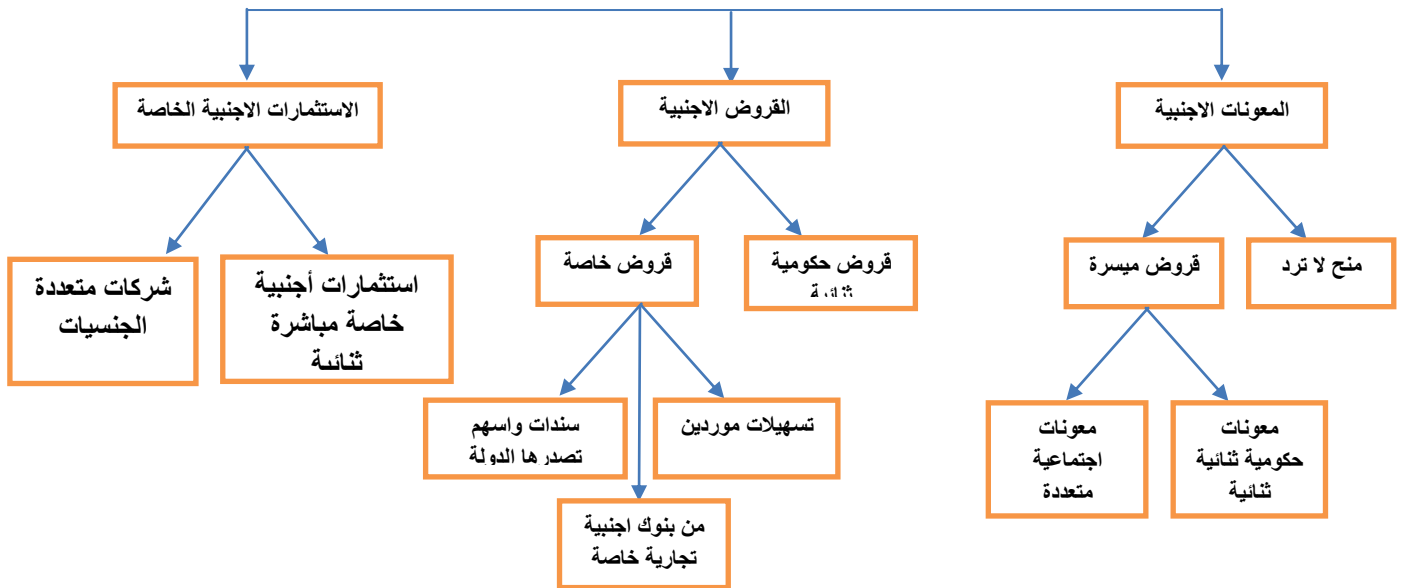
2-2 الاستثمار الأجنبي : لطالما ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع في العديد من الدول، ويعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: امتلاك أحد الأطراف أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى .(عزت، 1999، ص4).

3-2 المساعدات الخارجية: وهي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة للدول النامية خاصة غير النفطية التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية .

4-2 القروض الخارجية: ويقصد بها تلك المقادير النقدية أو الأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد لبلد آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان. وعلى الدولة المستفيدة من هذه القروض الالتزام بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها وهو ما يعرف بخدمة الدين.

5-2 أسواق المال الدولية: ويقصد بها في معناها الواسع مجموعة المؤسسات المالية التي تتولى دور الوساطة المالية بين طالبي الأموال وعارضيهما على مستوى العالم وتضم البنوك التجارية والمتخصصة، وشركات التأمين، وشركات الأموال، وتساهم الأسواق الدولية في تقديم الائتمان لتمويل مشاريع التنمية.

وعموماً يمكن اختصار أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية في الشكل (1-2):



المصدر: سمير عبد العزيز، التمويل العام المدخل الادخاري الضريبي، المدخل الاسلامي، المدخل الدولي، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1998، ص303.

2.3.3 أهمية الائتمان المصرفي في تمويل التنمية

يعتبر التمويل المصرفي ضرورة ملحة لنمو وتطور الأنشطة الاقتصادية وتغطية العمليات الاستهلاكية فبالنظر لعدم كفاية وسائل الدفع تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى البنوك لتغطية حاجاتهم من وسائل الدفع اللازمة لمتابعة انشطتهم وتدعي هذه العملية بعملية الائتمان.

1- تعريف الائتمان:

لقد اعطيت عدة تعريفات للائتمان، فهناك من يعرفه على أنه:

▪ اعطاء حرية التصرف في مال عيني أو قوة شرائية في مقابل وعد برد نفس الشيء أو مال معادل له خلال فترة زمنية معينة نظير الخدمة المؤداة والخطر المتوقع.(عبد الحميد، 2007، ص147).

▪ عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها وغالباً ما تكون هذه القيمة نقود.(عوض الله وآخرون، 2003، ص77).

والائتمان المصرفي يعتبر من أهم أنماط الائتمان، ويعرف على أنه(عبد الحميد، 2007، ص143) الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم سداه بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه. ويتضح من التعريف أن هناك خمس عناصر أساسية للائتمان المصرفي وهي:

- **الثقة:** تعني أن البنك يدرس المقومات الائتمانية ليفحص أهلية العميل للحصول على الائتمان.
- **مبلغ الائتمان:** يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى قدرة العميل على السداد.
- **الغرض من الائتمان:** يقصد به الهدف من حصول العميل على الائتمان المطلوب أو مجال استخدام هذا الائتمان سواء في عمليات استثمارية أو في الإنفاق على عمليات النشاط التجاري.
- **فترة الائتمان :** وتنقسم إلى فترة السحب التي يتم خلالها تقديم الائتمان للعميل، وفترة السداد التي يتم من خلالها سداد هذا الائتمان، وما بين الفترتين يمكن أن يكون هناك فترة ثالثة هي فترة السماح التي يمنحها البنك للعميل كوقت إضافي قبل البدء بعملية السداد.
- **المقابل:** وقد يكون هذا المقابل عبارة عن سعر الفائدة أو العمولات.

ويعتبر الائتمان نشاط اقتصادي في غاية الأهمية ، يتوقف عليه نمو وتطور الاقتصاد الوطني، وتتبع الحاجة للائتمان نتيجة عدم التوافق الزمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد، وتيارات الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض، ووحدات أخرى لديها

عجز، لذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، ولا يضمن ذلك إلا وجود سياسات مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي، ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى، لأن عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة لا يؤدي فقط إلى فقدان الاستقرار الاقتصادي، وإنما أيضاً إلى سوء تخصيص الموارد، وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا يفقد الائتمان المصرفي أهميته في التنمية الاقتصادية التي يعتبر أحد معوقاتها (الزبيدي، 2000، ص185-190).

2- مكانة الائتمان المصرفي في الهيكل المالي المعاصر

يمكن أن نعتبر أن الميزة الأساسية للهيكل المالي المعاصر هي طغيان التمويل المصرفي، حيث نجد أن البنوك والقطاع المصرفي بشكل عام أصبح هو المهيمن على التمويل، ففي معظم الاقتصاديات المتطورة تسيطر مجموعة من البنوك على خدمات الشركات الكبرى، كما هو الحال في الصين التي تمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث تسيطر مجموعة من البنوك الكبرى على 80% من كل الخدمات المالية، وهنا لا بد أن نشير إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في التمويل تتوقف على مدى توافر مجموعة من العوامل الخارجية، والتي لا يتحكم فيها البنك كالفرض الاستثمارية المناسبة والأطر والقواعد القانونية المنظمة للأنشطة التجارية، ومدى التزام الشركات بهذه القواعد ومدى كفاية وتنوع الأوراق المالية الحكومية، والخاصة المتاحة للاستثمار بالدرجة التي تساعد على تحريك المحافظ الاستثمارية للبنوك وامتصاص السيولة المتوفرة لديها خاصة عند عدم كفاية الطلب على القروض. (الناقعة، 2009، ص3).

وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تظهر في مستويين:

- **على مستوى البنك:** حيث يعتبر الائتمان المصرفي بالنسبة للبنك من جهة الاستثمار الأكثر جاذبية كونه يتيح للبنك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ومن دونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، ومن جهة أخرى يحمل العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيار البنك.
- **على مستوى الاقتصاد** يعتبر الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد، وعامل مساعد في تحقيق النمو، ولكنه في نفس الوقت في يؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، ففي حال انكماشه يؤدي إلى الكساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية .

2.4 نظام التمويل غير المباشر

يقوم نظام التمويل غير المباشر على الوساطة المالية التي تعتبر نشاطا منتجا بكل معنى الكلمة فهي تستخدم مدخلات إنتاجية نادرة لخلق منتجات ذات قيمة وعليه فإنها تستطيع التأثير على النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض لأهم المفاهيم الأساسية حول الوساطة المالية، والقنوات التي تستطيع من خلالها التأثير على النمو الاقتصادي، مع ادراج نموذج بسيط يوضح أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.

2.4.1 الوساطة المالية

إن الوساطة المالية هي فكرة قديمة تم تعريفها بطرق مختلفة عبر الزمن، ورغم اختلاف التعاريف إلا أن الفكرة لا تزال نفسها، فحركة النشاط الاقتصادي تتسبب لبعض الوحدات في حدوث فائض مالي، ولوحدات أخرى في حدوث عجز مالي، ومن الطبيعي أن تسعى وحدات العجز المالي لتغطية العجز من خلال اللجوء إلى وحدات الفائض، ولكن العلاقة المباشرة بين الطرفين تتعرض لعدة مشاكل ففضلا عن صعوبة التعارف والتوافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان هناك نقص في تقدير وتغطية الأخطار المحتملة، ولتفايدي هذه الصعوبات جاءت الوساطة المالية بصفقتها علاقة تمويل غير مباشرة كحل يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة .

1- مفهوم الوساطة المالية .

يقصد بالوساطة المالية عملية جمع الموارد المالية من قبل المؤسسات المالية بغرض إتاحتها للوحدات الاقتصادية كالشركات والمنظمات الحكومية والأفراد، فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، وتقوم بجمع الأموال بكميات وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون، وتقوم بالتمويل بالكميات التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال (مصطفى وآخرون، 2000، ص 10) .

غير أن التعريف الأشمل للوساطة المالية هو الذي يقدمها على أنها : (الطرش، 2004، ص 7) تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى اصحاب العجز المالي وتقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح القروض من جهة أخرى، وبهذا فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية وأهدافهما المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما .

ويتضح من التعريف السابق أن الوساطة المالية تجمع بين طرفين:

أ- أصحاب الفائض المالي : أي الوحدات التي لديها مدخرات فائضة من مداخيلها الاستهلاكية، أو التي يفوق مجموع مداخيلها مجموع النفقات التي تقوم بها سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي (الناقه، 2001، ص7) وهم يبحثون عن أفضل التوظيفات لفوائضهم، ويمثل الفائض المالي لوحدات القطاع العائلي النسبة الكبرى من المدخرات.

ب- أصحاب العجز المالي: أي الوحدات التي يزيد إنفاقها الإجمالي عن دخلها الإجمالي سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي، وهي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية العجز.

2.4.2 قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

لطالما اهتم الفكر الاقتصادي الكلى بدراسة محددات النمو الاقتصادي، وتعتبر الوساطة المالية من المحددات التي أثارت جدلا واسعا في الفكر الاقتصادي، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تؤثر بطرق غير مباشرة في النشاط الاقتصادي وبالتالي في مستوى النمو الاقتصادي عبر مجموعة من المجالات تعرف بقنوات التأثير المصرفية ورغم تعددها إلا أن أهمها (العمر، 2008، ص6) : النقود، حشد وتعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد .

1-2 العرض النقدي

من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام البنك المركزي بعرض القاعدة النقدية تاركا للجهاز المصرفي من خلال وظيفة الوساطة المالية وبالتفاعل مع الجمهور مضاعفة القاعدة النقدية ليصل المجتمع لإجمالي عرض النقد، هذه القدرة الهامة في التأثير على عرض النقود تمنح الوسطاء الماليين والبنوك القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي، وهذه الرؤية تشير بوضوح إلى أهمية النقود في الأنشطة الحقيقية من خلال توفير وتسهيل عملية التبادل الداخلي وتتوافق تماما مع الأراء الكنزية . فالنقود غير حيادية في التأثير على النشاط الاقتصادي، لأن الزيادة في النمو المتوقع للمعروض النقدي تعمل على تخفيض تكلفة التمويل مما يرفع من المعجل أو معدل رأس المال إلى الإنتاج، ولهذا فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن نمو المعروض النقدي له تأثير حقيقي على النشاط الاقتصادي وينفون فكرة الحيادية المطلقة للنقود .

2-2 تعبئة المدخرات :

تعتبر عملية حشد المدخرات واحدة من أهم الوظائف التي يقوم بها الوسطاء الماليون، فالوساطة المالية هي عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتوجيهها نحو وحدات

العجز، فالجمع بين المدخرين والمستثمرين، هي المهمة التي تميز مؤسسات الوساطة المالية عن باقي المؤسسات .

وتساهم وظيفة تعبئة الادخار على تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي والبشري وبالتالي زيادة الانتاج اذن فحشد المدخرات يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي فيعتبر رفع معدل الادخار ومن ثم الاستثمار شرط ضروري للنمو وذلك من خلال : (العمر، 2008، ص8)

- تمكين الأفراد من ادخار اموالهم كأصول نقدية سائلة وفي نفس الوقت يتم استخدامها في العمليات التمويلية.

- الحد من القيد المالي للفرد في تخطيط ميزانيته لذروة حياته الاستهلاكية .

إلا أن تعبئة الادخار تتطلب تكلفة عالية تتضمن تكاليف تغطية المعاملات لجمع المدخرات من الأفراد كما تتضمن التغلب على عدم تماثل المعلومات، الامر الذي يشجع الابتكار والتخصص التقني وبالتالي زيادة الانتاجية التي تزيد من النمو الاقتصادي .

2-3 تخصيص الموارد

اذا كانت تعبئة الموارد تمثل احدى أهم وظائف الوسطاء الماليين، فتوجيه المدخرات بعد حشدها لأكثر الاستثمارات انتاجية تعتبر الوظيفة الاهم للوساطة المالية، فعملية توجيه المدخرات إلى وحدات العجز الأكثر كفاءة هي ما يؤثر على النمو الاقتصادي، لأن وحدات العجز تملك فرص استثمارية أكثر من وحدات الفائض .

وفي الواقع كل من قطاع الاعمال والقطاع العائلي يملك مدخرات فائضة عن الحاجة لها انتاجية حدية متدنية، والوسطاء الماليون يساهمون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار المدخرات متدنية الانتاجية الحدية، وتخصيصها لوحدة عجز من قطاعي الاعمال والعائلي تتسم بارتفاع الانتاجية الحدية لوحدة رأس المال وتخفيض مخاطر السيولة ورفع انتاجية رأس المال .

2.4.3 أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

يعتمد بلوغ أثر الوساطة المالية معدلات أعلى من النمو الاقتصادي على عدة قنوات، فالقطاع المصرفي المتسم بالكفاءة من شأنه المساهمة في النمو من خلال ضمان تخصيص رأس المال للاستخدامات الأكثر انتاجية، وتوفير الحوافز لتشجيع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتخفيض تكاليف الوساطة المالية إلى أدنى حد ممكن، وبشكل عام فان النمو الاقتصادي يحدث عن طريق التحسن في مجمل انتاجية عوامل الانتاج أو من خلال تراكم عوامل الانتاج، وهكذا فانه بإمكان الوساطة المالية التأثير على النمو من خلال ثلاث آليات : (مونتييل، 2005، ص55)

أ- كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على مشروعات الاستثمار المتنافسة كلما ازدادت إنتاجية مخزون رأس المال وارتفعت مجمل إنتاجية عوامل الانتاج .

ب- كلما قلت كلفة الوساطة كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار .

ت- كلما ارتفعت العوائد على الاستثمار وانخفضت كلفة الوساطة، كلما ارتفع صافي العائد على المدخرات وزاد الحافز على الادخار .

وهناك عدة دراسات سعت لتحديد أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي وقدمت دلائل عملية نذكر منها ما توصل اليه بيتر ج. مونتيل والذي تمكن من توضيح التفاعلات بين آليات الوساطة المالية (كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها، خفض تكاليف الوساطة، ورفع العائد على الاستثمار) عن طريق نموذج بسيط للنمو الكلي، يستطيع حسب رأيه هذا النموذج أن يعطى دوراً للنظام المالي والموارد المستوعبة في عملية الوساطة المالية .

كما تمكن بارو ومارتين عام 1992 من تقديم نموذج يوضح شكل العلاقة بين القطاع الحقيقي ونموه وقطاع الوساطة المالية بالاستناد إلى دور الآليات والقنوات التأثيرية لخدمات الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي .

2.5 خصائص التمويل غير المباشر في الدول النامية

تعاني الدول النامية من ضعف الأسواق المالية وسيطرة القطاع المصرفي على التمويل، التدخل المستمر من قبل الحكومات سواء في هياكلها ومؤسساتها أو في اليات عملها، ولا يعتبر هذا التدخل ذو طبيعة اصلاحية لفشل السوق ولكنه معيق للنشاط الاقتصادي في القطاع المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، فرغبة الحكومات في جعل النظام المالي مصدر للمالية العامة أحدث قيود وتشوهات في الاسعار كانت السبب الرئيسي في اضعاف الوساطة المالية، وتدنية كفاءتها من خلال مظاهر الكبح المالي والتجزئة المالية والقصور وعدم الكمال، وسنتطرق بالتفصيل لخاصية الكبح المالي والتي تعتبر أهم خصائص الوساطة المالية في الدول النامية.

2.5.1 الكبح المالي

يعرف Sala-i-Martin وRoubini الكبح المالي بأنه (محمد وآخرون، 2009، ص2) : "مجموعة السياسات والقوانين والضوابط والقيود الكمية والنوعية المفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها."

ويطلق ماكينون R. Mackinnon تعبير الكبح المالي على الحالات التي تتدخل فيها الدولة بوسائل ضريبية أو أدوات أخرى مثل وضع سقوف على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان في النشاط المالي، بما يشوه اليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقا لاعتبارات العرض والطلب على الأرصد المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيدا عن الكفاءة. (ماكينون، 1989، ص29).

2.5.2 أدوات الكبح المالي

لقد استخدمت عدة أدوات لتنفيذ سياسات الكبح المالي التي اتبعتها الدول النامية وبعض الدول المتقدمة اقتصاديا قام بتلخيصها هانسون ونيل (Hanson, Neal (1986) و فرى fry (1995) وموريس واخرون (Morris(1990 فيما يلي : (محي الدين، 2001، ص2-4).

- تحديد أسعار الفائدة اداريا عن طريق فرض سقوف لا تتعداها أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- دعم الفائدة على القروض الموجهة لبعض المشروعات .
- التدخل في توجيه الائتمان عن طريق وضع حد أقصى للائتمان الموجه لبعض القطاعات الاقتصادية وحد أدنى لقطاعات أخرى .
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني التي تلتزم البنوك بإيداعها لدى البنك المركزي فيتعدى أغراضها الرقابية ودورها في السياسة النقدية والائتمانية ليجعلها ضريبة مستترة على عملية الوساطة المالية.
- فرض نسب سيولة عالية والمبالغة في مكوناتها من الاوراق المالية الحكومية منخفضة العائد بطريقة تقييد ادارة المحفظة المالية للبنوك وتخفيض من عائدها .

2.5.3 آثار الكبح المالي : (محي الدين، 2001، ص12).

- لقد أدى اتباع الادوات الكابحة للقطاع المالي إلى عواقب وخيمة يمكن تلخيصها فيما يلي :
- أدى الانخفاض المفنعل للتمويل المصرفي بسبب سقوف أسعار الفائدة إلى اختيار مشروعات كثيفة رأس المال في مجتمعات كثيفة العمل .
 - يترتب على ارتفاع معدلات التضخم في ظل الكبح المالي عدم استقرار مكونات المحافظ المالية حيث يتحول توظيف المدخرات واستثمارها للتوقي من التضخم إلى شراء العقارات والذهب .
 - يؤدي الكبح المالي إلى تدهور العائد على الاصول المالية المقومة بالعملية المحلية مما يؤدي إلى التخلي عنها كمخزون للقيمة ووسيط للمبادلة .

- يدفع الكبح للجوء لأنشطة القطاع المالي غير الرسمي إقراضا واقتراضا مع ارتفاع درجة المخاطرة.
- تسبب التدخل في توظيف الائتمان وتوجيهه إداريا واستخدام أساليب غير سعرية في اتخاذ القرارات الائتمانية إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة وانخفاض ربحية البنوك .
- وقد أدت هذه النتائج المترتبة على سياسات الكبح المالي إلى اتجاه كل من ماكينون وشو في عام 1973 وعدد من الاقتصاديين إلى التأكيد على أن هذه السياسات قد تسببت في تدن مستمر لكفاءة الوساطة المالية وفي تشويه أسواق المال بما يتطلب إصلاح الأمر عن طريق سياسات التحرر المالي والتي تستهدف إزالة كافة أدوات الكبح المالي، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المالية وزيادة المدخرات وتحسن حجم ونوعية الاستثمار ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي على النحو الذي يظهر وجود علاقة إيجابية سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي .

2.5.4 آليات علاج الكبح المالي

لقد اقترح ماكينون وشو لعلاج ظاهرة الكبح المالي الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية وموجبة ومرتفعة نسبيا وأكثر اتساقا في اطار النظام المصرفي وذلك من خلال: (باكر، 2009، ص5)

- التخلص من متطلبات الاحتياطي .
 - إلغاء الحدود القصوى على أسعار الفائدة .
 - إلغاء التخصيصات الجبرية للائتمان المدعوم .
 - تثبيت مستوى الاسعار .
- وبالإضافة إلى الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية وموجبة ومرتفعة نسبيا يجب وضع مجموعة من الترتيبات تهدف لتنويع المؤسسات المصرفية من خلال (مولاه، 2009، ص4) .
- تبني سياسة نقدية أكثر اتساقا مع أسعار الفائدة الحقيقية .
 - العمل على رفع كفاءة وقدرة القطاع التمويلي التنافسية .
 - تنويع مجموعة الخدمات المالية المتاحة .
 - زيادة العمق التمويلي للنشاط المصرفي اتجاه القطاع الخاص، والحد من هيمنة البنوك التجارية.

وكننتيجة لهذه التدابير سوف يمكن للمدخرين والمستثمرين أن يلمحوا بصورة أوضح العائد المطلوب لرأس المال المستثمر، كما ستصبح التدفقات المالية من خلال تبادل العملات الأجنبية، أقل عرضة لمخاطر عدم الاستقرار ، مما يعني أن منتجي السلع القابلة للتداول عالمياً يستطيعون الاطمئنان إلى انتهاء مدى أبعد وأكثر انتاجية .

2.6 خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي مع التركيز على نظام التمويل غير المباشر القائم على الوساطة المالية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن النظام المالي يمثل قوة دفع للنمو الاقتصادي كونه يسمح بتحريك الأموال بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي بما يؤدي إلى تنفيذ المشاريع والأنشطة الإنتاجية والإبداعية ويظهر أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الادخار المحلي والخارجي بما يزيد من حجم الأموال الموجهة للاستثمار وبذلك فإن النمو الاقتصادي يبقى مرهوناً بمدى تواجد نظام مالي ديناميكي وفعال في جذب المدخرات وحماية المدخرين وتنويع المنتجات المالية، ويتمتع بالكفاءة في التمويل وتخصيص الموارد .
- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم أشكال التمويل التي يوفرها النظام المالي، والقروض هي الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك، لذلك أصبحت تغطي على الهيكل المالي المعاصر للدول النامية والمتقدمة على حد سواء .
- تلعب الوساطة المالية دوراً حيوياً في التأثير على النمو الاقتصادي، فقد أثبت نماذج الاقتصاد الكلي أن النمو يعتمد على فعالية الوساطة المالية في توزيع الأموال بين الاستخدامات الأكثر إنتاجية بما يرفع من إنتاجية رأس المال وعلى كفاءة الوساطة المالية بالتقليل من التكاليف، وعلى معدل الادخار الذي يرتفع بزيادة العائد على الاستثمار وتدنية تكاليف الوساطة، كما أن كل زيادة في الادخار تعمل على الرفع من معدل نمو رأس المال.
- تعاني الوساطة المالية في الدول النامية من مجموعة من العراقيل في مقدمتها مظاهر الكبح المالي بما فيها من ضوابط وقيود كمية ونوعية مفروضة من طرف الحكومة بشكل يعيق الوساطة المالية من توظيف كامل قدراتها المتاحة، كما ويعاني القطاع المصرفي من ضعف تقييم المؤسسات المالية للجدارة الائتمانية للمشروعات الاستثمارية تقييماً حقيقياً وهو ما يضيف صفة القصور مما أعاق نمو وتطور القطاع المالي في البلدان النامية .

الفصل الثالث

ماهية التنمية المالية ومؤشراتها وعلاقتها مع النمو الاقتصادي

3.1 مقدمة

3.2 ماهية التنمية المالية

3.2.1 مفهوم التنمية المالية

3.2.2 قياس التنمية المالية

3.2.3 مشاكل قياس التنمية المالية

3.3 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية

3.3.1 القطاع الخاص المفهوم والأهمية

3.3.2 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

3.4 العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

3.4.1 العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

3.4.3 السياسات المساعدة على التنمية المالية

3.5 خلاصة الفصل

3.1 مقدمة

لقد حظيت العلاقة بين المال والنمو بقدر كبير من الاهتمام على مدى العقود القليلة الماضية، وهو أدى إلى ظهور أدبيات التنمية المالية، التي تنطلق من فرضية أن النظام المالي المتطور والفعال يعتبر الركيزة الأساسية لإحداث نمو اقتصادي أسرع وأكثر استدامة .

فالنظام المالي الجيد والمتطور يؤدي عدة مهام حيوية لتعزيز كفاءة الوساطة، عن طريق توسيع أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل بخفض تكاليف المعاملات والتعاملات، ويشجع الاستثمار عن طريق تحديد فرص الأعمال الجيدة وتمويلها، وتطوير إدارة المخاطر، وتيسير تدفق السلع والخدمات وكما يدعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة، ويساعد في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتؤدي هذه المهام إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري، وإحداث التقدم التكنولوجي، مما يغذي بدوره النمو الاقتصادي .

وبهذا فإن تنمية وتطوير القطاع المالي بصفة عامة، وتصحيح أوجه القصور في الوساطة المالية تعتبر عوامل حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإحداث التنمية، وبالنظر إلى أهمية تنمية وتطوير القطاع المالي، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية التنمية المالية، العوامل المؤثرة على التنمية المالية، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية، العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

3.2 ماهية التنمية المالية

يمثل القطاع المالي في أي اقتصاد الوسيط الذي يتيح تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية وذوي العجز المالي، ويشمل هذا القطاع المؤسسات البنكية وغير البنكية وشركات التأمين وأسواق الأسهم بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الصغيرة حديثة العهد، وقد شهدت العقود القليلة الماضية تغيرات كثيرة وتطورات تكنولوجية وابتكارات مالية ضخمة مست نمو وتطور القطاع المالي، وهو ما جذب الباحثين إلى الاهتمام بالتنمية المالية والمؤشرات المعبرة عنها، والعوامل المساعدة عليها.

1.2.3 مفهوم التنمية المالية.

التنمية المالية هي مصطلح يطلق على نمو وتطور القطاع المالي فهناك من يرى أن:

1- تعريف التنمية المالية :

- التنمية المالية تعني التحسن في نوعية الخدمات المالية والوسيطه وكميتها وكفاءتها(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005،ص28).
- التنمية المالية تعبر عن القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات.(المرجع السابق، ص2).
- وهناك من يتوسع في مفهوم التنمية المالية بالأخذ في الاعتبار القدرة المؤسسية والانفتاح المالي والإشراف ودرجة التنافس في القطاع المالي .(كرين وآخرون،2009،ص7).
- وتبين دراسة لصندوق النقد الدولي تضمنت مجموعة من الأبحاث عن النمو والتطور المالي لبلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا كدول نامية أن لنمو وتطور القطاع المالي أو ما يصطلح عليه التنمية المالية ست جوانب أساسية وتتمثل في : السياسة النقدية، تطور القطاع المصرفي، التنظيم والرقابة وتطور القطاع المالي غير المصرفي، الانفتاح المالي والنوعية المؤسسية، وهي جوانب ضرورية لتقييم مدى نمو وتطور القطاع المالي، وتحسن أداء هذه الجوانب في أي اقتصاد من شأنه الرفع من مستويات التنمية المالية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005،ص2).
- التنمية المالية هي عملية تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات، وإنفاذ العقود، وإجراء المعاملات. تجريبياً، يمثل قياس التنمية المالية تحدياً. بل إن التقرير يقيس أربعة خصائص نظم مالية (العمق، والوصول، والكفاءة، والاستقرار) للمؤسسات المالية والأسواق المالية.(البنك الدولي، التقرير السنوي، 2013،صxix).

2- الجوانب المعبرة عن التنمية المالية :

- يرى العديد من الاقتصاديين أنه توجد جوانب مختلفة كثيرة للتعبير عن مدى وجود قطاع مالي متطور ومكتمل النمو لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد درجة التنمية المالية في أي اقتصاد وتحدد تلك الجوانب بوجود المعايير التالية : (اللجنة الاقتصادية، 2005،ص2).
- تزايد عدد وحجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي .
- تنوع الخدمات المالية المتاحة وكمية الأموال المستخدمة في عملية الوساطة وتزايدها بمعدل جيد.
- تزايد رأس المال الذي توزعه المؤسسات المالية الخاصة بدلاً من الإقراض الحكومي المباشر للبنوك العمومية لمشاريع القطاع الخاص تزايداً معقولاً .

- تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف، التنظيم، وكذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية .
- تزايد نسب السكان الذين يحصلون على فرص للوصول إلى الائتمان والخدمات المالية .
- وعموماً يمكن وصف التنمية المالية في بلد ما بأنها التحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية له والتي يلخصها الاقتصاديون في الوظائف الخمس التالية: (تعزيز تراكم رأس المال في الاقتصاد من خلال قيام مؤسسات الوساطة المالية بجمع وتعبئة المدخرات، فهي تلعب دوراً هاماً في تخفيض التكاليف وتزيد كفاءة تخصيص الموارد المالية .
- تسهيل الاتجار وتوزيع وإدارة المخاطر، فتوزيع المخاطر على عدة قطاعات من خلال الأسواق المالية يدفع إلى التحول نحو المشاريع الأعلى عائداً وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحسين عملية رصد الأنشطة الاستثمارية، وتعزيز إدارة الشركات وهو ما يزيد من الفوائد الناتجة عن المشاريع لصالح أصحابها .
- تيسير تبادل السلع والخدمات بتخفيض تكاليف المعاملات .
- تحسن تكاليف المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بالاعتماد على الوسطاء الماليين، وهو ما يساعد على تحسين توزيع رأس المال وفي حال غياب الوسطاء تظهر مشكلة التكاليف العالية للحصول على المعلومات. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص6).
- يتضح من خلال ما سبق أن التنمية المالية هي تعبير عن النمو والتطور المالي في الاقتصاد وهي تشمل جوانب مختلفة، ولذلك تبقى مفهوماً متعدد الأبعاد والأوجه، فهي تشمل كافة القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات، ونوعية الخدمات المالية الوسيطة وكميتها وكفاءتها، بشكل يساعد على تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق مكاسب إنتاجية من خلال توزيع الموارد على نحو أفضل بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

جدول (1-3) يبين وظائف القطاع المالي ونواتج التنمية المالية

التنمية المالية	
وظائف القطاع المالي	نواتج التنمية المالية
انتاج المعلومات حول الاستثمارات وتخصيص رأس المال؛ مراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات؛ وإدارة المخاطر؛ وتجميع المدخرات؛ وتخفيف تبادل السلع والخدمات.	(وكلاء العملية، تقاس على حدة للمؤسسات المالية والأسواق) <ul style="list-style-type: none"> • العمق المالي • الاشتغال المالي • الكفاءة المالية • الاستقرار المالي

- (البنك الدولي، التقرير السنوي، 2013، ص21).

3.2.2 قياس التنمية المالية

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التنمية المالية إلا أنه حسب تقرير البنك الدولي والمنهجية الجديدة فإن قياس التنمية المالية يكون من خلال مصفوفة من أربع أبعاد وفي دراستنا سنركز فقط على البعد الأول . وفي هذا الجانب تناولت العديد من الدراسات العملية تقدير التأثير النوعي والكمي لنمو وتطور القطاع المالي على الاقتصاد باستخدام تشكيلة من المؤشرات لقياس التنمية المالية .

جدول (2- 3) يبين الأبعاد للتنمية المالية حسب تقرير البنك الدولي

الأسواق المالية	المؤسسات المالية	
رسمة سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى سندات الدين الخاصة المحلية المستحقة من النتائج المحلي الإجمالي.	ائتمان القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي	العمق المالي
سندات الدين الخاصة من الناتج المحلي الاجمالي	أصول المؤسسات المالية من الناتج المحلي الإجمالي	
سندات الدين العامة من الناتج المحلي الاجمالي	المال (اجمالي M_2 من الناتج المحلي الإجمالي	
سندات الدين الدولية من الناتج المحلي الاجمالي	الودائع من الناتج المحلي الإجمالي	
رسمة سوق الأوراق المالية من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة للقطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي	
الأسهم المتداولة من الناتج المحلي الإجمالي		

<p>النسبة المئوية لرسملة السوق خارج أعلى أكبر 10 شركات</p> <p>النسبة المئوية للقيمة المتداولة خارج أكبر 10 شركات متداولة</p> <p>عوائد السندات الحكومية (3 أشهر و 10 سنوات)</p> <p>النسبة المحلية من مجمع سندات الدين</p> <p>النسبة الخاصة من إجمالي سندات الدين (المحلية)</p> <p>نسبة قضايا سندات الشركات الجديدة من الناتج المحلي الاجمالي.</p>	<p>الحسابات لكل ألف من البالغين (البنوك التجارية)</p> <p>فروع لكل 100,000 من البالغين (البنوك التجارية)</p> <p>النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم حساب بنكي (من مسح المستخدم)</p> <p>النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (جميع الشركات)</p> <p>النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (الشركات الصغيرة)</p>	<p>الشمائل المالي</p>
<p>معدل الدوران (الدوران/ الرسملة) لسوق الأوراق المالية</p> <p>سعر التزامن (الحركة المتوازنية)</p> <p>تأثير السعر</p> <p>تكاليف السيولة/المعاملات</p> <p>انتشار العرض والطلب المسعر لسندات الحكومة</p> <p>معدل الدوران للسندات (الخاص، العام) في أسعار صرف الأوراق المالية</p> <p>كفاءة التسوية</p>	<p>صافي هامش الفائدة</p> <p>انتشار الإقراض والودائع</p> <p>الدخل من غير فوائد من إجمالي الدخل</p> <p>التكاليف العامة (النسبة المئوية من إجمالي الأصول)</p> <p>الربحية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين)</p> <p>مؤشر بون (مؤشر هيرفنداehl، أو الإحصائي H)</p>	<p>الكفاءة المالية</p>

<p>التقلب (الانحراف المعياري/المتوسط) لمؤشر سعر الأوراق النقدية، ومؤشر السندات السيادية. انحراف المؤشر (سعر الأوراق المالية، والسندات السيادية) نسبة السعر/الربح نسبة السندات قصيرة الأجل من إجمالي السندات (المحلية، والدولية) الارتباط مع عوائد السندات الرئيسية (الألمانية، والولايات المتحدة الأمريكية)</p>	<p>مؤشر التنبؤ بالإفلاس (Z score) (أو) احتساب البعد عن التعثر) نسب كفاية رأس المال نسب جودة الأصول نسب السيولة أخرى (صافي مركز النقد الأجنبي من رأس المال، إلخ)</p>	<p>الاستقرار المالي</p>
---	--	-------------------------

- (البنك الدولي، التقرير السنوي، 2013، ص23).

المصدر: استناداً إلى مراجعة أدبيات c'ihák و demirgüç-kunt و feyen و levine 2012

3- أهم المقاييس المعبرة عن التنمية المالية :

لقد وردت أدبيات التنمية المالية عدة مؤشرات ومقاييس يمكن استخدامها في قياس التنمية المالية كونها تعكس بوضوح مستوى التطور المالي نذكر من أهمها ما يلي :

أ- الإجمالي النقدي M_2 منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/GDP).

غالبا ما تستخدم هذه النسبة في قياس درجة أهمية الوساطة المالية (العمق المالي) وقد استخدمت من قبل العديد من الباحثين كمؤشر عن التنمية المالية فطوال عملية التنمية تتجه النسبة M_2/GDP إلى الانخفاض (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص29) حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة ضمن M_2 (حيث تشمل M_2 ال M_1 زائد الودائع لأجل) وتصبح متاحة على نحو أكبر وهذا ما يعكس الاتجاه التصاعدي للابتكار المالي في النظم المالية القائمة من خلال ظهور أدوات مالية أخرى جديدة لا يمكن إدراجها ضمن M_2 وتصبح متاحة على نحو متزايد .

ب- نسبة التعامل المصرفي (إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي).

تمثل العملة في الدول النامية جزءاً كبير الحجم من رصيد النقود المتداول خارج الجهاز المصرفي، وتستخدم العملة أساساً في تمويل المعاملات، وفي أغلب الأحيان تسجل اقتصاديات تلك البلدان ارتفاع في نسبة النقود إلى الدخل، وهو ما يعني زيادة استخدام العملة بدلاً من زيادة حجم

الودائع المصرفية، وللحصول على مقياس للتنمية المالية يعكس بوضوح الخدمات والأنشطة المالية لابد من استبعاد العملة المتداولة من مقاييس النقود بمعناها الواسع .

وتستبعد العملة على اعتبار أن الأصول شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار ولذلك تستخدم نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية المالية حيث يشمل إجمالي الودائع كل من الودائع المقيمة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وودائع الادخار، وودائع المكاتب البريدية، وودائع الحكومة المركزية وتحسب نسبة التعامل المصرفي كما يلي: (نفس المرجع، ص 35).

$$\sum D / GDP = [(\sum D_t / IPC_t + \sum D_{t-1} / IPC_{t-1})0.5] / [GDP_t / IPC_t]$$

$\sum D$: تمثل إجمالي الودائع GDP : الناتج المحلي الإجمالي

$\sum D_t$: إجمالي الودائع للفترة t $\sum D_{t-1}$: إجمالي الودائع للفترة t-1

IPC_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة t

IPC_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة t - 1

ويفسر ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي على أن هناك زيادة في التعامل المصرفي، وتحسن في تقديم الخدمات المالية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، بينما انخفاض هذه النسبة يدل على عدم الكفاءة في العمليات المصرفية وهو ما يدفع الناس إلى حيازة حسابات مصرفية في بلدان أخرى .

ت-نسبة السيولة النقدية M_2/M_1

تعبر هذه النسبة عن مدى تقدم الجهاز المصرفي ومدى تمكنه من تعبئة المدخرات حيث أن الانخفاض في النسبة M_1/M_2 تعنى ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، وزيادة الودائع المصرفية، واستخدام أدوات مالية في تسوية المعاملات غير العملة، للنسبة عدة دلائل نذكر منها:

- تعكس هذه النسبة بطريقة ما أهمية النظام غير الرسمي (الموازي) في الاقتصاد، لأنه كلما كبر النظام الموازي كلما زادت كمية النقد المتداولة، وارتفعت النسبة M_1/M_2 .

- تبين هذه النسبة مدى كفاءة النظام المصرفي : فارتفاع هذه النسبة يدل على اتساع الهامش في أسعار الفائدة والذي ينجم عنه زيادة في حيازة العملة بدلا من حيازة الودائع المصرفية كجزء من M_1 وهي حالة تدل على عدم كفاءة النظام المصرفي .

3.2.3 مشاكل قياس التنمية المالية

يرى العديد من الاقتصاديين أن الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المالية ركزت في قياسها على مؤشرات كمية يمكن الحصول عليها وتعديلها لأغراض المقارنات بين المناطق والفترات الزمنية غير أنها قد لا تعبر عن التنمية المالية في معناها العام الذي يشمل جوانب متعددة كالانفتاح المالي والتنظيم والرقابة وأوجه التقدم التكنولوجي ودرجة المنافسة والقدرة المؤسسية، ومن الصعوبة رصد جميع الجوانب ذات الصلة بالتنمية المالية من خلال بضعة مقاييس.

كما يمكن للمؤشرات الكمية البسيطة أن تعطي صوراً مضللة للتطور المالي، فارتفاع نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي يرتبط عموماً بزيادة السيولة والعمق الماليين، إلا أن هذه النسبة ومع تطور النظام المالي قد تتخفف بدلاً من أن ترتفع نظراً لتوفر بدائل أكثر للاستثمار طويلة الأجل وقليلة السيولة، لذلك يستحسن استخدام مقاييس مركبة تجمع بين هيكل السوق والمنتجات المالية، والتحرير المالي، والمناخ المؤسسي، والانفتاح المالي، وأدوات السياسة النقدية بحيث تستطيع إعطاء وصفاً تفصيلياً ودقيقاً للتنمية المالية، وعموماً يمكن إيجاز الصعوبات المتعلقة بقياس التنمية المالية فيما يلي : (برو كوبانكور، 2001، ص6).

أ- عدم وجود مؤشر موحد لقياس التنمية المالية

لا يوجد مؤشر واحد للتنمية المالية يقيس بشكل شامل الدرجة التي يقوم بموجبها أسواق الائتمان بتقديم التمويل اللازم للنمو الاقتصادي، وذلك نظراً لإمكانية تقديم الأسواق المالية العديد من الخدمات ووجود قنوات متعددة يمكن من خلالها تشجيع النمو.

ب- صعوبة القياس الكمي لبعض المؤشرات :

ليس من السهل أو حتى من الممكن قياس بعض المؤشرات المهمة للتنمية المالية قياساً كمياً، فهي بشكل رئيسي مؤشرات تدل على كفاءة النظام المالي لتخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات على العملاء، ويعتبر تقييم هذه الكفاءة ممارسة نوعية بشكل رئيسي.

كما أنه ينطوي في العادة على تقييم للالتزام بمعايير وقوانين القطاع المالي ذات الصلة، وممارساته الجيدة وتنفيذها وتحليل البيئة الائتمانية ونوعية مديري البنوك ونظام الإدارة المؤسسية... الخ. وبدون تحليل شامل للبيئة المؤسسية وهيكل الحوافز الذي يعمل مديرو ومشرفو البنوك والمراجعون والمودعون في ظلّه، يصعب استنتاج مستوى التنمية المالية في البلد المعني.

ونجد أحياناً أن البيانات الخاصة بالمؤشرات القابلة للقياس قياساً كمياً قد لا تتوفر بسهولة عبر البلدان، ويصعب أحياناً تجميعها بأسلوب متناسق وقابل للمقارنة بين البلدان .

3.2.3.1 التنمية المالية والنمو الاقتصادي

جادل الاقتصاديون منذ فترة طويلة في دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لوكاس (1988) Lucas، رفض التمويل باعتباره محدد مبالغ فيه للنمو الاقتصادي، وذكر روبنسون (1952, 86) Robinson أنه "حيث تفقد المؤسسة فإنه يتبعها التمويل". وأكد أن استجابات التمويل للطلبات من القطاع غير المالي بأنها لن تؤدي إلى نمو اقتصادي. وأكد ميلر (1998, 14) Miller بأن فكرة الأسواق المالية تساهم في النمو الاقتصادي. وقد رفض باجيهوت (1873) Bagehot وآخرون الفكرة القائلة بأن روابط النمو الاقتصادي يمكن تجاهلها دون الحد من فهم النمو الاقتصادي.

وقد استنتجت الأدبيات الأخيرة مثل ليفين (2005) Levine (2005) أن الأدلة تشير إلى علاقة إيجابية من الدرجة الأولى بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، تلعب النظم المالية جيدة الأداء دوراً مستقلاً في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل فالبلدان ذات النظم المالية الأكثر تقدماً تميل إلى النمو بوتيرة أسرع على مدى فترات طويلة من الزمن، ومجموعة كبيرة من الأدلة تشير إلى أن هذا التأثير سببي (Demirgüç-Kunt and Levine 2008).

ونجد أن النظام المالي يؤثر أساساً على النمو عن طريق التأثير في تخصيص مدخرات المجتمع، وليس عن طريق التأثير في معدل الادخار الكلي، فإن ذلك يعمل على تحسين تخصيص رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي. إن مثل هذه الأنظمة المالية تعمل على تعزيز دخول شركات جديدة، وواعدة وتجبر خروج الشركات الأقل كفاءة، وهذه الأنظمة المالية تعمل على توسيع الفرص الاقتصادية، بحيث يرتبط تخصيص الائتمان -وبالتالي الفرصة- بارتباط أقل مع الثروة المتراكمة ويرتبط بشكل وثيق بالقيمة الاجتماعية للمشروع. وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات، وأن تحد الأسواق والمؤسسات المالية جيدة الأداء من النفايات والاحتيايل، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الشحيحة من خلال تسهيل إدارة المخاطر، ومن خلال تجميع مدخرات المجتمع، فإن النظم المالية تجعل الأمر ممكناً لاستغلال اقتصادات الحجم - الحصول على أكبر دعم للتنمية من الموارد المتاحة .

3.3 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية

يتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه كل قطاع في العملية التنموية على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، في ظل البيئة العالمية الجديدة والاتجاه نحو اقتصاد السوق فقد استمر دور القطاع الخاص بالتزايد وأصبح بالفعل هو المحرك الرئيسي للنمو في معظم الاقتصاديات بما فيها الدول النامية، فالقطاع الخاص أصبح يوفر

معظم الأنشطة وفرص العمل المولدة للدخل كما أصبح يشكل بصورة متزايدة القوة المحركة لتحقيق النمو الاقتصادي .

3.3.1 القطاع الخاص المفهوم والأهمية

لقد شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً في الإدراك بأنه يمكن زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية في معظم البلدان لاسيما النامية منها، كذلك الاقتصاديات التي يتمتع بها القطاع الخاص بقدر من الكفاءة والمهارة العالية التي تمكنه من أداء بعض الأنشطة التي كانت تؤديها الدولة في الماضي والمساهمة الايجابية في المجالات التي لا تزال تحتكرها .

1- مفهوم القطاع الخاص :

هناك العديد من التعريفات التي تعرف القطاع الخاص نستعرض بعضها فيما يلي: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية". (الكواز، 2008، ص7). ويعرف أيضا بأنه: "ذلك الجزء من قطاع الأعمال الذي تزيد نسبة حصص ملكية الأفراد في وحداته عن 51% بغض النظر عن الشكل القانوني للشركات كانوا أفراداً أو أموالاً والمالك محلياً أو أجنبياً " (عبد الحليم، 2004، ص366).

2- أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد:

يعتبر القطاع الخاص قطاعاً حيويًا في غالبية المجتمعات، ولأعباً أساسياً في تنمية اقتصادياتها وهو شريك أساسي للقطاع العام ويعول عليه بشكل كبير في معظم الاقتصاديات وتظهر أهميته من خلال :

تقليل العجز في الموازنة العامة: تخصص معظم الدول نسب كبيرة من ميزانياتها السنوية في شكل أجور ورواتب، وتتبع سياسة تشغيل يترتب عنها زيادة حجم البطالة المقنعة وهي عوامل تساعد على تفاقم العجز الحقيقي في الموازنة العامة، وهنا يبرز دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل تساعد في زيادة التشغيل والقضاء على البطالة المقنعة مما يقلص من نفقات الأجور والرواتب.

- **المحافظة على عدم هروب رؤوس الأموال وجذب المدخرات:** يساعد تفعيل دور القطاع الخاص وآليات السوق في زيادة معدلات النمو والحوافز وتعظيم هامش الربح وتحقيق الكفاءة والعدالة والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية وفتح مجالات جديدة للاستثمار داخل البلاد .

- استقطاب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار بالقطاعات الاقتصادية المختلفة: بفعل العولمة والانفتاح الاقتصادي أصبحت الدول تتنافس في جذب المزيد من الشركات الاستثمارية بمنحها التيسيرات اللازمة وتوفير المناخ المناسب لعملها وتهيئة الظروف المشجعة على الاستثمار .
- تحسين الكفاءة: يساهم القطاع الخاص في الحد من العمالة الزائدة ويساعد على رفع كفاءة العمل وتحسين الارباح في الشركات الخاصة .
- الاستقرار المالي للحكومات: إن المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص تكون مسئولة لوحدها عن نشاطاتها وتغطية خسائرها في حال الخسارة والدولة لا تتحمل أى نفقات لتدعيمها أو تغطية خسائرها وهو ما يبعد الضغوط التضخمية التي تخل بعمل الأنظمة الاقتصادية .

3.3.2 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

تتعدد أنواع الائتمان وتصنف وفقا لعدة معايير كالغرض من الائتمان (الائتمان الاستثماري أو الانتاجي، الائتمان التجاري، والائتمان الاستهلاكي)، أجل الائتمان (ائتمان قصير، متوسط، وطويل الاجل)، ضمان الدين (ائتمان شخصي وائتمان عيني)...، لكن المعيار المهم الذي سنركز عليه في دراستنا هو معيار الشخص متلقى الائتمان وحسب هذا المعيار يقسم هذا الائتمان إلى ائتمان خاص وائتمان عام. (ناشد، 2005، ص162).

- **الائتمان العام:** يتمثل في كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالدولة والمحافظات وكافة وحدات الحكم وتتوقف قدرة الاشخاص العامة في الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية من جهة ومدى ثقة المجتمع في الحكومة من جهة أخرى.

- **الائتمان الخاص:** ويتمثل في كافة الديون المتعلقة بأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة وتتوقف قدراتهم على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان والتي غالبا ما تأتي من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أجله .

وتعتبر البنوك حجر الزاوية في وجود قطاع خاص فعال يلعب دور حيوي بالتنمية الاقتصادية لأن الوساطة المالية تسرع من وتيرة النمو الاقتصادي من خلال المساعدة على تراكم رأس المال وقد أظهرت البحوث الحديثة أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض فهو المسئول في النهاية عن نوعية وكمية تراكم رأس المال وبالتالي عن النمو الاقتصادي، فالقروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الانتاجية أكثر بكثير مما يحققه الائتمان المقدم للقطاع العام.

1- النسب القائمة على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص :

لقد عرفت السنوات الاخيرة تقدما فى الائتمان المقدم للقطاع الخاص بفعل النمو السريع للقطاعات المالية الناتج عن التحرر المالى وإلغاء القيود وتشجيع القروض الشخصية وكذلك الابتكارات التكنولوجية وإدخال المنتجات المالية الجديدة كل هذا ولا سيما التخلي عن تخصيص الائتمان شجع النظم المالية على إيجاد أرصدة من الائتمان أكبر حجما ويدخل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى حساب عدة مؤشرات تستخدم فى التعبير عن مستوى وفعالية الوساطة المالية من بينها : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص159).

أ- نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى :

تعرف هذه النسبة بأنها الائتمان الذى تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلى الإجمالى ويستخدم هذا المؤشر فى قياس نمو القطاع المصرفي وتحديدًا فى قياس مستوى الوساطة المالية فهذا المؤشر يعزل الائتمان المقدم من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص فهو لا يشمل الائتمان المقدم من البنك المركزى أو الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام ومؤشر الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أى مقياس آخر وترتبط نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى مباشرة بالاستثمار والنمو وتفسر الزيادة فى هذه النسبة بزيادة الخدمات وتحسن فى الوساطة المالية ونمو فى إجمالى الودائع .

ب- نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالى الائتمان المحلى :

يعبر هذا المقياس عن كيفية تخصيص البنوك للأموال حيث يقيس بوضوح إلى أى مدى توجه القروض إلى القطاع الخاص بدلا من الحكومة أو المؤسسات المملوكة للدولة وقد بينت دراسة كينغ ولفين (1993) ان النظم المالية التى تخصص جزءا كبيرا من إجمالى الائتمان للقطاع الخاص من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة فى اختيار المشاريع الاستثمارية وتجميع الاخطار وتعبئة المدخرات من النظم المالية التى توجه اساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات المالية .

ج- نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالى الودائع :

يبين هذا المؤشر حصة المدخرات المخصصة للقطاع الخاص، وقد تتأثر هذه النسبة بعاملين :

– استحواذ الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة على القروض المصرفية .

– السلوك المصرفي للإقراض الذى يتسم بالحذر والتحفظ فى الاقتصاديات الناشئة بهدف الحد من خطر الأزمات المصرفية، غير ان هذا السلوك قد يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويحرم بعض المشاريع الاستثمارية المربحة من الحصول على التمويل .

يدل انخفاض هذه النسبة أى انخفاض حصة القطاع الخاص من إجمالي الودائع على زيادة مفرطة للسيولة فى النظام المالى، تعكس انخفاض فى معدل الاستثمار المحلى مقارنة مع مستوى المدخرات .وتجدر الاشارة إلى أنه خلال فترات التوسع الائتمانى تزداد القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة كبيرة، ومن الأهمية بمكان التفارقة بين الأنشطة الخاصة التى مولتها البنوك ما إذا كانت أنشطة استثمار أو استهلاك خاص .

2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وقياس للتطور المالى:

لقد ركزت أغلبية الدراسات التطبيقية التى اهتمت بقياس التنمية المالية وعلاقتها مع النمو الاقتصادى على المؤشرات البنكية كوسيلة للقياس، وهذا انطلاقاً من الأثر الهام للمتغيرات المالية على النمو الاقتصادى، وقد كانت النسب الأكثر استخداماً فى القياس هى النسب القائمة على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، سواء نسبة هذا الأخير إلى الناتج المحلى الإجمالى، أو إلى إجمالي الائتمان المحلى، أو إلى إجمالي الودائع، فقد اعتمد كل من كينغ ولفين (1993)، لفين وزيقروز (1998)، لفين ولويازا وبيك (2000)، أشى (2003)، ... فى دراساتهم على مؤشرات لقياس التطور المالى يدخل فى حسابها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

فهذا النوع من الائتمان يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادى، كونه يعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار، حيث أن تخصيص جزء كبير من الائتمان للقطاع الخاص يزيد من المشاركة فى تطوير القطاع الحقيقى، وبالتالي السيطرة على المشاريع الممولة وهو ما يتماشى مع الاعتقاد الحديث بأن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار والنمو الاقتصادى على نحو أكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة للقطاع العام.

والاعتماد على هذا المؤشر بشكل كبير كقياس للتطور المالى لم يأت بصورة عشوائية، وإنما يعود لمصاديقته فى عكس الوضعية الحقيقية للنظام المالى ودرجة تطوره، فالنظريات الاقتصادية تؤكد أن الأنظمة المالية التى تعمل على تقديم الائتمان للمنشآت الخاصة بدرجة كبيرة تكتسب القدرة على استقصاء المعلومات من المنشآت وهذا ما يجعلها أكثر كفاءة فى جمع المعلومات، وتعبئة الموارد بشكل افضل كما تعمل على تسهيل المعاملات وعمليات التبادل بصورة أكثر من النظم التى تقوم بتخصيص الائتمان للحكومة أو للأعمال العامة التى تملكها الدولة. وبالتالي كلما زادت نسبة القروض التى يستفيد منها القطاع الخاص دل ذلك على تطور النظام

المصرفي، وهذا ما يجعل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المؤشر الأكثر قدرة على عكس مستوى التطور المالي في الاقتصاد.

3.3.4 - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كأحد أبرز مؤشرات العمق المالي:

الطريقة الأكثر شيوعاً لتوصيف النظم المالية هي عن طريق قياس حجم المؤسسات المالية أو الأسواق ذات الصلة إلى حجم الاقتصاد. "العمق المالي" من الناحية التحليلية هو قياس غير مكتمل لطريقة عمل النظم المالية، على الرغم من انتشاره من الناحية العملية.

بالنسبة للمؤسسات المالية، المتغير الذي حظي بالكثير من الاهتمام من قبل الأدبيات التجريبية على التنمية المالية هو متغير الائتمان الخاص، ويعرف بأنه الائتمان للقطاع الخاص من بنوك إيداع الأموال، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك أدبيات كثيرة (على سبيل المثال في أدبيات Demirgüç-Kunt and Levine 2008) تدل على الارتباط بين العمق المالي، مقاساً بائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2013، ص29)، من جهة، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والحد من الفقر من جهة أخرى. ويختلف الائتمان الخاص بشكل كبير في مختلف البلدان. على سبيل المثال، في سنوات 1980-2010، بلغ متوسط الائتمان الخاص أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في أنغولا، وكولمبيا، وجمهورية اليمن، في حين تجاوز 85% من الناتج المحلي الإجمالي في النمسا والصين والمملكة المتحدة. وبلغ متوسط القيمة السنوية للائتمان الخاص في البلدان 39%، بانحراف معياري يصل ل 36%. (تقرير البنك الدولي، 2013، ص24).

ويعتبر المتغير البديل للائتمان الخاص، متغير إجمالي الأصول البنكية وبالمقارنة مع الائتمان الخاص، فإن هذا المتغير يشتمل أيضاً على الائتمان لأصول الحكومة والبنك بخلاف الائتمان. ويمكن القول بأنه مقياس أكثر شمولاً للحجم، لكن متوفر لعدد أقل من البلدان ويستخدم بكثافة أقل في أدبيات التنمية المالية. على أية حال، فإن المتغيرين يرتبطان بشكل وثيق. بمعامل ارتباط حوالي 0.98، لذلك يمكن أن يوفر الائتمان الخاص تقريب وثيق معتدل لإجمالي الأصول البنكية. وعلى الرغم من تركيز الأدبيات على البنوك، فقد أبرزت الأزمة المالية العالمية قضايا في بعض المؤسسات المالية غير البنكية (NBFI¹). إن تغطية البيانات للمؤسسات المالية غير البنكية أقل شمولاً من تغطية البنوك. ومع ذلك، إدراكاً لأهمية المؤسسات المالية غير البنكية، فإن

¹ اختصار المؤسسات المالية غير البنكية

(2) PMA: Palestinian Monetary Authority سلطة النقد الفلسطينية

3 تكلفة الاقتراض هي ما يتكبده المفترض نتيجة لاقتراض الأموال وهي تتمثل في أسعار فائدة والتي تعتبر ربحاً

قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية تشتمل على إجمالي أصول المؤسسات المالية غير البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشتمل على أصول صناديق التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأصول صناديق الاستثمار المشترك إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأصول شركة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأقساط التأمين (التأمين على الحياة) إلى الناتج المحلي الإجمالي، واقساط التأمين (التأمين على غير الحياة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للأسواق المالية، فإن القطاعين الرئيسيين اللذان يمكن جمع بيانات عالمية متنسقة لهما هما أسواق الأوراق المالية وأسواق السندات (سواء السيادية أو التجارية). ولتقريب حجم الأسواق المالية، فإن الاختيار الأكثر شيوعاً في الأدبيات هو رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولحجم أسواق السندات، فإن ممثل الحجم الأكثر استخداماً هو المقدار المستحق من سندات الدين (العامة والخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولقياس عمق أسواق الأوراق المالية، يستخدم مؤشر قيمة الأوراق المالية المتداولة، وهو ما يعادل قيمة معاملات سوق الأوراق المالية كسهم من الناتج المحلي الإجمالي. يتضمن مؤشر تنمية السوق هذا معلومات عن حجم ونشاط سوق الأوراق المالية، وليس فقط عن قيمة الأسهم المدرجة. هناك تباين كبير بين البلدان. فعلى الرغم من أن قيمة المتوسط لقيمة الأوراق المالية المتداولة هي حوالي 29% من الناتج المحلي الإجمالي، والانحراف المعياري هو حوالي ضعف هذه القيمة. في أرمينيا وتترانيا وأوروغواي بلغ متوسط قيمة تداول الأوراق المالية أقل من 0.23% خلال عينة 1980-2008. في المقابل بلغ متوسط قيمة الأوراق المالية المتداولة أكثر من 75% في الصين، والسعودية العربية، وسويسرا والولايات المتحدة. أيضاً، يؤكد هذا التقرير نتائج كل من ليفين وزيرفوس باستخدام مؤشرات التنمية السوقية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فإنه يدرس رسملة سوق الأوراق المالية، والذي ببساطة يقيس قيمة الأسهم المدرجة في بوصة بلد ما كسهم من الناتج المحلي الإجمالي ورسملة سوق الأوراق المالية، أي ما يعادل رسملة سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى رسملة أسواق السندات المحلية الخاصة، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

3.3.4.1- مؤشرات العمق المالي في فلسطين (عابد، 2014، ص 7-9)

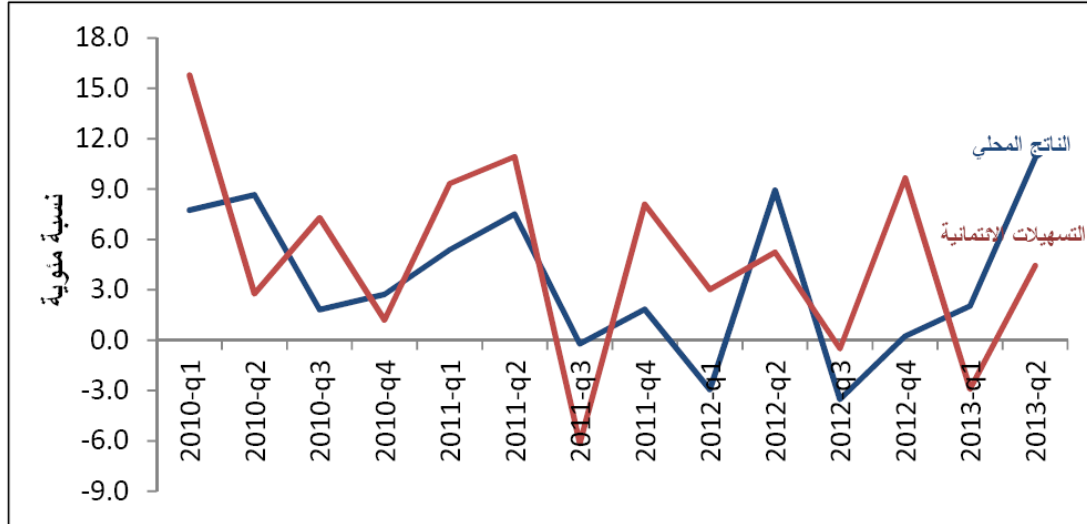
أ- أصول المصارف / الناتج المحلي الإجمالي

وبلغت نسبة أصول المصارف في فلسطين إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 98% في نهاية الربع الثالث من العام 2013 ، وفي الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نمواً بنسبة 10.8% ، فإن أصول المصارف العاملة في فلسطين نمت بنسبة 1% في نفس الفترة، إن استمرار النمو في موجودات المصارف يزيد من قدرتها على توفير المزيد من الاموال اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة للتوسع والنمو. كما أنه يشير من جهة أخرى إلى أن القطاعات الاقتصادية أو بعضها على الأقل يحقق فوائض تعود إلى الدورة الاقتصادية من خلال قناة القطاع المصرفي.

ت- التسهيلات الائتمانية / الناتج المحلي الإجمالي :

يستدل من بيانات الميزانية المجمع للمصارف العاملة في فلسطين إلى أن قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف إلى كافة القطاعات الاقتصادية قد بلغت 4.258.2 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2013 محققة نمواً بنسبة 4.4% مقارنة بنهاية الربع السابق وبلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي 40% في نفس الفترة ، علماً أنها لم تتجاوز الـ 35% في الربع الأخير من العام 2012 وعلي الرغم من ذلك النمو إلا أن هذه النسبة لا تزال منخفضة مقارنة بالمعدل العام لدي مجموع الدول العربية البالغ حوالي 58% نهاية العام 2012 (اتحاد المصارف العربية، بيان صحفي، 2013/2/21) كما ويستدل من حركة الانسجام التي بدأت تظهر بين اتجاهي النمو في كل من التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الاجمالي إلى قوة العلاقة بين المتغيرين وإلى ازدياد التقاطع بين القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية خاصة ذات التأثير الملموس علي النمو الاقتصادي والمبين بالشكل (1-3)

شكل (1- 3) معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتسهيلات الائتمانية 2010-2013



(عابد، 2014، ص7)

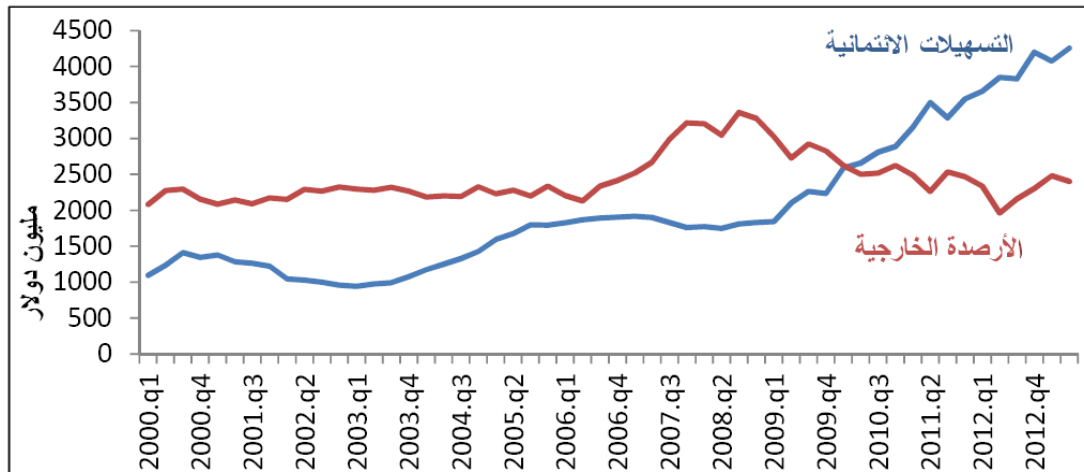
ث- التسهيلات الائتمانية والتوظيفات الخارجية

تعتبر التوظيفات الخارجية أحد أهم البنود في جانب الموجودات للمصارف العاملة في فلسطين، حيث درجت المصارف على توظيف كميات من الأموال المتوفرة بحوزتها خارج فلسطين، وبغض النظر عن أسباب لجوء المصارف لهذه السياسة، فإن تراكم كميات كبيرة من أموال المودعين الفلسطينيين خارج فلسطين دفع سلطة النقد إلى وضع حداً أعلى لتلك التوظيفات بحيث لا تتجاوز 65% من اجمالي الودائع، ثم قامت بتخفيض ذلك السقف خلال العام 2009 على مرحلتين وبواقع 5% على كل مرة ليصبح 55%.

خفضت سلطة النقد التوظيفات الخارجية وذلك لزيادة حجم الائتمان المتاح في الاقتصاد المحلي هادفةً إلى خفض مخاطر التركيز في التوظيفات على الصعيد الإقليمي ولدي الدول الأخرى نتيجة لتحديد سقف لها على مستوى الدولة والمؤسسة والعملية في اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، فبدأت التسهيلات الائتمانية بالنمو التدريجي في مقابل تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف وفي العام 2010 تخطت التسهيلات الائتمانية بقيمتها المطلقة قيمة الأرصدة الخارجية للمرة الأولى، واصبحت التسهيلات الائتمانية صاحبة أكبر حصة نسبية من اجمالي أصول المصارف بما يمكن اعتباره عملية تصحيح هيكلية لمكونات أصول

المصارف ويتضح من خلال الشكل (2-3) وجود علاقة عكسية بين التسهيلات الائتمانية وأرصدة المصارف الخارجية والتي تعتبر المكون الأكبر لمجمل التوظيفات الخارجية ، وهذا الأمر قد يشير على حد ما على قدرة سلطة النقد على التأثير على هذين المتغيرين وقت الضرورة .

شكل (2 - 3) أرصدة المصارف الخارجية والتسهيلات الائتمانية 2000-2013



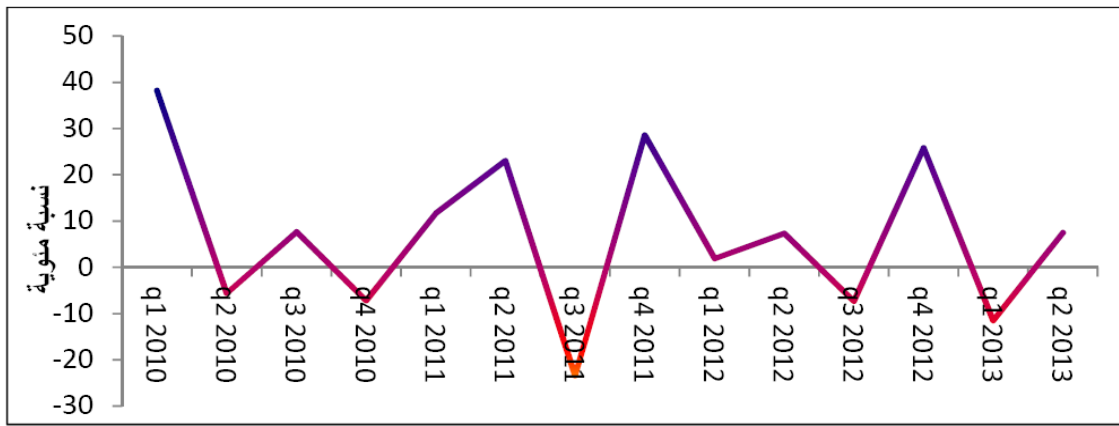
(عابد، 2014، ص 8)

ج- قروض الحكومة الفلسطينية

تعتبر الحكومة الفلسطينية أحد أهم عملاء المصارف في فلسطين خاصة من ناحية الحصول على الائتمان وغيره من الخدمات التي تنفذ من خلال الجهاز المصرفي. وتعتبر هذه العلاقة القائمة بين الحكومة والقطاع المصرفي أمراً عادياً، وهي منتشرة في كافة دول العالم بدون استثناء تقريباً، إذ من غير الممكن تنفيذ الأنشطة المالية للحكومة بمعزل عن القطاع المصرفي. إلا أن الحالة الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، جعلت من الارتفاع المتواصل للتسهيلات المقدمة للحكومة الفلسطينية مصدر قلق لسلطة النقد والمصارف نتيجة للتأثير المحتمل لهذا الارتفاع على استقرار وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت قيمة الدين العام الحكومي الفلسطيني نهاية الربع الثاني للعام 2013 حوالي 2,412.8 مليون دولار مرتفعاً بنحو 6.7% مقارنة مع نهاية العام 2012 حيث وصلت إلى 24.2% وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعتبر منخفضة نسبياً على صعيد المقارنات الإقليمية وكذلك على صعيد التوصيات الدولية في هذا المجال (معيار ماستريخت، 1991، 60%) إلا أن افتقار الموازنة الفلسطينية للاستدامة المالية ، يجعل من هذه النسبة مصدر قلق حقيقي ظل

استمرار الحكومة للجوء للاقتراض من القطاع المصرفي، بلغت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للحكومة الفلسطينية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013 حوالي 1,336 مليون دولار مرتفعة بنسبة 7.6% مقارنة بنهاية الربع الأول من العام ويعتبر التذبذب والتقلب السمة الأبرز لهذه التسهيلات مما يعني أن الحكومة تقوم بالتسديد من فترة لأخرى لكنها تميل بشكل عام على رفع صافي الإقراض فنسب الزيادة في الاقتراض تفوق نسب السداد كما هو مبين بالشكل (3-3) .

شكل (3-3) معدلات نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة الفلسطينية 2010-2013

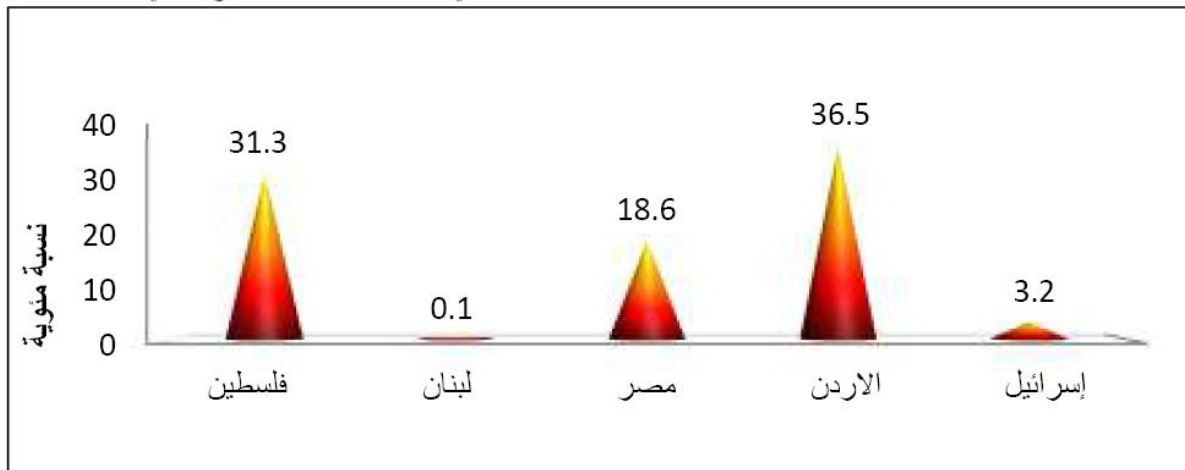


(عابد، 2014، ص 9)

وتعتبر نسبة التسهيلات المقدمة للحكومة الفلسطينية مرتفعة على نحو ملحوظ مقارنة بالدول الأخرى فكانت النسبة في نهاية الربع الثاني للعام 2013 حوالي 31.3% من إجمالي التسهيلات في حين أنها لم تتجاوز في إسرائيل 3.2% وفي لبنان 0.1%، أما في الأردن 36.6% وهي من أعلى النسب في المنطقة .

شكل (3-4) التسهيلات المقدمة لحكومات بعض الدول كنسبة من إجمالي التسهيلات نهاية

الربع الثاني 2013



(عابد، 2014، ص 10)

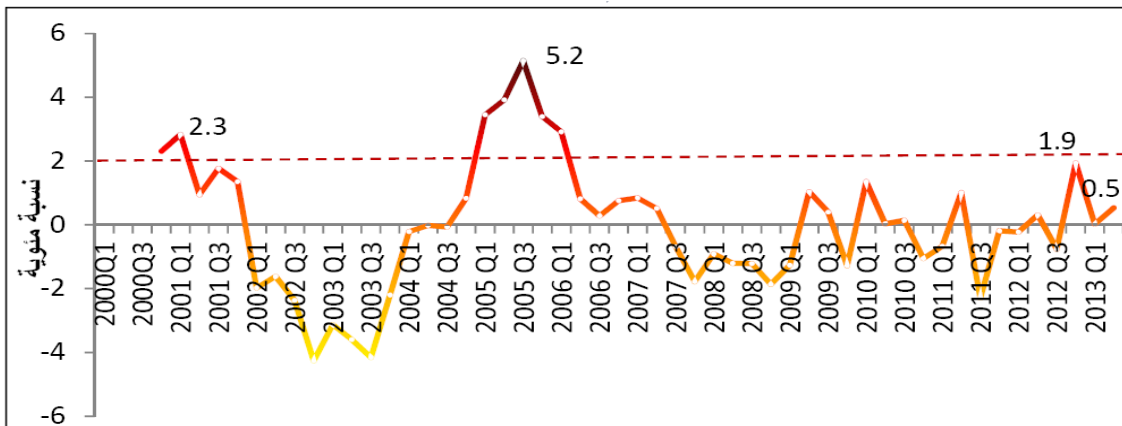
علماً أن الدول المذكورة قد يكون لديها قنوات أخرى غير مباشرة للاقتراض والوصول إلى مصادر التمويل المختلفة بخلاف الحكومة الفلسطينية لكن من الضروري ملاحظة أن نسب العمق المالي منخفضة في الاقتصاد الفلسطيني أصلاً، على سبيل المثال لم تتجاوز نسبة التسهيلات إلى الأصول 40% نهاية الربع الثاني عام 2013، وهذا يشير إلى نوع من المزاخمة على تسهيلات القطاع الخاص.

بتطبيق تقنية فجوة الائتمان على التسهيلات المقدمة للحكومة تتضح الصورة حول نمو التسهيلات المقدمة للحكومة بنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث تبين أن الفجوة في نمو التسهيلات المقدمة للحكومة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاسمي هي أقل من 2% اعتباراً من الربع الأول عام 2006. وحتى الربع الثاني عام 2013، علماً أنه اقتربت من 2% نهاية الربع الأول عام 2013.

واستناداً إلى هذه الفجوة توصي توجيهات لجنة بازل إلى تكوين احتياطي خاص وذلك بإضافة نسبة معينة على نسبة الأصول المرجح بالمخاطر (RWA)، إلى ان استمرار النمو في تسهيلات القطاع العام قد يكون مدعاة للقلق لذلك عمدت سلطة النقد إلى وضع سقف ضمني للقروض المقدمة للحكومة بحيث لا تتجاوز مجموع حقوق الملكية لمجمل المصارف العاملة في فلسطين.

ورغم ذلك تجاوزت التسهيلات المقدمة للحكومة ذلك السقف في بعض الأحيان مما يستدعي اتباع سياسة رشيدة في معالجة هذه الإشكالية وإلزام المصارف برفع رأسمالها مقابل أي زيادة في القروض الحكومية.

الشكل (5 - 3) فجوة الائتمان المقدم للحكومة الفلسطينية 2000-2013



(عابد، 2014، ص10)

3.4 العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي :

لقد حظيت العلاقة بين المال والنمو بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية، وهو ما دفع الباحثين وصانعي السياسات إلى السعى وراء معرفة العلاقة بين تطور القطاع المالي جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار ركزت العديد من الدراسات على قياس أثر نمو وتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، وقد اختلفت الآراء حول اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو، ولكنها أجمعت على وجود ارتباط هام بين هذين المتغيرين لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار وسوف نحاول التطرق إلى مختلف الآراء حول اتجاه العلاقة السببية بين المال والنمو.

3.4.1 العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تشهد الأدبيات الاقتصادية جدلاً متنامياً بخصوص العلاقة بين التمويل والنمو ويدور هذا الجدل حول ما إذا كان أداء القطاع المالي يتبع أداء القطاع الاقتصادي (الحقيقي) للدول أم العكس. فالبعض يرى أن نمو وتطور القطاع المالي يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي من زيادة سيولة الأصول المالية، وتنويع المخاطر، وتشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وتحويل مدخرات أكبر إلى الشركات، بينما يرى البعض الآخر أن نمو القطاع المالي ينتج كمحصلة للنمو في النشاط الاقتصادي باعتبار أن المؤسسات المالية مرآة للاقتصاد وبالتالي فإن نمو النشاط الاقتصادي سوف ينعكس على حجم ومستوى الخدمات المالية والمنتجات الاستثمارية وهذا الجدل إنما يدل على وجود ارتباط هام بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ولكن يبقى من الأهمية بمكان تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين : فهل التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي ؟ أم النمو الاقتصادي يسبب التنمية المالية ؟

وعموماً يرى الباحثون الاقتصاديون أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي يمكن أن تسير في أربع اتجاهات رئيسية:

1- التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي :

من المعلوم أن الأسواق المالية بمفهومها الواسع توفر الآلية الملائمة لزيادة كفاءة تعبئة المدخرات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوجيه هذه الموارد نحو المشاريع الأكثر كفاءة، وتكتسب الأسواق المالية دوراً هاماً في تمويل احتياجات الاقتصاديات وبالذات مؤسسات القطاع الخاص في إطار التوجه القائم لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي.

وقد ورد في الأدبيات المالية وجود أربع قنوات أو آليات نقل رئيسية تؤدي من التنمية المالية دوراً إيجابياً داعماً للنمو الاقتصادي : (فريز، 2005، ص248).

- رفع معدلات الادخار من خلال توفير أدوات وأوعية ادخارية متنوعة من حيث السيولة والمخاطرة والربحية تلائم تفضيلات وقدرات مختلف المدخرين، ومن خلال توفير عوائد تنافسية للمدخر الوطني والأجنبي على حد سواء .
- تحسين عوائد وكفاءة الاستثمارات الإنتاجية، إذ أن المؤسسات المالية الوسيطة، وبالإستعانة بمعلوماتها وخبراتها المتراكمة والواسعة حول فرص الاستثمار، هي أقدر من الأفراد على البحث عن أفضل البدائل الاستثمارية، ومتابعة وإعادة تقييم عوائد هذه البدائل، وكنتيجة مباشرة لذلك يعمل النظام المالي المتطور على زيادة حصة الإدخار المخصص للنشاطات الإنتاجية عوضاً عن الاكتناز أو المضاربات أو الاستثمار في النشاطات الربعية ذات المردود الاجتماعي المحدود أو السلبي.
- توفير التمويل لتأسيس المشاريع الاقتصادية الجديدة وتمويل توسع المشاريع القائمة، علاوة على توفير السيولة لتمويل نشاطاتها في حالة العجز المالي المؤقت، فمن خلال الأسواق المالية المتطورة والسياسات المالية الفعالة يتم الإستعانة بمؤسسات متنوعة ومتخصصة لتوفير التمويل للمشاريع من كافة الأحجام والقطاعات.
- الإدارة الكفؤة للمخاطر في النظام الاقتصادي : إذ يلعب النظام المالي المتطور دوراً مهماً في تقليل مخاطر النشاط الاقتصادي، ليس فقط من خلال نشاط قطاع التأمين، وإنما كذلك من خلال توفير المعلومات والمعرفة المتخصصة وتقليل كلفة البحث وتقييم المنشآت والمدراء وظروف السوق، إلى جانب تقليل المخاطر من خلال المقطرة على تنويع الاستثمارات .

2- النمو الاقتصادي يسبب التنمية المالية

يفترض أنصار هذا الاتجاه أن هناك علاقة سببية تسير من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية، ويطلق على هذا الاتجاه فرضية اتباع الطلب (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص7)، ووفقاً لهذه الفرضية تتجه العلاقة السببية بين الظاهرتين من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة النمو من الطبيعي أن يطلب الأفراد خدمات مالية أكثر وأفضل وهو ما يعزز نمو وتطور القطاع المالي، وهكذا تصبح التنمية مجرد ناتج فرعي للنمو في الجانب الحقيقي للاقتصاد الذي تحكمه عوامل أخرى، وهذا ما يتوافق مع رأى جون روبنسون (Joan Robinson) لما قال : "عندما تقود المشاريع يتبعها التمويل". (تقرير البنك الدولي، 2013، ص18).

وفى سياق دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية المالية قام كل من Greenwood وSmith، بدراسة حول أهمية النمو الاقتصادى لنمو القطاع المالى (الشمري، 2002، ص7)، وتوصلا إلى أن زيادة معدلات النمو الاقتصادى يتبعها زيادة فى الطلب على الخدمات المالية، وخلق فرص لاستغلال الطاقات التمويلية المتاحة لمؤسسات التمويل، مما يحفز هذه المؤسسات على تحسن وظائفها المتصلة بالتنمية الاقتصادية .

وعليه فإننا نستنتج مما سبق أن هذا الاتجاه يؤكد على الدور السلبي للنظام المالى كونه يعتبر تطور القطاع المالى محصلة للنشاط الاقتصادى الكلى، باعتبار أن التوسع الاقتصادى المستمر يتطلب المزيد من الخدمات والأدوات المالية . فالنظام المالى يكيف نفسه من الاحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية، وبالتالي يكون لهذا النوع من التطور المالى دور سلبي فى عملية النمو، وهو ما توصل اليه Gold Smith (1969) النمو الاقتصادى يسبب تطور فى النظام المالى .

3- العلاقة التبادلية :

يرى أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم غرينوود وسميث (1997)، وهاريسون وسوسمان Zeiar (1999) أن هناك علاقة متبادلة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادى، أى أن العلاقة السببية بين المتغيرين يمكن أن تسير فى كلا الاتجاهين فالتنمية المالية والنمو الاقتصادى قد يسببان بالتبادل وجود كل منهما الآخر فالنمو الاقتصادى يجعل تطور نظام الوساطة مريحاً، كما أن تأسيس نظام مالى فعال يسمح بنمو اقتصادى سريع :فعن طريق التخصص فى تنويع الفرص وإدارة السيولة وتقييم المشروعات والمراقبة، فإن النظام المالى يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال ويزيد من الطاقة الانتاجية للقطاع الحقيقى، وفى نفس الوقت فإن الكفاءة التقنية للقطاع المالى تزداد مع حجمه لأن الاقتصاديات ذات الثقل الكبير لها تأثير على أنشطة الوساطة المالية، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقى يستطيع أن يعتمد دائماً على القطاع المالى من خلال حجم المدخرات، وتصبح التنمية المالية المؤدية إلى العرض محدد رئيسى للنمو الاقتصادى الحقيقى فى المراحل الأولى للتنمية، بينما تتبع التنمية المالية أساسا النمو الفعلى فى المراحل الاخيرة للتنمية وهو ما يسمى بمرحلة الفرضية الإنمائية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص8).

وبالتالى فإن هناك علاقة قوية ومتداخلة بين التطورات فى كل من القطاع المالى والمصرفى والتطورات فى القطاع الحقيقى، فأنواع الادوات المالية والخدمات المتاحة لمقابلة احتياجات القطاع الحقيقى وتوافر فرص استثمار مجدية فى الاقتصاد تحدد إلى حد كبير نمو القطاع الحقيقى، وفى المقابل فإن نمو الدخل والادخار المتولد نتيجة نمو القطاع الحقيقى يحدد التطور فى القطاع المالى والمصرفى، وهكذا فإن هناك تكامل فى نمو وتطور القطاعات المالية

والمصرفية والقطاعات الحقيقية، وبذلك تكون التنمية المالية والنمو الاقتصادي حسب هذا الإتجاه يؤثر كل منها على الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية .

4- الحيادية:

يرتكز هذا الاتجاه على كون القطاع المالي مستقل تماماً عن النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي منهما لا يؤثر على الآخر، قد توصل بعض الباحثين إلى عدم وجود علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في بعض الدول حيث اكتشف Valevg و Rioja 2004 عدم وجود أي تأثير مباشر للتنمية المالية على النمو الاقتصادي.

وتبقى العلاقة السببية موضوع نقاش، لكن ما لا نقاش فيه الأدلة المستمدة من الدراسات العلمية الحديثة والتي تشير إلى أن التنمية المالية محدد هام للنمو الاقتصادي إلا أن التأثير قد لا يكون مباشراً فالقطاع الحقيقي والمالي يتفاعلان أثناء مراحل التطور ولا يمكن تحديد مرحلة معينة توجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. لذلك فإن الكثيرين يفضلون وصف العلاقة على أنها علاقة سببية ذات اتجاهين، ولا يهتمون باتجاهها سواء من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي أو العكس ولكن المهم هو وجود معامل ارتباط إيجابي بين كل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي وهذا ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند صياغة السياسات التي تمس أداء النظام المالي.

3.4.2 السياسات المساعدة على التنمية المالية .

رغم أن غالبية الاقتصاديين يجمعون على الأثر الإيجابي للتنمية المالية في دعم حركة النمو الاقتصادي إلا أن البعض ومن بينهم Tarau 2002, Jappelli and Pagano, 1994 يعتقدوا أن التطور المالي يمكن أن يعوق النمو من خلال التأثير سلباً على معدلات الادخار وتحديداً من خلال القنوات التالية: (فريز، 2005، 249).

– ان زيادة العائد على الادخار الناجم عن التطور المالي يمكن ان يخفض معدلات الادخار من خلال أثر الاحلال وأثر الدخل المعروفين في النظرية الاقتصادية الجزئية، وبصورة أكثر تفصيلاً فإن ارتفاع الدخل الناجم عن التحسن الواضح في عوائد الادخار يمكن ان يزيد من الاستهلاك الجارى على حساب الادخار .

– ان ما يوفره التطور المالي من تنوع أكبر للمخاطر يمكن ان يخفض الادخار لاغراض الاحتياط .

– فى ظل سوق مالية كفاء يستطيع القطاع العائلى اقتراض كافة احتياجاته من التمويل الاستهلاكى دون الحاجة للادخار (ازالة قيد السيولة).

– ورغم ان آراء المعارضة تحمل جزءا من الصواب الا انها ليست بالقوة الكافية لنفى الترابط بين نمو وتطور القطاع المالى والنمو الاقتصادى، والقول بأن تطور القطاع المالى لا يؤثر فى النمو فهذا أمر تنفيه الشواهد المنطقية والبراهين التجريبية.

وفي ضوء تحديات العولمة والتطور التكنولوجى، والاعتقاد بأن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بصورة متزايدة بكونها كثيفة التمويل، أصبح الوصول إلى نظام مالى يعمل بيسر ضرورة ملحة فى جميع الاقتصاديات وخصوصا بالنسبة للدول النامية، ولذلك لابد من تبني سياسات حكومية عامة تهدف إلى تعزيز أداء القطاع المالى من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات وبالتالي تحسين كفاءة الوساطة المالية .

1- السياسات الاقتصادية لتعزيز التنمية المالية :

هناك ثلاث أنواع من السياسات الاقتصادية العامة لتعزيز التنمية المالية : (مونتييل، 2005، ص48).

- سياسات المؤازرة .
- السياسات الناشطة الموجهة للقطاع المالى .
- سياسات معالجة عدم الاستقرار المالى .

1-1 سياسات المؤازرة :

ترمي سياسات المؤازرة إلى تعزيز وتحسين البيئة التي يمارس فيها الوسطاء المالىون نشاطاتهم دون أن تكون موجهة للقطاع المالى بحد ذاته، وترمي هذه السياسات إلى تسهيل تجميع المعلومات وتطبيق العقود، وكل ما من شأنه التخفيف من مختلف المخاطر المرافقة للبيئة الاقتصادية – بما فيها الخطر المعنوي الناجم عن تدنى صافي أصول المقترضين – وقدرة المؤسسات المالية على متابعتها، كما يجب أن تعمل على تذليل كافة العقبات التي تقف عائقا امام القطاع المالى لاسيما الضرائب المفروضة على الوسطاء المالىين وزبائنهم.

وتتطوى سياسات المؤازرة على أبعاد مؤسسية واقتصادية كلية فى ان واحد، فالسياسات المؤسسية تشجع تطور النظام المالى وتمكن الوسطاء المالىين من التعامل بتكلفة أقل مع نواقص سوق الائتمان التى تخلق المبرر لوجود علاوة التمويل الخارجى، بمعنى أن هذه السياسات تعمل على تخفيض تكاليف المعلومات وتطبيق العقود من خلال فرض هيكل قانوني ملائم يشمل حقوق الملكية والمعايير المناسبة للمحاسبة والإفصاح وقوانين الشركات لحماية المساهمين والمقترضين وإقامة جهاز قضائى كفؤ لتطبيق العقود ومعاينة التلاعب .

1-2 السياسات الناشطة الموجهة للقطاع المالى :

تهدف هذه السياسات لتنمية البنية التحتية للأسواق المالية وذلك من خلال توفير الاطر التنظيمية والإشرافية الرامية إلى تشجيع المنافسة في القطاع المالي، وتجنب تحمل المخاطر المفرطة وتنطوي هذه السياسات على ثلاث وظائف منفصلة :

- تنفيذ وتطبيق معايير الترخيص المصرفي والقواعد الاحترازية .
- تطوير البنية الاساسية لأسواق رأس المال (أسهم وسندات) .
- تنفيذ وتطبيق سياسات مكافحة الاحتكار الموجهة إلى الصناعات المصرفية والأوراق المالية .

1-3 سياسات معالجة عدم الاستقرار المالي:

يعتبر الاستقرار المالي ناتج من نواتج سلامة القطاع الخاص وهناك من يعرفه على أنه : الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادرا على القيام بعمليات الوساطة، وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم (المعهد المصرفي المصري، العدد 11، ص1). ورغم تعدد التعاريف التي أعطيت للاستقرار المالي لا نستطيع إهمال تعريف كروكيت (Crockett) والذي يوضح الفرق بين استقرار المؤسسات المالية واستقرار الأسواق المالية، فالأول يشير إلى قدرة المؤسسات المالية على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم، بينما يشير الثاني إلى قدرة أسعار الأصول على أن تعكس الأداء الحقيقي، وعدم حدوث تقلبات غير مبرر في الأسعار .

ومع الأخذ بعين الاعتبار وجود اخفاقات السوق لابد من التدخل الحكومي للتقليل من عدم الاستقرار المالي ويمكن تقسيم هذا التدخل الى:

- **التدخل لتشجيع الاستقرار المؤسسي:** فالمؤسسات المصرفية غالبا ما تكون عرضة لأزمات السيولة وتعطل الائتمان المصرفي في اطار الأزمة يؤثر على الاقتصاد الحقيقي من خلال عدة قنوات والحكومة تسعى دائما لتجنب حدوث الازمات المصرفية من خلال اللوائح والقوانين .
- **التدخل للحفاظ على استقرار السوق :** وذلك من خلال التأكيد على الاستقرار في أسعار الأصول المالية الرئيسة والحفاظ على القدرة على التنبؤ بالأداء الاقتصادي الكلي والتدخل المباشر في حال حدوث فقاعات في أسعار الأصول المالية .

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه على الحكومات عدم المبالغة في الاستقرار المالي لأن هناك فرق بين الاستقرار المالي والجمود ولا بد من توفر قدر من المرونة في الأسعار والهياكل المالية مع العمل قدر الإمكان على تلافي التقلبات التي تخلق نوعا من عدم اليقين.

3.5 خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية التنمية المالية ومؤشراتها وعلاقتها مع النمو الاقتصادي وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعتبر التنمية المالية مفهوما متعدد الأبعاد والأوجه فهي تعبر في المعنى العام عن التحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية، وهي تشمل كافة القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات ونوعية الخدمات المالية وكميتها وكفاءتها، بشكل يساعد على تعزيز تراكم رأس المال وتحقيق مكاسب إنتاجية من خلال توزيع الموارد على نحو أفضل بما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.
- يصعب توفر مقياس وحيد لتقييم كافة أوجه التنمية المالية، لكن الأبحاث ركزت على بعض المؤشرات النقدية التجميعية التي تهدف إلى قياس العمق المالي .كنسبة كل من عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 ونسبة أشباه النقود، ونسبة إجمالي الودائع إلى GDP ونسب السيولة النقدية وغيرها، إلا أن مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو إجمالي الائتمان يعتبر أهم مؤشر عن التنمية المالية باعتبار أن النظام المالي الذي يعمل على تقديم الائتمان للمنشآت الخاصة يعمل على استقصاء المعلومات من المنشآت، ويمارس رقابة على الشركات ويقدم خدمات إدارة المخاطر وتعبئة الموارد وتسهيل المعاملات بصورة أكثر من النظام الذي يقوم بتخصيص الائتمان للحكومة أو الأعمال العامة التي تملكها الدولة وهذا ما يجعل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أكثر قدرة على عكس مستوى التطور المالي في الاقتصاد .
- يمكن أن تتأثر التنمية المالية إيجابا أو سلبا بمجموعة من العوامل قد تكون اقتصادية كالسياسات الاقتصادية الكلية، التضخم، ودخل الفرد، وقد تكون مؤسسية، أو ذات صلة بالنظام المالي كالهيكال المالي للاقتصاد وغيرها .
- أكدت البحوث التطبيقية على وجود علاقة قوية وإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي دون تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، ونجد أن الحكومات تعمل على تبني سياسات تهدف لتحسين وتنمية بيئة الوساطة المالية وتعالج كافة المشاكل التي تهدد استقرار القطاع الخاص.

الفصل الرابع

واقع القطاع الخاص بفلسطين الأهداف والمعوقات

4.1 مقدمة

4.2 تطور القطاع المصرفي

4.2.1 التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني

4.2.2 هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني

4.2.3 قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية

4.2.4 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني

4.3 واقع القطاع الخاص في فلسطين

4.3.1 تقييم أداء القطاع الخاص الفلسطيني ودوره التنموي

4.3.2 دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

4.3.3 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تحقيق القيمة المضافة

4.3.4 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلي

4.3.5 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التكوين الرأسمالي الثابت

4.1 مقدمة

هناك مجموعة من العناصر تعتبر أساسية وضرورية لابد من توفرها لتحقيق النمو الاقتصادي، وفي مقدمتها بيئة اقتصادية كلية مستقرة، ونظام مالي كفاء سليم، وقطاع خاص ديناميكي، وقد ربط رواد مدرسة استانفورد بأقطابها إدورد شو ورونالد ماكينيون بين العنصرين الآخرين، وأسفر هذا الربط عن أن التعبئة الفعالة للمدخرات والتخصيص الكفاء للموارد يعتمدان على مدى تمكن القطاع الخاص من الحصول على القروض، ولذلك تعتمد العديد من الدراسات على نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للنتائج المحلي الإجمالي للاستدلال على مدى تحسن مستوى الوساطة المالية وتطور حجم الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي والتي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي .

ومما لاشك فيه أن تخصيص جزء كبير من الائتمان للقطاع الخاص يزيد من المشاركة في تطوير القطاع الحقيقي، ويسهل متابعة ومراقبة المشاريع الممولة، وبما أن الأسواق المالية في الدول النامية بما فيها فلسطين تعتبر ناشئة وتعاني من نقص الكفاءة والتطور فإن البنوك تبقى هي المسيطرة على عصب النظام المالي والائتمان المصرفي يبقى هو المصدر الرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

وسنستعرض في هذا الفصل تطور الجهاز المصرفي في فلسطين وواقع وتطور القطاع الخاص ونقف على مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل والقيمة المضافة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي ومدى أثر ذلك على النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال التعرف على

مراحل تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني، مراحل تطور القطاع الخاص الفلسطيني.

4.2 تطور القطاع المصرفي

تعتبر البنية التحتية أحد الشروط المسبقة للنجاح الاقتصادي، فالخدمات والاتصالات، والمصارف والتأمين والمواصلات توفر مدخلات مهمة لجميع القطاعات . وكلما زادت درجة تطور هذه الخدمات، كلما تمكنت من لعب دور أكبر في عملية التنمية . من هذا المنطلق، وفي إطار خطة سلطة النقد للتحويل إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات، عملت سلطة النقد ومنذ 2006 على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية تكون كفيلاً بالنهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة، تضاهي مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة والذي تزامن مع المرحلة التي شهدت بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، لهذه الغاية وضعت سلطة النقد خطة شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الفلسطيني، لضرورة وجود نظام مصرفي حديث ومتطور وآمن سيكون شرط ضروري لأي نمو اقتصادي وعملية تنموية .

4.2.1 التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين، وتعاقب على الاقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي عدة مراحل ما قبل عام 1948 حيث كان في عام 1917م خاضع لحكم الدولة العثمانية، ففي تلك الفترة لم تظهر المصارف بالشكل المعهود والمتعارف عليه الآن، واستمرت كذلك حتى بداية عهد الانتداب البريطاني، إذ عمل على تنشيط القطاع المصرفي، فقد قام بإصدار " القانون المصرفي الأول" في 1921-1922، الذي أحدث تغييرات جوهرية في القطاع المصرفي فلم يضع قيوداً على إنشاء مصارف جديدة (عودة، 2007، ص 17).

جدول (4-1) يوضح عدد البنوك وفروعها خلال الفترة (1920-1945)

السنة	1920	1930	1934	1935	1937	1938	1939	1941	1943	1944	1945
عدد المراكز الرئيسية	5	32	73	80	68	45	38	27	26	25	24
عدد الفروع	8	15	22	26	30	31	35	36	37	37	39

المرجع الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، 1990، ص 56.

ومن الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المصارف بدأ بالتناقص مع حلول عام 1937 حتى عام 1945، وهذا يرجع إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وتناقص أعداد المهاجرين اليهود وبالتالي تناقص حجم رأس المال في المصارف، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى التي عاش خلالها الاقتصاد حالة من الكساد.

بحلول عام 1948 وانهاء عهد الانتداب البريطاني وبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، قامت سلطات الاحتلال بإصدار أمر عسكري يقضي بإغلاق جميع المصارف في الأراضي الفلسطينية وهيمنت المصارف الإسرائيلية على المصارف في الضفة وغزة (عودة، 2007، ص 18).

جدول (2-4): يوضح المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967-1994)

اسم المصرف	عدد الفروع في الضفة	عدد الفروع في غزة
بنك لثومي	15	4
بنك هبو عليم	4	3
بنك ديسكونت	5	2
بنك باركليز (مركنتيل ديسكونت)	1	-
بنك ميزراحي	4	1
بنك عيد حي	1	-
المجموع	30	10

المرجع : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني 1994، ص38.

قدمت المصارف الإسرائيلية الخدمات التقليدية للاقتصاد الفلسطيني والتي لم تدعم التنمية فيه، إذ مارس الاحتلال سياسات هدفت لتدمير الاقتصاد وإضعاف كافة قطاعاته، واستمرت المصارف الإسرائيلية بالعمل في الاقتصاد الفلسطيني حتى بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث تمت مقاطعة المصارف من قبل الشعب الفلسطيني، مما اضطرها إلى الإغلاق وفتحت بعض المصارف مثل (لثومي، ديسكونت، هبو عليم) فروعاً لها في المنطقة الصناعية إيرز، ثم ما لبثت أن أغلقت فروعها نهائياً عام 1996 (عودة، 2007، ص 24).

ركزت المصارف الإسرائيلية نشاطها نحو تعبئة المدخرات الفلسطينية بالدرجة الأساسية، وبقيت بعيدة عن الدور الطبيعي المفترض أن تقوم به كمصارف تجارية، إذ غلب على نشاطها الائتماني الطابع التجاري بما يخدم النشاط التجاري الإسرائيلي ويعمق التبعية الاقتصادية بإسرائيل، حيث لم يكن لها أي إسهام في توسيع النشاط والنمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة، كون سياسة منح الائتمان بقيت مقيدة ضمن حدود ضيقة، ولا تمنح إلا مقابل ضمانات تفوق قيمة التسهيلات الممنوحة بحيث بلغت نسبة الائتمانات إلى الودائع عام 1948 حوالي 10% فقط، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى تجنب التعامل معها خوفاً من إعطاء المصارف الإسرائيلية الذريعة لمصادرة الرهونات المقدمة كضمانات من أراضي وعقارات وبذلك فإن مستوى الائتمان الممنوح من هذه المصارف كان دائماً ضمن حدود 1% من الناتج المحلي الإجمالي . (الخليل، 2004، ص31).

إن الجهاز المصرفي كان موجوداً ولكن غير مكتمل الأركان قبيل قدوم السلطة، حيث أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي استحوذ على القطاع المصرفي الفلسطيني بأوامر عسكرية احتلالية لتعزيز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وإطالة عمر الاحتلال.

وقد سمح لبعض المؤسسات المحلية والعربية بالعمل في إطار ضيق، وهو ما لم يمكنها من التطور والانتشار، فقد بقيت صغيرة حتى قدوم السلطة عام 1994 (عاشر، 2007، ص223-224).

1- نشأة سلطة النقد الفلسطينية:

حققت سلطة النقد خلال السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بنائها المؤسسي، وعلى صعيد العمل المصرفي في فلسطين ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أشادوا بالتطور الكبير الذي حقته سلطة النقد في المجال المالي والمصرفي، حيث أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر أواخر آذار 2011 بمستوى جاهزية سلطة النقد للتحويل إلى بنك مركزي عصري وتحديث التقرير عن الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها سلطة النقد منذ عام 2007، وإعادة الهيكلة التي مكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية (عودة، 2013، ص3) ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي أشاد أيضاً في اجتماع الدول المانحة في نيويورك 2013 بتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وانعكاساتها على تعزيز شبكة الأمان المالي ومنظومة الاستقرار بفلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013).

1-1 سلطة النقد الفلسطينية :

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلية، حيث جاء في البند رقم (1) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق " ستنشئ السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة نقدية PMA2 في مناطقها، وهذه السلطة ستتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم ولتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة" (سلطة النقد الفلسطينية، 1996).

وتزامن قرار تأسيس سلطة النقد مع عدم توفر الخبرات المناسبة التي تمكنها من النهوض بمهمة تأسيس أول بنك مركزي فلسطيني، هذا دعا إلى الاستعانة - في مرحلة التأسيس - بالمؤسسات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى مساعدة

(2) PMA: Palestinian Monetary Authority سلطة النقد الفلسطينية

بعض المصارف المركزية العربية، وبعض الخبراء المصرفيين في المصارف التجارية العربية والفلسطينية، وما يمنع أيضا التحول لبنك مركزي هو أن هذا القرار سيادي ويتعلق بإقامة دولة حرة وهذا يكون بانتهاء الاحتلال (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 17).

1-2 مهام سلطة النقد:

تأسست سلطة النقد بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتشجيع النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك وجب على سلطة النقد القيام بالمهام التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 1996، ص 24):

1. توفير السيولة اللازمة للمصارف.
2. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية، وإدارته.
3. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
4. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب، وتأمين الاحتياطي النقدي لذلك.
5. تنظيم الأنشطة المصرفية، وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف، والرقابة والإشراف عليها، وفرض العقوبات عليها.
6. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
7. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية، والسياسات التعامل بالنقد الأجنبي.
8. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة داخل فلسطين وخارجها.
9. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية، وصناديق التنمية والاستثمار، وإصدار التراخيص المتعلقة بها، والرقابة والإشراف عليها.

4.2.2 هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني

تعتبر المصارف التجارية والإسلامية أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي يكون على رأس هرمه سلطة النقد الفلسطينية، وهي تنقسم بدورها إلى سبعة مصارف وطنية، وعشرة مصارف أجنبية إذ يوجد ثمانية مصارف أردنية، ومصرفا مصريا ومصرف أجنبي واحد.

أ. المصارف التجارية:

هي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير

مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات (علي، 2006، ص 213).

ويذكر أن موجودات المصارف في فلسطين في نهاية عام 2013 قد بلغت 11,1907 مليون دولار مسجلة نموا بمقدار 11.4% عن العام 2012 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص 81).

ب. المصارف الإسلامية:

يقصد بها النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الفائدة التي تدفعها البنوك عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، ومن أمثلتها المرابحة، المضاربة، الإجارة.

يذكر أنه تقدمت العديد من البنوك العربية والأجنبية للتراخيص لافتتاح فروع لها في الضفة وغزة لاستغلال الفرص الاستثمارية القادمة، وحتى 2007 تم منح التراخيص للعديد من البنوك العربية والأجنبية، وتم تأسيس العديد من البنوك الوطنية الفلسطينية ومنحت تراخيص العمل اللازمة وتم المباشرة بالعمل على النحو الموضح بالجدول .

جدول (3-4): يوضح عدد وأفرع المصارف المحلية كما في نهاية العام 2013

عدد الفروع	سنة مباشرة العمل في فلسطين	البنوك الفلسطينية
48	1960	فلسطين م.ع.م
7	1994	التجاري الفلسطيني
13	1995	الاستثمار الفلسطيني
10	1995	الإسلامي العربي
23	1995	بنك القدس
16	1995	الإسلامي الفلسطيني
4	1996	العربي الفلسطيني للاستثمار
121		المجموع

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص iii.

جدول (4-4) : يوضح البنوك العربية والأجنبية العاملة في فلسطين كما في نهاية عام 2013

عدد الفروع	سنة مباشرة العمل في فلسطين	البنوك العربية والأجنبية
21	1986	القاهرة عمان
34	1994	بنك الأردن
26	1994	البنك العربي
4	1994	التجاري الأردني
5	1995	الأهلي الأردني
12	1995	الإسكان للتجارة والتمويل
2	1995	الأردني الكويتي
1	1995	الاتحاد للادخار والاستثمار
6	1994	العقاري العربي المصري
1	1998	Hongkong and Shanghai) HSBC (Banking Corporation
112		المجموع

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص iii .

4.3 التحليل الوصفي للمؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني

4.3.1 التسهيلات الائتمانية:

تعرف على أنها: " عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً"، فالائتمان والدين وجهان لعملة واحدة فالمقرض يمنح ائتمان والمقرض يلتزم بدين (الزبيدي، 2002، ص 120).

4.3.1.1 أنواع التسهيلات الائتمانية:

إن التطور في القطاع المصرفي يؤدي إلى حدوث تطور في الخدمات المصرفية المقدمة بشتى أشكالها فعلى مستوى القروض لم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية فقد ظهرت التأجير التمويلي وقروض الجاري المدين وخطابات الضمان وغيرها وأصبح يطلق عليها التسهيلات الائتمانية لتصبح أكثر شمولاً، حيث يتم من خلالها تمويل أعمال الأفراد والقطاعات الاقتصادية على حد سواء (السميري، 2006، ص 86). بناء على ما سبق يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة.

أ. التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يقصد بها الائتمان المصرفي، وهي بالعادة أموال تمنح لطالب الائتمان ليسهل قيامه أعماله المختلفة على أن يقوم بالتعهد بسداد قيمة الائتمان وفوائده وما يترتب عليه من مصاريف، وفي الغالب يقوم طالب الائتمان بتقديم ضمان يكفل للمصرف استرداد أمواله ويكون عبارة عن رهن عقارية كالأراضي والعقارات (حشيش، 2004، ص 23)، وتمثل التسهيلات الائتمانية في (القروض - الجاري مدين - التمويل التأجيري) في المصارف التجارية، بالنسبة للبنوك الإسلامية فتشمل (المرابحة - التمويل التأجيري - المشاركة - المضاربة) ، ويكون عائد المصارف مقابل الائتمانات متمثل في مقدار الفائدة على الائتمان أما المصارف الإسلامية يكون مقدر بنسبة من الربح (عودة، 2005، ص 23).

4.3.1.2 توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوعها:

1. جاري مدين:

هو من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، هو يختص بالتجار ومؤسسات القطاع العام، حيث يسمح للعميل بالسحب من حسابه الجاري في حدود سقف معين متفق عليه مع البنك، وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وتحسب الفائدة على الرصيد الفعلي المكشوف بشكل يومي، ثم ترصد الفوائد في نهاية كل شهر (عودة، 2005، ص 25).

الجدول (4-5): يوضح إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1995-2013)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
إجمالي الجاري المدين	-	255.44	325.55	448.87	530.94	764.62	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
إجمالي الجاري المدين	643.3	521.0	581.1	795.5	623.2	701.8	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الجاري المدين	648.8	650.3	627.4	864.7	1010.3	1238	1253

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2013، 2012)، ص (47، 135، 23).

من خلال جدول (4-5) يتضح أن تسهيلات الجاري - التي تتعلق بكافة أنواع المصارف التجارية والإسلامية- من أهم أنواع الائتمانات المقدمة من المصارف، حيث بلغ متوسط هذه التسهيلات في سنوات ما قبل الانتفاضة (1995 - 2000) 465.14 مليون دولار تمثل ما يقارب 52.1 % من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة.

ثم أخذت هذه القيمة بالانخفاض التدريجي بعد انطلاق انتفاضة الأقصى من بعد عام 2000، خاصة في الفترة ما بين (2001 - 2005) محققة انخفاض بقيمة 121 مليون دولار

عن السنة السابقة لها، من ثم حدثت ذبذبات في قيمة الجاري المدين بين ارتفاع وانخفاض ناتجة عن عدم استقرار أمني في الدولة، هذه استمرت للفترة (2005-2013)، حيث وصلت إلى أعلى قيمها في 2013 ما يقارب 1253 مليون دولار علما بأنه قد وضعت ضوابط بأن لايزيد عن 30% عن محفظة تسهيلات البنك.

يؤخذ على أسلوب التمويل بالجاري مدين على أنه يشجع على الإنفاق الاستهلاكي، ولا يشجع على الإنفاق الاستثماري الإنتاجي وبالتالي لا يضيف كثيرا على النمو الاقتصادي في الدولة، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا النوع من التسهيلات، من حيث محدودية استعماله وقصر مدته (الفرا، 2011، ص 81)، هذا يؤدي إلى تراجع عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا إذا ما استمر القطاع المصرفي في تمويل مجالات استهلاكية أكثر منها إنتاجية، نظرا لأن عملية التنمية بحاجة إلى انتمان يمول السلع الرأسمالية والقطاعات الاستثمارية، والتي يمكن من خلالها بناء مشاريع إنتاجية حقيقية تسهم في رفع الناتج المحلي وتقليص حجم البطالة (مقداد، حلس، 2005، ص 16).

2. القروض:

يعتبر حجم القروض (الائتمان) أهم عنصر لدى المصارف، وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل المصارف على معظم الأرباح متمثلة بسعر الفائدة على القرض، وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية ووسيط لتبادل الأموال، فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويدل تطور حجم القروض على تطور نشاط المصارف (Murry, 2009, p 34)، تتركز الخدمات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وتوجيهها للقطاعات التجارية، ولم ينجح هذا الجهاز حتى الآن في توفير فرص تمويلية طويلة الأجل للأنشطة الاستثمارية الإنتاجية القائمة والجديدة (مكحول، ماس، 2002، ص 23).

الجدول (4-6): يوضح إجمالي القروض للمصارف خلال الفترة (1995-2013)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
إجمالي القروض	230	340	252.6	327.8	436.2	515.6	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
إجمالي القروض	541.6	416.8	474.8	619.2	1154.3	1193.2	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي القروض	1093.7	1054	1069	1089	1238	2950.2	3213.1

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2013، 2012)، ص (47، 135، 24).

إن أحد السمات الملفتة للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما يعكس تدني دورها في التنمية فعلى سبيل المثال بلغ حجم الإقراض في العام 1995 ما يقارب 230 مليون دولار في حين بلغ حجم الودائع لنفس العام 420 مليون دولار وهذا يعكس ضعف مساهمة البنوك في الاقتصاد، وانطلاقاً من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية أصدرت سلطة النقد عدة تعاميم ومنها التعميم رقم (98/أ/20) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى (سلطة النقد الفلسطينية، تعميم 98/أ/20)، ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات (1995 - 2000) حيث ارتفعت من 230 مليون دولار عام 1995 إلى 515.6 مليون دولار عام 2000 مشكلة ما نسبته 24.8% من حجم الودائع لنفس الفترة (الشيبي، 2009، ص 24).

وفي العام 2006 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1193.2 مليون دولار مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودائع البنوك، انخفضت قيم القروض للفترة (2006-2013) التي تزامنت مع حدوث ثلاث حروب على قطاع غزة حيث قلت نسبة القروض لضعف الموارد المالية.

تجدر الإشارة أنه بلغ إجمالي القروض المقدمة من المصارف إلى 3213.1 في العام 2013 (سلطة النقد، 2013، ص 135).

3. التمويل التاجيري:

التمويل التاجيري هي إجارة تمليلية، حيث يقوم البنك بشراء أصول معينة بناء على طلب العميل ثم يتم تأجيرها له على أن تؤول ملكية هذه الأصول إلى العميل في النهاية.

ولذلك يتضمن هذا الإجراء عقدين: أحدهما للتأجير والعقد اللاحق للتمليك، ولذلك لا يوجد حتى الآن تسهيلات على شكل إجارة تشغيلية، والتي فيها يكون البنك هو مالك للأصول ولكن يؤجرها للعملاء لمدة معينة، وعادة ما يتعلق هذا الأمر بالأصول مرتفعة القيمة، مثل الأجهزة والمعدات الالكترونية والسفن والطائرات والمعدات الصناعية والزراعية (الفليت، 2005، ص 26)، الجدول (7-4) يظهر عدم وجود تسهيلات على شكل تمويل تاجيري حتى عام 2002، حيث أخذت هذه التسهيلات بالارتفاع تدريجياً وبشكل بطيء جداً فيما بعد.

الجدول (4-7): يوضح إجمالي التمويل التاجيري للمصارف خلال الفترة (1995-2013)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
إجمالي التمويل التاجيري	-	-	-	-	-	-	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
إجمالي التمويل التاجيري	-	6.9	6.3	7.3	10.4	10.4	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي التمويل التاجيري	11.0	10.1	7.4	6.9	8.7	10.9	14.0

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012، 2013)، ص (78، 135,25).

والجدير بالذكر أن معظم هذه التسهيلات ممنوحة من بنوك إسلامية، وتحديدًا من البنك الإسلامي العربي وقد بلغ متوسط حجمها خلال الفترة 2002-2005 حوالي 8.7 مليون دولار، حيث أن (0.5-0.7%) فقط من حجم التسهيلات الممنوحة، وهذا يوضح ضآلة هذا النوع من التسهيلات، على الرغم من أهميته في التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية (عودة، 2005، ص 23).

يشكل التأجير التمويلي نسبة ضئيلة من إجمالي التسهيلات الائتمانية تصل لحوالي 10%، كما أن معدلات النمو في السنوات الأخيرة تعتبر الأقل قياساً بسنوات سابقة إذ أنها بدأت بالارتفاع في بداية ظهورها ومن ثم بدأت بالانخفاض خاصة بعد العام 2005، يعود ذلك للتغيرات التي شهدتها الساحة الفلسطينية على المستوى السياسي، وبلغت أعلى قيمة له 14 مليون دولار في العام 2013.

4.3.1.3 توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية:

يتم توزيع التسهيلات الائتمانية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، وفي الغالب تكون حصة الضفة الغربية أكبر من قطاع غزة ضمن هذه التوزيعات.

فشهد العام 1995 نسب مرتفعة في التوزيع للضفة في المقابل نجد أن التوزيع في القطاع لم يتجاوز نسبة مرتفعة، وقد يرجع ذلك البعض لاعتبارات التعداد السكاني، بالرغم من ذلك كانت نسب القطاع في الفترة ما بين (1995-2000) مرتفعة قياساً إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، وفي الفترة التي تبعت الانتفاضة الثانية تراجعت نسب الائتمان الممنوح في غزة لتردي الأوضاع السياسية، في الفترة (2006-2011) حدث ارتفاعاً في الائتمان الممنوح في مختلف المناطق الجغرافية، إذ ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بقيمة 621.4 مليون دولار، وبنسبة 30.2%، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بقيمة 30.2 مليون دولار، وبنسبة 17.3% مقارنةً بالعام السابق، ويأتي هذا التحسن في الائتمان الممنوح في قطاع غزة نتيجة لتحسن

الحركة التجارية على المعابر والتخفيف النسبي للحصار مقارنةً بالأعوام السابقة (المراقب الاقتصادي، العدد 22، 2007، ص 15).

أما في العام 2013 فنجد أن 89% من التسهيلات الائتمانية هي للضفة الغربية فقط و11% منها لقطاع غزة وهو ما يثبت تراجع في الأهمية النسبية للائتمان الممنوح في قطاع غزة خلال هذه الفترة إلى عدة أسباب منها، الحصار الخانق على القطاع وانعكاساته السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2013، ص83).

4.3.1.4 توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة:

إن وجود ثلاث عملات رئيسة متداولة يفرض مزيداً من الصعوبات أمام المصارف في مواجهة التقلبات في أسعار الصرف، خاصةً في مجال منح الائتمان، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع تكلفة الإقراض⁽³⁾ في القطاع المصرفي الفلسطيني مقارنةً بكلفته على المستوى العالمي والإقليمي، شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي النصيب الأكبر من التسهيلات وبنسبة 70% من مجموع التسهيلات، وجاء الشيك الإسرائيلي بالمرتبة الثانية بنسبة 17.8%، وبالمقابل جاءت التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني بالمرتبة الثالثة لتبلغ نسبتها 11.1% خلال العام 2011، في حين توزعت باقي التسهيلات الأخرى بنسبة 0.8%.

كما بقيت عملة الدولار تستحوذ على الحصة الأكبر من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة وبنسبة 55% مقارنة مع 53.7% نهاية العام 2012 تلاها عملة الشيك الإسرائيلي بنسبة 33.7% ثم الدينار الأردني بنسبة 10.5% والعملات الأخرى بنسبة 0.8% ويعكس هذا التوزيع تراجع الأهمية النسبية للدولار الأردني بحوالي 2.6% نقطة مئوية لصالح باقي العملات حيث ارتفعت حصة الدولار الأمريكي بنحو 1.3% نقطة مئوية والشيك بنحو 1.1 نقطة مئوية والعملات الأخرى 0.2 نقطة مئوية في نهاية العام 2013. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2013، ص82)

4.3.1.5 توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي وأن يكون لها دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3 تكلفة الاقتراض هي ما يتكبده المفترض نتيجة لاقتراض الأموال وهي تتمثل في أسعار فائدة والتي تعتبر ربحاً للمصارف.

يقسم الجهاز المركزي للإحصاء الاقتصاد الفلسطيني إلى سبعة قطاعات وهي: قطاع الزراعة وصيد الأسماك - قطاع الصناعة والتعدين - قطاع الإنشاءات - قطاع التجارة (جملة وتجزئة) - قطاع النقل والتخزين والاتصالات - قطاع الوساطة المالية - قطاع الخدمات (عودة، 2005، ص 21).

جدول (4-8): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1995 - 2000) مليون دولار

السنة						القطاعات الاقتصادية	
2000	1999	1998	1997	1996	1995	قيمة التسهيلات	النسبة المئوية
20.99	15.87	14.9	37.8	7	6	قيمة التسهيلات	الزراعة
1.56	1.58	1.49	3.78	0.70	0.65	النسبة المئوية	
109.86	105.92	108.7	129.4	195	156	قيمة التسهيلات	الصناعة
8.16	10.53	10.87	12.94	19.5	15.6	النسبة المئوية	
124.24	124.03	125.6	122.9	110	90	قيمة التسهيلات	الإنشاءات
9.23	12.34	1256	12.29	11	9	النسبة المئوية	
357.85	265.33	247.1	371.5	355	321	قيمة التسهيلات	التجارة
26.58	26.39	24.71	37.15	35.5	32.1	النسبة المئوية	
48.98	38.01	28.5	10.1	170	165	قيمة التسهيلات	النقل
3.64	3.78	2.85	1.01	1.70	1.65	النسبة المئوية	
57.69	37.7	19.4	15.7	14	9.3	قيمة التسهيلات	الوساطة المالية
4.28	3.74	1.94	1.57	1.40	0.93	النسبة المئوية	
626.63	418.61	456	313.6	302	286	قيمة التسهيلات	الخدمات
46.54	41.64	45.6	31.36	30.2	28.6	النسبة المئوية	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (75، 65، 29).

من خلال الجدول (4-8) تظهر تطورات توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أخذت بالتراجع والتذبذب بين النقصان والزيادة الطفيفة خلال السنوات (1995 - 2000)، ويلاحظ ما يلي:

1. نجد أن القطاع الزراعي يحصل على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 17.13 مليون دولار وتشكل ما نسبته 1.4 % من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، وارتفع هذا المتوسط خلال سنوات الانتفاضة ليلبلغ 17.67 مليون دولار، ويشكل ما نسبته 1.6 % من متوسط التسهيلات المباشرة خلال الانتفاضة.

2. القطاع الصناعي يحظى بنسبة تعتبر قليلة قياسا بالقطاعات الأخرى، إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 133.6 مليون دولار وتشكل ما نسبته 13.6% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000).
 3. أما قطاع الإنشاءات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 116.1 مليون دولار وتشكل ما نسبته 11.5% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، ويلاحظ أن معظم النسب جاءت مرتفعة إلا أنها انخفضت بحلول 2000 أي مع أحداث الانتفاضة الثانية.
 4. يحتل قطاع التجارة مكانة هامة في الاقتصاد إذ يحظى بنسبة كبيرة من حجم التسهيلات الائتمانية ما يقارب 31% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000) وبلغ متوسط التسهيلات عن هذه الفترة حوالي 319 مليون دولار، وبدأت نسب مرتفعة ومن ثم أخذت بالتناقص نتيجة للإغلاقات المتكررة للمعابر.
 5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 76.7 مليون دولار وتشكل ما نسبته 7% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، ويلاحظ أن معظم النسب بدأت بالارتفاع بحلول 2000 نظرا لزيادة حجم التمويل المقدم لهذا القطاع بهدف تقوية البنى التحتية للاقتصاد.
 6. الوساطة المالية بدأت تحتل مكانة هامة ولكن نظرا لعدم تداولها كثيرا ولعدم وعي الأفراد لأهميتها نجد أن تمويلها من الائتمان محدودا بداية ثم بدأ بالارتفاع حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 25.6 مليون دولار وتشكل ما نسبته 2% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000).
 7. قطاع الخدمات الذي يستحوذ على أكبر نسبة تمويل من الائتمان المصرفي، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 350.3 مليون دولار وتشكل ما نسبته 35% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، فهو يشمل خدمات السياحة والمرافق العامة وغيرها.
- في هذه الفترة التي شهدت تغييرات سياسية جذرية وبعد اتفاق أوسلو اهتمت السلطة آنذاك بتعزيز دور قطاع الخدمات والسياحة وذلك لتزايد عدد الوافدين للأراضي الفلسطينية حيث خصصت النسبة الأكبر من التسهيلات لهذا القطاع كذلك الأمر بالتجارة لما تدره من عملة أجنبية للاقتصاد، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فحصلت على نسبة متدنية لتعرضها المستمر للتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

جدول (9-4): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة
مليون دولار (2006 - 2001)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة		
							القطاعات الاقتصادية	
10.2	14.6	18.45	16.4	16.25	14.05	قيمة التسهيلات	الزراعة	
0.8	1.1	1.3	1.5	1.7	1.2	النسبة المئوية		
105.8	104.6	98.3	92.63	101.1	112.51	قيمة التسهيلات	الصناعة	
5.9	5.8	6.9	8.6	10.6	9.2	النسبة المئوية		
186.7	168.6	152.8	133.6	116.4	128.64	قيمة التسهيلات	الإنتاجات	
11.3	9.4	10.7	12.5	12.2	10.5	النسبة المئوية		
340	322.3	229.2	264.3	263.1	307.83	قيمة التسهيلات	التجارة	
18.8	17.9	21	24.7	27.5	25.2	النسبة المئوية		
54.9	45.8	43.9	33.4	39.09	41.12	قيمة التسهيلات	النقل	
3.7	2.5	3.1	3.1	4.1	3.4	النسبة المئوية		
146.4	139.5	155	197.1	213.1	184.29	قيمة التسهيلات	الوساطة المالية	
4.9	4.4	5.3	9.9	6.7	5.1	النسبة المئوية		
1279.2	876.8	596.8	318.6	224.2	431.56	قيمة التسهيلات	الخدمات	
44.17	48.8	41.8	29.7	23.4	35.4	النسبة المئوية		

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (77، 69، 32).

الجدول (9-4) يظهر توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، خلال السنوات (2006-2001)، ويلاحظ ما يلي:

1. نجد أن القطاع الزراعي يحصل على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 14.3 مليون دولار وتشكل ما نسبته 1.24% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2006-2001)، ويلاحظ تراجع حجم الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع.
2. القطاع الصناعي يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 102 مليون دولار وتشكل ما نسبته 7.3% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2006-2001)، ويرجع ذلك نتيجة للأحداث السياسية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة.
3. أما قطاع الإنتاجات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 147 مليون دولار وتشكل ما نسبته 11.5% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2006-2001).
4. قطاع التجارة تأثر بالأحداث السياسية إذا بدأت حجم التمويل الموجه للتجارة بالتناقص فبلغ 23.2% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2006-2001) وبلغ متوسط

التسهيلات عن هذه الفترة حوالي 302 مليون دولار، تأخذ النسبة بالتناقص نتيجة للإغلاقات المتكررة للمعابر.

5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 42.5 مليون دولار وتشكل ما نسبته 3% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006)، وتأتي هذه النسب محققة لتراجع عن الفترة السابقة لها وذلك بسبب الإغلاقات التي تزامنت مع هذه الفترة.

6. الوساطة المالية حققت نسبة مرتفعة - عن الفترة السابقة - من التمويل المصرفي إذ بلغ متوسط حجم التسهيلات 172.4 مليون دولار وتشكل ما نسبته 15% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006).

7. قطاع الخدمات ما زال ذا أكبر نصيب من حجم التسهيلات الائتمانية، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 620.6 مليون دولار وتشكل ما نسبته 36.6% من متوسط التسهيلات المقدمة.

8. حظي قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية كبيرة حيث أنه من أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي وقطاع التجارة الذي يعتبر هاما لتسيير الأمور الاقتصادية في هذه الفترة لذا تم تخصيص نسبة كبيرة لشراء المواد من الخارج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الداخلية، كما تم تخصيص لقطاع النقل والإنشاءات لإعادة إعمار البنية التحتية التي تعرضت للتدمير خلال هذه الفترة، أما ما تبقى من قطاعات فقد خصص لها الأقل لاقتناع البعض أنها تتعرض للمحاربة من قبل الاحتلال لذلك يكون النصيب الأقل من التسهيلات الائتمانية.

جدول (10-4): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة

مليون دولار

(2007 - 2013)

السنة							القطاعات الاقتصادية	
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	قيمة التسهيلات	النسبة المئوية
38.3	35.1	33.7	45.3	38.6	33.9	30	قيمة التسهيلات	الزراعة
1.2	1.3	1.4	2.1	1.9	1.7	1.1	النسبة المئوية	
222.3	173.8	302	259.7	184.8	152.7	120	قيمة التسهيلات	الصناعة
7.2	6.2	19.3	18.1	17.1	15.3	6.8	النسبة المئوية	
707.5	631.1	406.4	331.6	221.8	88.4	88	قيمة التسهيلات	الإنشاءات
22.8	22.6	16.2	15.9	14.8	12.9	12.8	النسبة المئوية	
612.3	503.2	491.3	392.2	341.3	319.1	300	قيمة التسهيلات	التجارة
19.7	18	20.9	20.7	22.8	21.3	21	النسبة المئوية	
372.9	409.3	543.2	539.9	412.6	325.4	320	قيمة التسهيلات	الخدمات
12.0	14.7	26.1	25.8	25.5	24.4	24	النسبة المئوية	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، عدة تقارير سنوية (2008، 2012، 2013)، ص (80، 73، 39، 137).

من خلال الجدول (4-10) تظهر تطورات توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، (2007-2013)، يتضح ما يلي:

1. في القطاع الزراعي استمر حصوله على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، إذ يعتبر متوسط حجم هذه التسهيلات 36 مليون دولار وتشكل ما نسبته 1.6% من أقل المتوسطات لكافة القطاعات خلال الفترة ما بين (2007-2013)، ولكنها تعتبر قياساً بـفترات سابقة الأعلى قياساً ما حظي القطاع الزراعي من نسب منخفضة سابقاً، إذ بدأ يتم الاهتمام به من خلال تخصيص مبلغ أكبر من التسهيلات الائتمانية المتاحة.
2. القطاع الصناعي يحظى بنسبة تعتبر قليلة قياساً بالقطاعات الأخرى، إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 203 مليون دولار وتشكل ما نسبته 15% من متوسط التسهيلات المقدمة .
3. أما قطاع الإنشاءات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 166.1 مليون دولار وتشكل ما نسبته 12% من متوسط التسهيلات المقدمة .
4. يحقق قطاع التجارة بنسبة كبيرة من حجم التسهيلات الائتمانية ما يقارب 31% من متوسط التسهيلات المقدمة التي بلغت 386.6 .
5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 18 مليون دولار وتشكل ما نسبته 4% من متوسط التسهيلات المقدمة .
6. قطاع الخدمات الذي يستحوذ على نسبة تمويل مرتفعة من الائتمان المصرفي لكنها تراجعت في العامين 2012,2013، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 427 مليون دولار وتشكل ما نسبته 25% من متوسط التسهيلات المقدمة .

في الآونة الأخيرة شكل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من التسهيلات بالإضافة إلى قطاع التجارة، وقطاع التجارة الذي يعتبر هاماً لتسيير الأمور الاقتصادية في هذه الفترة لذا تم تخصيص نسبة كبيرة لشراء المواد من الخارج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الداخلية، ومن الملاحظ زيادة نسبة الائتمان المخصص لقطاع الإنشاءات هذا كان من تبعات الحروب المتتالية التي دمرت البنى التحتية في القطاع لذلك زادت نسب الائتمان الموجه له.

ب. التسهيلات غير المباشرة:

1. الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

تعرف الكفالة المصرفية أو خطاب الضمان بأنه "تعهد خطي يصدره البنك) الكفيل (يكفل بمقتضاه عميله) المكفول (بدفع مبلغ لا يتجاوز قيمة الكفالة لأمر جهة أخرى) المستفيد (لدى استلام طلب خطي من المستفيد خلال مدة صلاحية الكفالة - حسب شروط الكفالة - بالرغم من أية معارضة من المكفول، وتصدر الكفالة أو خطاب الضمان بناء على طلب شخص أو شركة، وذلك لضمان تنفيذ التزام محدد في الميعاد المحدد، وبالشروط المطلوبة (الصوراني، 2009، ص 13).

وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية مقارنة بالاعتمادات المستندية وسحوبات مقبولة الدفع.

2. الاعتمادات المستندية:

ترتبط الاعتمادات المستندية بعمليات التجارة الخارجية، حيث يعرف الاعتماد المستندي بأنه "تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة"، ولذلك فان المصارف سواء تجارية أو إسلامية تلعب دورا أساسيا في تسهيل وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وهذا له انعكاسات اقتصادية هامة على الاقتصاد الوطني، وقد تكون هذه الانعكاسات سلبية في بعض الأحيان، إذ قد يؤدي ذلك إلى تسرب العملات الأجنبية للخارج، في ظل غياب ضوابط تنظم فتح الاعتمادات المستندية (الفليت، 2005، ص 33).

3. سحوبات مقبولة الدفع:

هذا النوع من التسهيلات غير المباشرة في حقيقة الأمر لا يعد نوعا مستقلا، وإنما يرتبط ارتباطا مباشرا بالاعتمادات المستندية، والتفرقة بينهما هي تفرقة من ناحية القيود المحاسبية فقط، إذ انه عند ورود المستندات من البنك المرسل إلى البنك المحلي فاتح الاعتماد، يقوم هذا البنك بتسليم هذه المستندات إلى العميل المستورد مقابل توقيعه على سحوبات (عادة كمبيالات) لصالح المصدر الأجنبي بكفالة البنك، أي أن البنك ملتزما بتسديد قيمة الكمبيالات في موعد استحقاقها، وبناء على ذلك يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي بفتح الاعتماد (النجار، 2010، ص 24).

4.4 ودائع العملاء:

تعد ودائع العملاء الأكثر أهمية في النظام المصرفي، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما إن نمو الودائع يعكس التطور في قدرة النظام بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تعبئة وكلما زادت قدرة المصارف في تعبئة من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية (شاهين، 2006، ص 12)، لقد أخذت المؤشرات المصرفية في التحسن العام طوال الفترة ما بين (1995 - 2000)، حيث سجلت الودائع تطورا بنسبة 22%، ويلاحظ أن قيمتها بدأت تزيد ليبدل على ثقة الجمهور بأداء القطاع المصرفي.

الجدول (11-4): يوضح إجمالي ودائع الجمهور للمصارف خلال الفترة (1995-2013)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
إجمالي الودائع	1600	1711.3	2090.1	2414.7	2875.1	3506.9	
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
إجمالي الودائع	3398.8	3230.1	3624.4	3957.8	4190.2	4215.9	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الودائع	5117.7	5846.9	6296.8	6802.4	6950.4	7484.1	8303.7

المراجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2001، 2009، 2012) ص (67، 65، 83).

تراجعت خلال العامين (2001-2002) مع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية على اثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، وقد نجح النظام المصرفي الفلسطيني فيما بعد في إحداث درجة من التكيف مع الأوضاع التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت 2005 تحسنا لبعض المؤشرات المصرفية وتراجعا للبعض الأخر، طبقا للحالة الأمنية والسياسية الفترة 2003 والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي جميع الأحوال وطوال هذه الفترة يمكن التأكيد أن القطاع المصرفي لم يقم بعد بالدور المنوط به في الاقتصاد الفلسطيني.

استمر إجمالي ودائع العملاء بالتزايد ويمكن تفسير الزيادة في قيمة الودائع بقيام السلطة الفلسطينية بسداد رواتب موظفيها وسداد كافة الرواتب والمتأخرات المستحقة عليها والتي تراكمت خلال عام 2006، نتيجة لتدفقات إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية خلال عام 2007.

ويلاحظ أن النمو في ودائع العملاء في نهاية العام 2013 قد نمى بشكل ملحوظ 10.9% وبقية بلغت 819.5 مليون دولار وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المتحققة خلال الأعوام القليلة الماضية مما يشير إلى استحواذ القطاع المصرفي الفلسطيني على ثقة الجمهور كملاذ آمن وموثوق به لمخدراتهم، ونجد أن الزيادة في الودائع المصرفية بلغت نسبتها 24.5% وبقية 177.2 مليون من العام 2009 حتى العام 2013 وقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته 74.2% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية العام 2013 بتراجع بسيط لم يتجاوز 0.3 نقطة مئوية مع نهاية العام السابق وبذلك تستمر سيطرتها على إجمالي مطلوبات المصارف كأهم مكون من عام لآخر، واستحوذت الودائع الجارية من ودائع العملاء على ما نسبته 40.2% من تلك الودائع مقارنة 39.9% نهاية العام 2012 ثم ودائع التوفير بنسبة 31.1% مقارنة 30.3% في العام السابق وأخيرا الودائع الآجلة بنسبة 28.7% مقارنة مع 29.8% نهاية العام السابق ويعكس هذا التوزيع فقدان الودائع الآجلة لحوالي 1.6 نقطة مئوية من وزنها النسبي لصالح أشكال الإيداع

الأخرى وقد يكون لأسعار الفائدة المنخفضة على الإيداع دور مباشر، بالإضافة إلى برامج التسويق المصرفية خاصة برامج الجوائز والمكافآت وكذلك حالة عدم الاستقرار وغياب الأفق السياسي والأمني والاقتصادي التي تجعل المودعين يفضلون إبقاء ودائعهم في متناول أيديهم بصورة ودائع جارية، ونجد أن زيادة ودائع العملاء بشكل مضطرب عبر الزمن، مؤشر على ارتفاع درجة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، واستمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، وهذا يسهم بدرجة أكبر في تعزيز دور الوساطة وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4.5 عدد البنوك وفروعها

قامت العديد من المصارف العربية والأجنبية في العام 1994 إما بإعادة افتتاح فروعها التي كانت عاملة في المناطق الفلسطينية سابقاً، أو بترخيص فروع جديدة لها، بالإضافة إلى ترخيص مصارف جديدة، خاصة المصارف الوطنية. وضمن سياسة سلطة النقد التوسعية الجديدة بدأت بالتفرع منذ العام 2007، فأعطت الأولوية للتفرع في بعض المناطق المستهدفة خاصة الريفية منها، وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية متميزة ذات جودة عالية، الأمر الذي تمخض عنه ارتفاع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين خلال العام 2013 إلى 237 فرع ومكتب، تعمل من خلال 10 مصارف وافدة.

جدول (12-4) : يوضح عدد البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (1995 - 2013)

السنة	المصارف المحلية (الفلسطينية)		المصارف الأردنية		المصارف المصرية		المصارف الأجنبية		إجمالي المصارف الوافدة		إجمالي المصارف	
	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد الفروع	عدد المكاتب	عدد الفروع	عدد المكاتب
1995	3	14	8	39	1	3	1	1	10	43	13	57
1996	4	22	8	45	2	4	1	1	11	50	15	72
1997	8	31	8	53	2	5	1	1	11	59	19	90
1998	9	42	8	54	2	7	3	2	12	64	21	106
1999	9	50	8	56	2	7	3	2	12	66	21	116
2000	9	52	8	57	2	8	3	2	12	68	21	120
2001	9	56	8	57	2	8	3	2	12	68	21	124
2002	9	57	8	59	2	8	1	1	11	68	20	125
2003	9	58	8	64	2	8	1	1	11	73	20	131
2004	9	60	8	64	2	8	1	1	11	73	20	133
2005	9	69	8	61	2	8	1	1	11	70	20	139
2006	10	77	8	65	2	8	1	1	11	74	21	151

160	21	78	11	1	1	6	2	71	8	82	10	2007
190	21	101	11	1	1	7	2	93	8	89	10	2008
209	20	105	10	1	1	6	1	98	8	104	10	2009
212	18	102	10	1	1	6	2	95	8	110	8	2010
212	18	108	10	1	1	6	1	101	8	118	8	2011
232	17	111	10	1	1	6	1	104	8	121	7	2012
237	17	112	10	1	1	6	1	105	8	125	7	2013

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، تقارير سنوية أعداد مختلفة، 2009, 2011, 2013.

4.6 قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية

لقد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام المصرفي دوراً كبيراً في إحداث التنمية الاقتصادية وتؤكد هذه الأهمية من خلال ما يقدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفعالية.

يمكن تعريف التمويل المصرفي: " يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية" (المشهوراي، 2003، ص 30).

إن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي، وبذلك دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولاً عن خلق عملية التنمية الاقتصادية بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، العدد 85، ص 16).

ويظهر دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال حشد المدخرات بهدف تحقيق معدلات ملائمة من الاستثمار وتيسير تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من الخارج، بحيث يساهم القطاع المصرفي في تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي (الآلات، والمعدات والنقود والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات) والبشري وبالتالي في زيادة الإنتاج، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى المعيشي للسكان، ومع ذلك فإن تعبئة المدخرات تتضمن تكلفة عالية، كما تتطلب التغلب على عدم تماثل المعلومات المرتبطة بشعور المدخرين بالراحة وعدم الحاجة لمراقبة مدخراتهم، وتهدف الكثير من المعاملات المصرفية إلى خلق أدوات مالية تعمل على إيجاد محافظ متنوعة للاستثمار في منشأة ذات كفاءة عالية من أجل زيادة الأصول السائلة (المشهوراي، 2003، ص 54).

ويؤثر القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي من خلال بعض هذه القنوات التي تعكس دوره كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وفيما يلي استعراض لأهم هذه القنوات:

أ- قناة عرض النقد وتوفير السيولة

تعتبر المصارف القنوات الأساسية التي ينفذ من خلالها السياسة النقدية، وتضخ عبرها السيولة اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي، وبذلك يظهر تأثيرها بشكل كبير في الاقتصاد، حيث يعتبر الائتمان الممنوح أهم الطرق المتعارف عليها لانتقال أثر السياسة النقدية على حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي تأثيره على النمو الاقتصادي.

ولتحديد دور هذه القناة في إدارة السياسة النقدية للاقتصاد الفلسطيني نجد أنها لا تزال غير مكتملة بسبب غياب العملة الوطنية، وبالتالي عدم قدرة سلطة النقد على وضع وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية بحرية كاملة، ومن ثم إدارة السيولة في القطاع المصرفي بما يحقق استقرار الأسعار ورفع معدلات النمو (عودة، 2012، ص 29).

وتعتبر قضية العملة من أهم التحديات التي تواجه سلطة النقد، التي عكفت- ولا زالت- على القيام بدراسات متعمقة لكافة القضايا المتعلقة بإصدار النقد، وتحديد البيئة الاقتصادية والمالية الملائمة لمثل هذا الإصدار، ولأن العملة الوطنية تعتبر أحد رموز الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فيجب دراسة كافة المخاطر التي قد تلحق بالمجتمع الفلسطيني فيما لو تم إصدارها دون الإعداد اللازم والكافي لها. من ناحية اقتصادية تحتاج إلى ضرورة تحقيق التوازن والاستقرار والاستدامة في المالية العامة للسلطة الفلسطينية، والاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد من أجل ضمان استقلالية ونجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام، وضبط أوضاع ميزان المدفوعات، خاصة الميزان التجاري الذي يعاني من عجز هيكلي مزمن بسبب تشوه هيكل إنتاج الاقتصاد الوطني ومحدودية طاقته وقدراته (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 27).

وتظهر قناة توفير السيولة وعرض النقد في الاقتصاد من خلال ما يوفره القطاع المصرفي من تسهيلات ائتمانية تساعد في دفع عجلة الاقتصاد في الدولة.

ب- قناة حشد المدخرات

إن تجميع المدخرات من الجمهور تعتبر العملية الرئيسية الثانية للقطاع المصرفي وبدون نجاح المصارف في جذب الودائع فإنها لن تتجح في دورها الاقتصادي القائم أساساً على منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة لوحدات العجز المالي في الاقتصاد، فتعمل المصارف على

تحقيق التوازن بين عرض الأموال في الاقتصاد عرض الادخار والطلب على الأموال مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي ومستوى الدخل.

وبدون المصارف فإن الادخار سيتحول إلى اكتناز غير منتج، وبالتالي ضعف الاستثمار في الدول وتفشى ظاهرة البطالة والفقر التي تعاني منها معظم الدول النامية.

وقد حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني نجاحاً كبيراً في مجال تعبئة الادخار، ومنع الاكتناز، إذ تشهد ودائع العملاء زيادة مستمرة في قيمتها منذ عام 1995، حتى في أوقات الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية وقد أصبح الارتفاع المستمر سمة أساسية من سمات الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، إذ بلغت نسبة ودائع العملاء إلى الناتج المحلي 91% عما كانت عليه في العام 1995 فقد وصلت قيمتها حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على نجاح المصارف في كسب ثقة الجمهور، وحشد المدخرات، وتكوين فوائض مالية كفيلة بتسهيل انسيابية المعاملات التجارية والمالية داخل الاقتصاد (عودة، 2012، ص 30).

ت-قنوات الارتباط والتأثير بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين

يساهم القطاع المصرفي في تشجيع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بطريق غير مباشر، حيث يلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، بينما تسهل البورصة للمدخر كي يكون مستثمراً بشكل مباشر، وبالتالي فإن أهمية الأثر الاقتصادي لعلاقة القطاع المصرفي بالسوق المالي ينبع من أن النشاط المصرفي ينعكس إيجابياً- من خلال قنوات الاتصال بين الجهاز المصرفي والبورصة -على السوق المالي الذي بدوره يلعب دوراً هاماً في النشاط الاستثماري، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستقطاب المدخرين المحليين الذين يرغبون في الاستثمار المباشر بدلاً من الإيداع المصرفي. وهذا يساهم في المحافظة على المدخرات الوطنية كي تبقى ضمن دائرة وقنوات الاقتصاد المحلي، وتخفيف فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص 15).

ويلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في بورصة فلسطين، إذ يعتبر أحد القطاعات الخمسة الرئيسية فيها، حيث أن أسهم سبعة مصارف محلية من أصل ثمانية مصارف مدرجة في البورصة. وبالتالي فإن هذا القطاع يؤثر بشكل كبير على قيم وأحجام التداول في البورصة وتشكل المصارف المدرجة ما نسبته 18.6% من إجمالي عدد الشركات المدرجة البالغ 49 شركة في نهاية 2013م (التقرير السنوي، 2013، ص 94)

أهمية القطاع المصرفي في تنشيط السوق المالي، الذي يلعب دوراً تكاملياً القطاع المصرفي في حشد المدخرات، وإعادة توجيهها نحو الاستثمار، وتوفير الموارد المالية اللازمة

لتوسيع النشاط الإنتاجي للشركات، ويظهر التأثير الاقتصادي للقطاع المصرفي عبر البورصة من خلال قناتين:

تعليمات سلطة النقد في مجال الائتمان الممنوح لتمويل شراء الأسهم

وقد أسهمت هذه الضوابط والتعليمات في تنشيط حركة السوق المالي، وتشجع المقترضين على الاستثمار في البورصة، مما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى، تسهم في تعزيز المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار، إذ أن المقترض لن يحصل على التمويل اللازم لشراء الأسهم إلا إذا ساهم بما قيمته نصف قيمة الأسهم المراد شراؤها. وفي المحصلة النهائية ستعكس هذه الإجراءات إيجابًا على حركة النشاط الاقتصادي والنمو بشكل عام. (عودة، 2012، ص 35).

- استثمارات المصارف في بورصة فلسطين:

- إن قطاع البنوك والخدمات المالية يحتل المرتبة الثانية بين القطاعات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2008 2013)، سواء من حيث نسبة عدد المساهمين في البورصة، أو عدد الأسهم المملوكة، أو قيمة الأسهم المملوكة. وهذا يعكس مدى الأهمية النسبية الكبيرة للقطاع المصرفي ودوره في تفعيل بورصة فلسطين، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.

4.7 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني

يواجه القطاع المصرفي عدة تحديات وعراقيل تحد من نشاطها، نذكر أهمها:

أ. الانقسام الفلسطيني:

بسبب الانقسام الفلسطيني فقد رفضت جميع المصارف العاملة في قطاع غزة التعامل مع الحكومة في غزة، وهذا يعني التضحية بأرباح جيدة كان من الممكن أن تحققها تلك البنوك حيث أن الحكومة تدفع رواتب لعشرات آلاف الموظفين لديها ولديها تعاملات مالية كبيرة من شركات المقاولات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة ولديها إيداعات يومية يمكن أن توفر سيولة جيدة للبنوك (غانم، جابر، 2010، ص 9).

ب. نقص السيولة النقدية:

منذ اعتبار قطاع غزة كيانًا معاديًا في النصف الثاني من العام 2007، فقد عمدت إسرائيل إلى منع الحركة الحرة لنقل السيولة بين البنوك العاملة في غزة وفروعها أو إدارتها العاملة في الضفة الغربية أو فروع البنوك الإسرائيلية، واستمر هذا المنع بصورة متفاوتة خلال عام 2008 و 2009، ومن خلال تذبذب واضح بالقرارات التي شملت الشيكال الإسرائيلي والدولار

الأمريكي والدينار الأردني وهي العملات الثلاث المتداولة في قطاع غزة، وتشكل مشكلة السيولة مشكلة كبيرة للمصارف إذ قد تؤدي لفقدان ثقة العملاء بها (شراكة، 2009، ص 12).

ج. إغلاق المعابر:

حال إغلاق المعابر دون تمكن المصارف من إدخال بعض الأجهزة أو المعدات التي تحتاجها لتطوير أنظمتها، كما أدى إغلاق معابر الأفراد لفترات طويلة إلى عدم تمكن البنوك من إرسال موظفيها للتدريب في الخارج أو استقبال مدربين من خارج القطاع للارتقاء بمهارات الموظفين وتدريبهم، إضافة لذلك فإن انتشار تجارة الإنفاق أثرت على النشاط الاقتصادي الرسمي وعلى عمل البنوك وساهمت في مشكلة نقص السيولة (غانم، جابر، 2010، ص 9).

د. سوء الأوضاع الاقتصادية:

تردي الأوضاع الاقتصادية يؤدي لإحجام البنوك عن استثمار أموال المودعين لارتفاع المخاطر، وانخفاض الفرص الاستثمارية الناجحة بإنشاء مشاريع تمكن البنك من ضمان استرداد أمواله (غانم، جابر، 2010، ص 10).

4.8 واقع القطاع الخاص بفلسطين

4.8.1 تقييم أداء القطاع الخاص الفلسطيني ودوره التنموي .

1- المراحل الأساسية التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني.

أ- الفترة من 1967- 1979 شهدت هذه الفترة نمواً للناتج القومي الإجمالي حققه الاقتصاد الفلسطيني بمعدل وصل إلى حوالي 9.7% وقد كان هذا النمو متوقعا نتيجة لعدة عوامل من أهمها: انفتاح الاقتصاد الفلسطيني الصغير والضعيف على اقتصاد إسرائيل الذي يمتاز بالقوة وكذلك حدوث نمو اقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط حيث ارتفعت عائدات الإنتاج الوطنية في الخارج، مما رفع معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني حيث أدى إلى زيادة معدل الاستثمار من 14% عام 1969 إلى 30% عام 1979 (حسونة، 2005، ص 99).

ب- الفترة من 1980- 1993 نجد أن العامل المؤثر في النمو في الفترة السابقة هي عائدات عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج ولكن النمو في هذه الفترة لم يتجاوز 1% بسبب حدوث مجموعة من العوامل من أهمها تراجع أسعار النفط في بداية الثمانينات وتزامن ذلك مع حرب الخليج الأولى مما أدى إلى تراجع ملحوظ في عائدات العمالة الفلسطينية العاملة في دول الخليج .

والسبب الثاني والذي لا يقل أهمية هو تراجع نمو الاقتصاد الاسرائيلي وكذلك التضخم الكبير الذي أدى إلى تراجع نمو الاقتصاد الفلسطيني بالإضافة إلى نقص الموارد الطبيعية من جراء ممارسات الاحتلال من مصادرة الأراضي والاستيطان ونهب للمياه وقد تخلل هذه الفترة الانتفاضة الأولى 1988-1993 وارتفعت مخاطر الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي كل هذا أدى إلى تراجع معدل الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي حسب دراسات أجراها كل من ماس والبنك الدولي حيث لم تزد نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي عن 4% (حسونة، 2005، ص100).

ج- الفترة 1994 - 2000 شهدت هذه الفترة قدوم السلطة الوطنية وتدفق المساعدات الخارجية وزادت الاستثمارات الفلسطينية الخاصة هذا كله لم يفلح في تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كما كان متوقعا ولكن مع ذلك كانت الاستثمارات الخاصة في الفترة ما بين 1995-1999 كانت تقدر بحوالي 8.2 مليار دولار وبلغ معدل نمو الاستثمار الخاص 13% بشكل سنوي هذا عكس حالة من التفاؤل رغم تصاعد سياسة الحصار والاعلاقات في الفترة 1996-1997 وخاصة على القطاع الخاص (حسونة، 2005، ص100).

د- الفترة 2000-2005 تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية كبيرة بسبب الهجمة الشرسة من الاحتلال الاسرائيلي حيث تراجع مؤشر التنمية البشرية في فلسطين بحوالي اربع درجات خلال سنوات الانتفاضة الثانية وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا وزادت نسبة الفقر حتى وصلت إلى 60% (UNDP, 2004).

هـ- الفترة 2006-2014 في هذه الفترة شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهورا كبيرا وذلك من بعد الانتخابات عام 2006 والأحداث التي تبعتها من إنقسام داخلي وحصار لقطاع غزة مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع بين عامي 2006-2008 ما لبثت الأحوال بالتحسن حتى تعاقبت ثلاث حروب مدمرة على قطاع غزة ولم يتعافى الاقتصاد من آثارها حتى الآن .

2- اتفاقية باريس والقطاع الخاص

شهد الاقتصاد الفلسطيني تغيرات جذرية في العام 1994 مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حيث نصت إتفاقية باريس على إعطاء الحق للسلطة الوطنية الفلسطينية بالاستيراد المباشر وفرض الرسوم الجمركية المناسبة لها وكذلك إعطاءها الحق في فتح مصارف محلية، وفتح فروع للمصارف المحلية والأجنبية داخل فلسطين .

من أهم القوانين التي أصدرتها السلطة الوطنية قانون تشجيع الاستثمار والذي من خلاله عمل على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية إلى داخل الأراضي الفلسطينية مما يدعم ويشجع القطاع الخاص على العمل ولكن عدم وجود بيئة استثمارية جيدة وسياسة اقتصادية واضحة أدى إلى عدم القدرة على تطبيق القانون .

وكان من أهم الآثار الايجابية لاتفاقية باريس توقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأخرى ولكن بموافقة اسرائيل مما كان له الأثر الأكبر على تغيير مجال التجارة الخارجية وبعد تطبيق المرحلة الأولى من الاتفاقية في عام 1994 شهدت حركة الاستثمارات تزييدا ملحوظا حيث تم افتتاح شركات استثمارية ومالية وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة البطالة في عامي 1994-1995 انخفاضاً كبيراً حيث لم تتعدى النسبة 10% فقط.

أما عن سلبيات اتفاقية باريس أنها عملت على تقييد الإيجابيات ومن أهم هذه السلبيات تحديد القوائم السعرية وسيطرة الإحتلال الإسرائيلي على المعابر وكذلك فرض قيود خاصة بالتعرفة الجمركية بما تقتضيه مصلحة إسرائيل واقتصادها، بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بعائدات الضرائب التي تجبى لصالح السلطة الفلسطينية، وكذلك أعطت الاتفاقية الحق لإسرائيل في التصرف بما تراه مناسباً بالعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الخارجية بما يعني اتحاد جمركي أحادي الجانب. وأهملت الإتفاقية قدرة السلطة على التحكم في الأراضي ومصادر المياه، وأهملت عدم الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكل ذلك انعكس بالسلب على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى القطاع بشكل خاص وأصبح رهينة لتصرفات الإحتلال الاسرائيلي (نوفل، 2006، ص194-195).

ومن خلال ما سبق نجد أن هذه الاتفاقيات لا جدوى لها في ظل سيطرة الإحتلال الاسرائيلي على المعابر وتحكمه في حركة الاستيراد والتصدير .

3- أهم نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني والتي يعتمد عليها القطاع الخاص الفلسطيني. (عودة، 2013، 52)

يستمد القطاع الخاص الفلسطيني قوته من مجموعة من العناصر نذكر منها ما يلي :

أ- عناصر سكانية شابة :حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا بمعنى أنه يغلب عليه فئة الشباب والتي تتميز عن غيرها بأنها قابلة للتعلم واكتساب مهارات جديدة وتتميز القوى الفلسطينية بالمهارة العالية حيث أن نسبة الذين أنهوا تعليمهم بمعدل أكبر من 12 سنة تعليمية بلغت 27% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2005).

ب- رؤوس أموال مادية : من مصادر قوة الاقتصاد الفلسطيني عائدات عناصر الانتاج الوطنية العاملة في الخارج حيث كان أحد مصادر النمو الأساسية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة قبل

الانتفاضة، أما الظروف السياسية الحالية فتتمتع من اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية بسبب عدم الاستقرار (نوفل، 2006، ص200).

ج- مؤسسات المجتمع المدني: والتي تعتبر مصدر القوة للقطاع الخاص من خلال مشاركتها في اعداد الخطط التنموية وإشراك عدد كبير من الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية، وكذلك يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني جماعات ضغط تراقب عمل السلطة الفلسطينية، إلا أنه في الواقع لم تعطى هذه المؤسسات الدور الكافي للمشاركة في وضع الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية، وكان هناك إنكار لقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية. (نوفل، 2006، ص200).

د- الخبرة العملية: لقد كان للقطاع الخاص الفلسطيني حق السبق في حمل لواء التنمية الفلسطينية وخاصة في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث كانت نسبة استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة أعلى من النسبة التي يستوعبها القطاع العام، واكتسب القطاع الخاص خبرة عملية كبيرة من خلال علاقته مع إسرائيل ومن خلال تعاملاته الخارجية، وصمد هذا القطاع في وجه المنافسين الاسرائيلين (البنك الدولي، 2012، ص39).

هـ- القوانين والتشريعات: عملت السلطة الفلسطينية على تحقيق مجموعة من الإنجازات كانت كلها في اتجاه دعم القطاع الخاص الفلسطيني وذلك من خلال تبنيها لاقتصاد السوق، وعقدها لمجموعة اتفاقيات اقتصادية مع العالم الخارجي، وعملت على تعديل قوانين التجارة الداخلية والخارجية، وكذلك قامت بمنح التراخيص للشركات، وعملت على إقامة مناطق صناعية، وأجبرت جميع الموردين إلى فلسطين للتعامل مع موزعين فلسطيني بما يشجع المستثمرين الأجانب على اعتبار فلسطين وحدة مستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، كما عملت السلطة الفلسطينية على تحفيز إنشاء الاتحادات الاقتصادية المختلفة مثل: اتحاد الصناعيين، واتحاد الغرف التجارية، والزراعية (مكحول، 2005).

4- أهم نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي تؤثر على القطاع الخاص الفلسطيني .

مجموعة العناصر الآتية تمثل نقاط ضعف للاقتصاد الفلسطيني تثبط من قدرته على النمو وهي كالاتي :

أ- الإحتلال (غياب الاستقرار السياسي): ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي والسياسات الاسرائيلية المدمرة التي تفرضها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية مما أعدم وجود البيئة الاستثمارية المناسبة سواء للقطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي وبذلك فإن اتفاقيات

المرحلة الانتقالية جعلت إسرائيل هي المتحكم الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني من خلال السيطرة على المعابر وإحباطها لتنفيذ القوانين والتشريعات (نوفل، 2006، ص202).

ب- التشوهات الهيكلية : وهذه التشوهات تتمثل في ضعف البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني واعتماد الأيدي العاملة الفلسطينية بدلا من اعتمادها على القطاع الخاص الفلسطيني، وكذلك عدم التنوع الإنتاجي في فلسطين، وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على الموارد الطبيعية والمياه وأيضا محدودية سيطرتها على الأراضي (حسونة، 2005، ص103).

ت- الصعوبات الإدارية والتشغيل : يغلب على مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين صغر الحجم وصغر رأس المال المستخدم، واعتمادها على العائلة في التشغيل وفي الإدارة، ولذلك يعمل هذا على الحد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة واستقطاب الخبرات الفنية والإدارية ويحد من كفاءة التشغيل لدى القطاع الفلسطيني (البنك الدولي، 2012، ص42).

ث- ضعف الأداء الحكومي : انتشار الفساد والمحسوبية وكذلك عدم العمل بالقوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية بشكل صحيح عمل على عدم إيجاد سياسات واضحة تعمل من خلالها على إصلاح الوضع المالي والاقتصادي على حد سواء، كما أن السلطة الفلسطينية لم تعمل على تعديل اتفاقية باريس الاقتصادية وخاصة في مجال الاستيراد والتصدير، وكذلك اتبعت السلطة سياسة الاحتكارات سواء كان ذلك لنفسها أو لشركات تتبع لها أو محسوبة عليها، كما أنها لم تقدم التسهيلات اللازمة للمستثمرين ولم تهيء لهم المناخ الاستثماري المناسب، ولذلك يمكن اعتبار أن السلطة الفلسطينية لم تخلق الجو الملائم للقطاع الخاص الفلسطيني ولم تمنح له الفرصة بالشكل الكافي، وقد كان نتيجة ذلك غياب أو ضعف التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص. (نوفل، 2006، ص203).

ج- التسهيلات الائتمانية ومصادر التمويل : بالرغم من كبر عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في فلسطين إلا أن هناك استمرار في انخفاض نسبة التسهيلات إلى الودائع بنسبة 35% (بمعنى أن جل الاستثمارات الفلسطينية الخاصة هي من الادخارات الشخصية (العائلية) وليس من قبل المؤسسات المالية (نوفل، 2005، ص102).

د- تدني المستويات التكنولوجية المستخدمة : يعاب على القطاع الفلسطيني عدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي حيث أن هذا يؤثر بدرجة كبيرة على أداء المؤسسات العاملة في أي دولة ويؤثر على مستوى إنتاجية العامل ومستوى جودة العمل (حسونة، 2005، ص103).

4.8.2 دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية :

يظهر ومن خلال كل ما تم التحدث عنه في السابق أن القطاع الخاص الفلسطيني يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي في فلسطين، ويساعد في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وسوف يتم التطرق فيما يلي لهذا الموضوع والتركيز على ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية الاقتصادية وهي:

- 1- القيمة المضافة .
- 2-التشغيل .
- 3- التكوين الرأسمالي الثابت .

وذلك في القطاعات الاقتصادية التي لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي الفلسطيني معبرة عن القطاع الخاص أما باقي القطاعات فقد تم استبعادها بسبب عدم توافر البيانات الدقيقة أو فقدان البيانات وكذلك لأن بعضها يشترك مع القطاع العام بشكل كبير وهناك صعوبة في الفصل بينهما والقطاعات المختارة هي :

- 1- قطاع النقل والتخزين والاتصالات .
- 2- القطاع الصناعي .
- 3- قطاع الانشاءات .
- 4- قطاع التجارة .

4.8.2.1 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في تحقيق القيمة المضافة :

يساهم القطاع الخاص الفلسطيني بقطاعاته المختلفة في تحقيق القيمة المضافة والتي تساوي الإنتاج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط (كتاب فلسطين الإحصائي، 1999، ص113) وفيما يلي سوف نتطرق لهذه القطاعات ومساهماتها في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الفلسطيني.

أ. مساهمة أنشطة النقل والتخزين والاتصالات : حيث أن نشاطات النقل والتخزين تتضمن مجموعة من النشاطات وهي: نشاط النقل البري، والأنشطة المساعدة، أنشطة وكالات السفر، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. والجدول والشكل التاليين يوضحان مساهمة هذه الأنشطة في تحقيق القيمة المضافة:

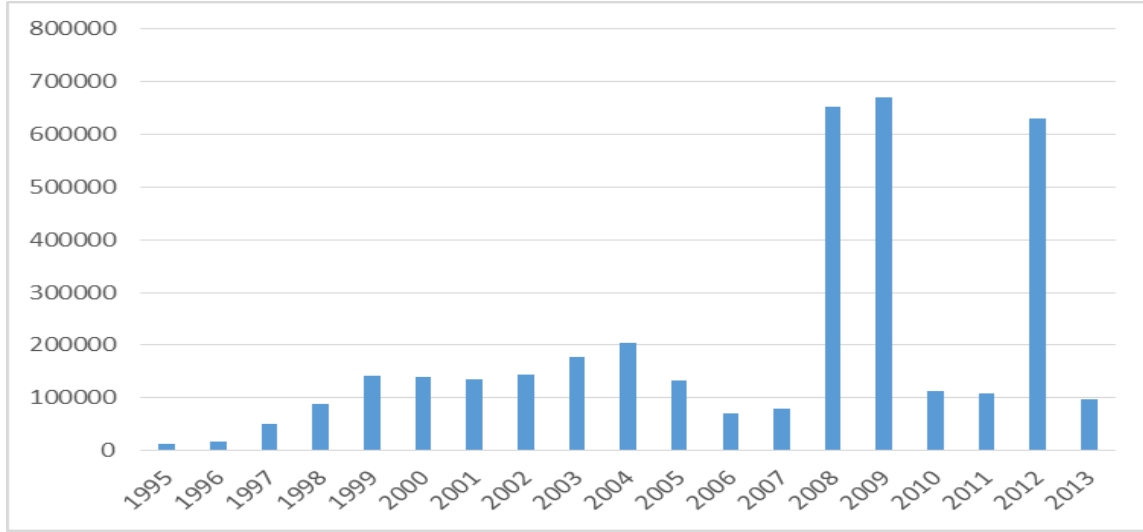
الجدول (13-4)

مساهمة أنشطة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في القيمة المضافة . (بالألف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
205034	177663	143598.6	135776	139579	142181	87403	49527	17040.1	13221
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
97635.8	630819.1	108675.4	111975	671012	653223	79091	69352	133804.1	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (1-4): مساهمة أنشطة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في القيمة المضافة.



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ أن أنشطة النقل والتخزين والاتصالات تساهم في تحقيق القيمة المضافة بشكل متزايد على مر السنوات السابقة، فقد كانت أعلى نسبة مساهمة لها في عام 2009 حيث بلغت قيمة مساهمته 671012.1 دولار بينما كانت أقل نسبة مساهمة عام 1995 حيث بلغت 13220.7 دولار أما السنوات الباقية متقاربة إلا الأعوام 2006-2007-2013 فالمساهمة كانت ضعيفة بالمقارنة مع السنوات الأخرى وذلك بفعل الحصار والتشديد الإسرائيلي والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة من جهة والحروب المتواصلة على القطاع من جهة أخرى .

ب- مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة:

ويتكون القطاع الصناعي من عدة أنشطة تعمل فيه منها: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وفيما يلي الجدول والشكل البياني يوضحان مساهمته في القيمة المضافة:

الجدول (14-4)

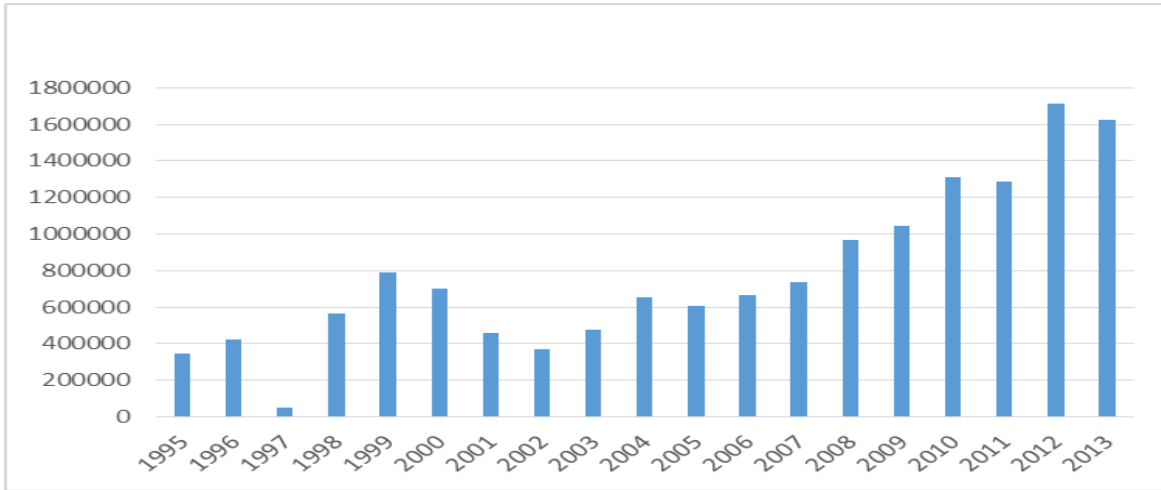
مساهمة أنشطة قطاع الصناعي في القيمة المضافة. (بالآلاف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
652602	476991	367050.1	459258	698544	787142	562259	47917	422519.3	348219
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1626789	1710140.1	1289086	1311975	1046536	968338	735899	666601	605828.7	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اصدارات متعددة.

الشكل (2-4)

مساهمة أنشطة قطاع الصناعي في القيمة المضافة.



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الرسم البياني أن مساهمة القطاع الصناعي بنشاطاته المختلفة في القيمة المضافة كانت في العام 2012 أعلى ما يكون حيث بلغت قيمة مساهمته 1710140.1 دولار، بينما كانت أقل نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في العام 1997 حيث بلغت حوالي 47917.2 دولار، إلا أنه وبشكل عام يظهر الضعف الكبير الذي يعاني منه القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني باستثناء بعض الصناعات الخفيفة والتي تلاقي الكثير من المعاناة بفعل إجراءات الاحتلال الاسرائيلي من حصار أو دمار ممنهج ضد المنشآت الصناعية في أوقات الحروب .

ج- مساهمة أنشطة قطاع الإنشاءات في القيمة المضافة :

ويتكون قطاع الإنشاءات من مجموعة من النشاطات وهي : إعداد المواقع وبناء المنشآت أو أجزاء منها، التركيب في المباني وتشطيب المباني وتأجير معدات البناء والهدم مع عامل، ونجد أن لكل هذه النشاطات دور في تحقيق القيمة المضافة بينها الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول (15-4)

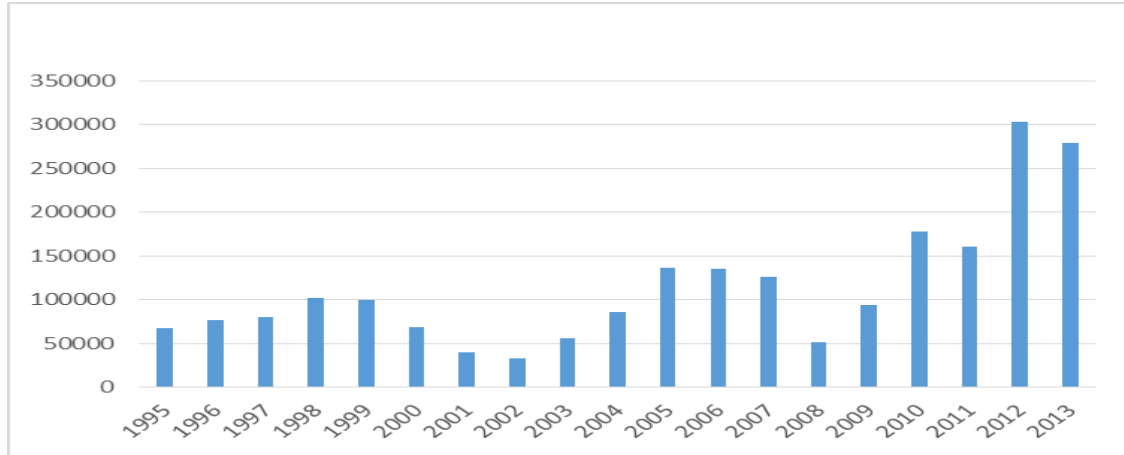
مساهمة أنشطة قطاع الإنشاءات في القيمة المضافة. (بالآلف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
85346	55294	32252.8	39966.7	68520	99786	101789	80374	76287.6	67456
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
279022.3	302911.3	160739.2	177343	93291	51234	125932	135731	136895.5	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اصدارات متعددة.

الشكل (3-4)

مساهمة أنشطة قطاع الإنشاءات في القيمة المضافة.



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل البياني تذبذب مساهمة قطاع الإنشاءات في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض على مر السنوات السابقة، فكانت أعلى نسبة مساهمة له في عام 2012 حيث بلغت 302911.3 دولار والذي شهد حركة كبيرة لأعمال الإنشاءات وخاصة في قطاع غزة بعد أن كان يعاني من حصار شديد وانقطاع تام للمواد المستخدمة في الإنشاءات في كل من عامي 2007-2008، وفي العام 2002 تدنت نسبة مساهمته إلى 32252.8 دولار بفعل أحداث انتفاضة الأقصى التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في ذلك العام .

د- مساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة :

يساهم قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة وذلك من خلال نشاطاته المختلفة التي يتكون منها ومن أهم هذه النشاطات بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية، والجدول (4-9) والشكل البياني (4-4) التاليين يوضحان مساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة:

الجدول (4-16)

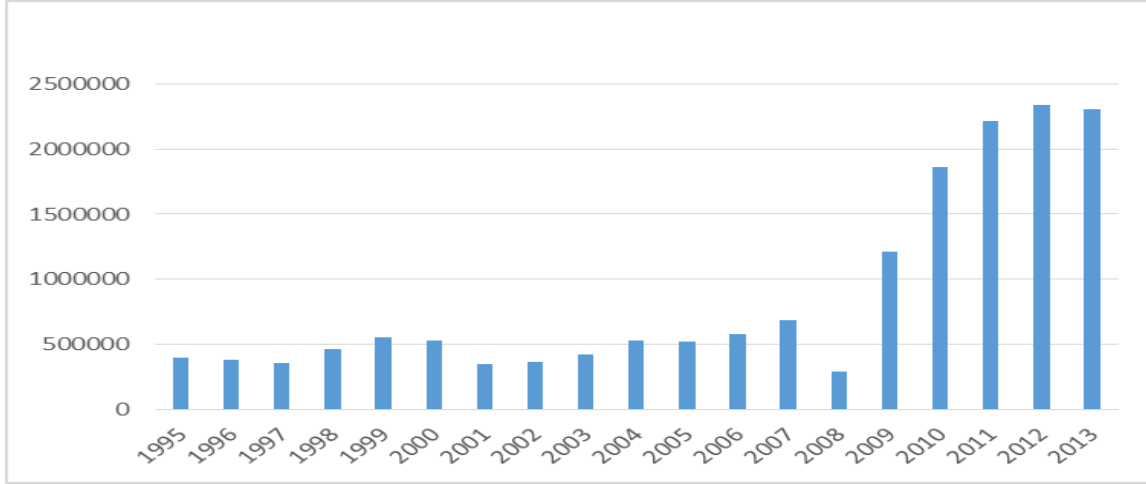
مساهمة أنشطة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة. (بالآلاف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
531483	421093	364551.6	348858	527184	551629	464775	360077	380643.6	400913
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2307595.3	2336343.5	2214433	1858777	1212864	291551	689787	577621	525074.4	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-4)

مساهمة أنشطة قطاع التجارة في القيمة المضافة. (بالآلاف دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

من خلال الشكل البياني السابق يظهر أن أعلى نسبة مساهمة لقطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة كان في العام 2012 وبلغت مساهمته 2336343.5 دولار بينما كانت أقل نسبة مساهمة في العام 2008 وبلغت مساهمته 291551 دولار أما في عامي 2012-2013 كان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمة قطاع التجارة الخارجية في القيمة المضافة وكما هو ملاحظ من خلال الشكل السابق أن مساهمة قطاع التجارة الداخلية في القيمة المضافة كانت أقل ما يمكن في العام 2008 وذلك لما شهده من إجراءات للاحتلال الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فهو المتحكم الأول في حركة المعابر والحوافز في الضفة الغربية والتي تؤثر جميعها على حركة التجارة الداخلية.

4.8.2.2 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي :

يلعب القطاع الخاص الفلسطيني دوراً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يقصد به "مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة"، وسوف يتم التطرق إلى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وهي قطاع الزراعة، والصناعة، والإنشاءات، والتجارة، والنقل، والوساطة المالية.

أ- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

وينقسم هذا القطاع إلى قسمين هما الزراعة والثروة السمكية، ويلعب كل منهما دوراً هاماً في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على القطاع الزراعي ويعتبر هو النشاط

الاقتصادي الأول كباقي اقتصاديات الدول النامية والجدول والشكل البياني التاليين يوضحان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (4-17)

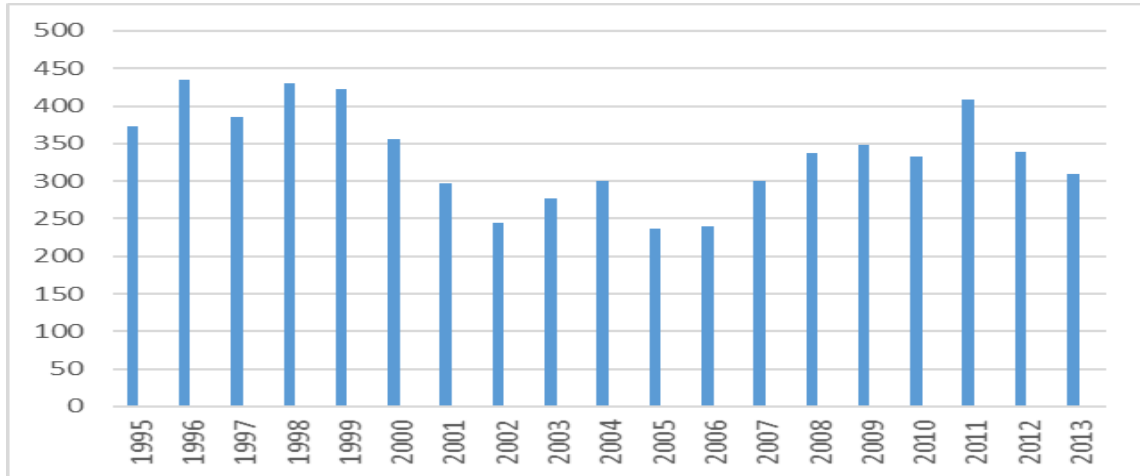
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
300	276.3	244.7	297.1	356.1	422	430.8	385	435.3	372.8
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
309.9	339.1	408.7	332.9	347.5	336.9	299.6	240.4	236.1	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-5)

مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل السابق أن اسهام القطاع الزراعي متذبذب بين السنوات المختلفة حيث كان أكبر اسهام له في العام 1996 حيث بلغ 435.3 مليون دولار وأنه منذ سنوات الانقسام في تذبذب واضح وذلك بسبب الانقسام وأن قطاع غزة شهد ثلاث حروب متواصلة وبسبب الاغلاق المستمر للمعابر وكان أدنى مساهمة له في العام 2005 حيث بلغت نسبة مساهمته 236.1 مليون دولار.

بالنسبة لباقي الأعوام فقد كانت مساهمته جيدة ويعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه يعاني من إجراءات الاحتلال الاسرائيلي من مصادرة للأراضي، والتحكم في مصادر المياه مما يضعف قدرة القطاع الزراعي على القيام بعمله وبالتالي تضعف قدرته على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالشكل الكافي.

ب- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحها الجدول والشكل

التاليين:

الجدول (4-18)

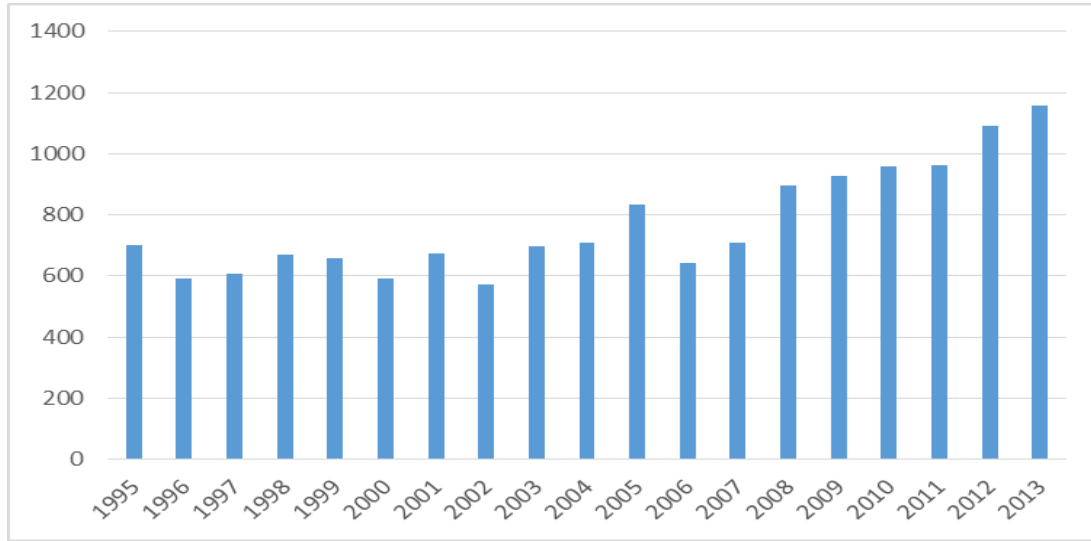
مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
707.6	696.9	572.4	673.9	591.5	659.3	671.5	607.5	592.1	702
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
1,158.50	1,091.60	963.3	956.6	925.9	894.5	710.2	643.6	831.8	707.6

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-6)

مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل البياني أن مساهمة قطاع الصناعة كان في العام 2013 الأعلى حيث بلغت حوالي 1158.50 وأقل نسبة مساهمة في العام 2002 حيث بلغت حوالي 572.4 مليون دولار ولكن من الملاحظ من خلال الشكل البياني السابق الهبوط الذي حدث في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بفعل أحداث انتفاضة الأقصى التي شهدتها هذه الأعوام والتي كان فيها عام 2002 هو العام الأكثر انخفاضا في مساهمة القطاع الصناعي .

ج- مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي :

ويعتبر قطاع الإنشاءات من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن كبيرة وقد جاءت على النحو التالي:

الجدول (4-19)

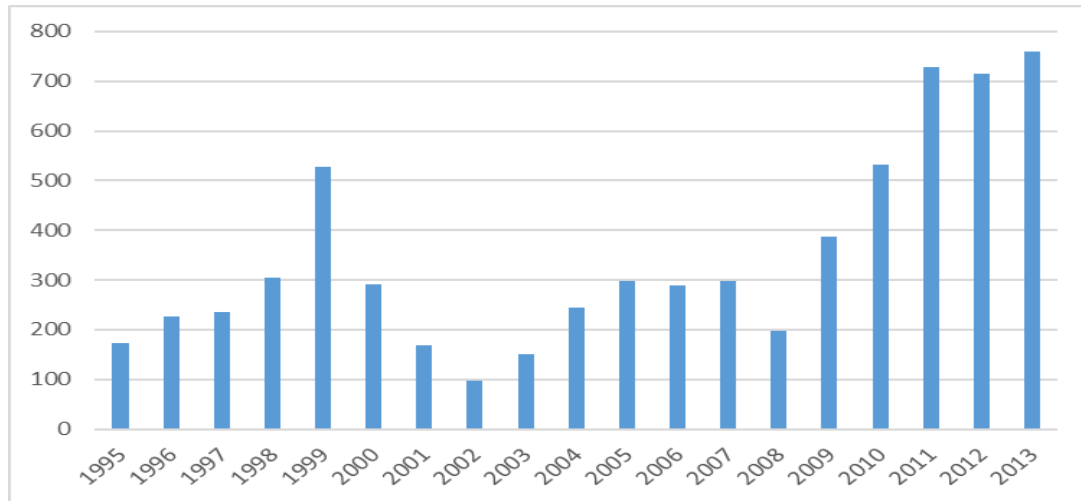
مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
245.3	150.8	97	167.4	290.2	527.9	303.6	236.2	225.7	174
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
758.7	715.1	728.5	533	387	198.1	298.9	289.8	297.7	245.3

المراجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-7)

مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يظهر من خلال الشكل البياني السابق الضعف الذي يسود قطاع الإنشاءات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن مساهمته كانت تتراوح ما بين 100 مليون دولار إلى 708 مليون دولار والتي كانت أعلى نسبة مساهمة له في عام 2013 بينما كانت أقل نسبة مساهمة له عام 2002 حيث بلغت مساهمته 97 مليون دولار فقط ومن الممكن تفسير الضعف الذي يسود قطاع الإنشاءات في المساهمة في الناتج المحلي لما يصيب هذا القطاع من أزمات يخلقها الاحتلال الإسرائيلي من قطع لمواد البناء، ومصادرة الأراضي وخاصة في الضفة الغربية.

د- مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي :

ويقصد هنا بقطاع التجارة كلاً من تجارة الجملة وتجارة التجزئة وكانت مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي كما يلي :

الجدول (4-20)

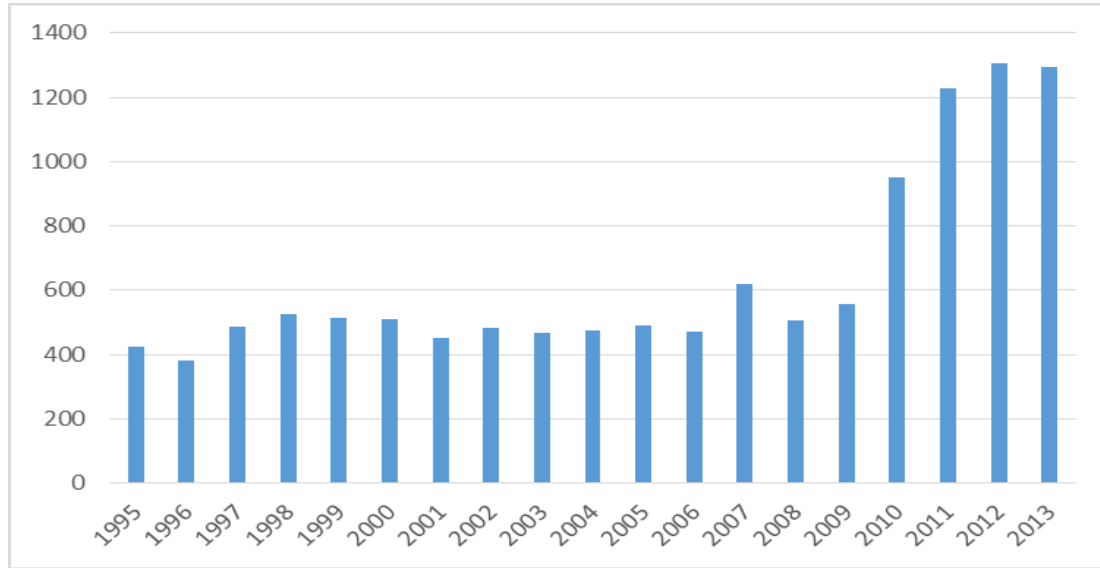
مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
475.2	466.7	483.5	452.1	507.9	515.3	524.9	487.1	379.4	425
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
1,295.10	1,304.90	1,228.10	950.5	555.5	506.7	619.3	470.7	490.7	475.2

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-8)

مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر : إعداد الباحثة

يظهر من خلال الشكل السابق أن قطاع التجارة يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من مساهمة قطاع الإنشاءات حيث أن حركة التجارة في فلسطين تعتبر نشطة بشكل أكبر من نشاط الإنشاءات وكانت أعلى نسبة مساهمة لقطاع التجارة في عام 2012 حيث كانت تقدر نسبة مساهمته 1304.90 مليون دولار تقريباً ومع ذلك تعتبر مساهمته أعلى بقليل من مساهمة قطاع الإنشاءات .

من الجدير بالذكر أن حركة التجارة الداخلية هي الأكثر نشاطاً من حركة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن التجارة الخارجية فيها مشكلة كبيرة وهي عدم القدرة على التصدير إلى الخارج بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي في حركة السلع المصدرة من الأراضي الفلسطينية للخارج .

هـ - مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي:

مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي تظهر من خلال الجدول والشكل البياني التاليين :

الجدول (4-21)

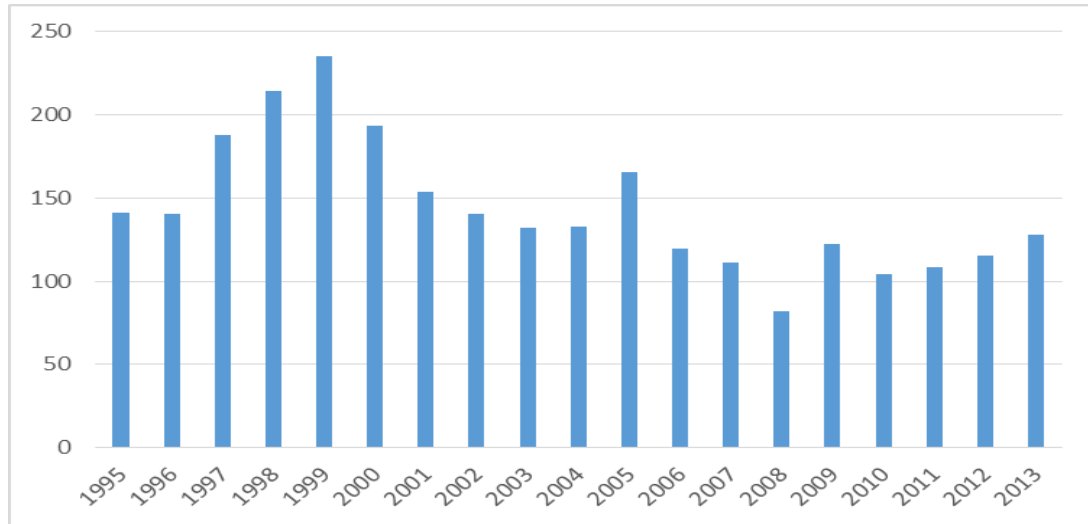
مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
132.7	132.1	140.4	153.4	193.3	235.1	214.6	187.6	140.2	141.3
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
127.6	115.1	108.5	104.4	122.4	81.9	111.4	119.4	165.6	132.7

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-9)

مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل أن أعلى نسبة مساهمة كانت في 1999 حيث بلغت 235.1 مليون دولار وأدنى نسبة مساهمة كانت في العام 2008 حيث بلغت 81.9 مليون دولار .

ويرجع سبب ضعف مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والتي تعتبر فيها الحواجز الإسرائيلية المعيق الأكبر لحركة النقل والاتصالات، هذا بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والذي يساهم في عدم القدرة على تطوير قطاع النقل والاتصالات.

و- مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي:

ويضم قطاع الوساطة المالية عدة نشاطات ومؤسسات منها: شركات الوساطة المالية، والبنوك وسلطة النقد، وشركات الصرافة والتي تعتبر جميعها قطاع خاص فيما عدا سلطة النقد التي تعتبر قطاع عام فهي بمثابة البنك المركزي لفلسطين ولذلك نعتبر أن مساهمة سلطة النقد من المفترض استثنائها من الجدول التالي، والجدول والشكل التاليين يوضحان مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (4-22)

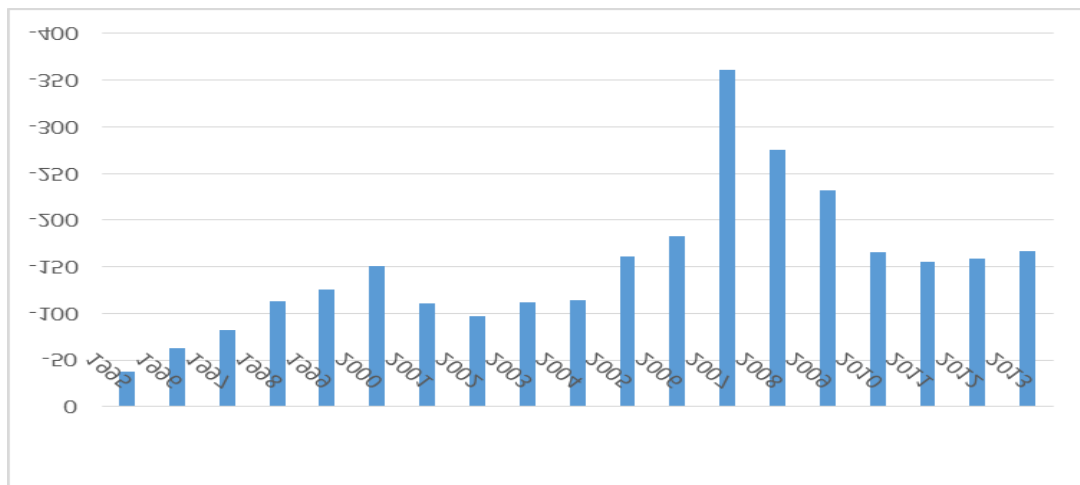
مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي (بالمليون دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
-114.4	-111.3	-97.1	-111.1	-150.2	-125.5	-112.6	-82.5	-62.7	-37
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
-166.2	-158.7	-155	-165.9	-231.9	-275.2	-360.5	-183	-160.5	-114.4

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-10)

مساهمة قطاع الوساطة المالية في الناتج المحلي (بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

ويلاحظ من الشكل السابق ان مساهمة قطاع الوساطة المالية تعتبر مساهمة سالبة وضعيفة ويرجع هذا الضعف الذي يعاني منه قطاع الوساطة المالية إلى أن هذا القطاع المصرفي أو المالي لا يستطيع التحكم بمقدارته بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وغياب العملة الوطنية، وكذلك وجود الاتفاقيات الاقتصادية التي لها بعض الآثار السلبية على هذا القطاع.

4.8.2.3 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التكوين الرأسمالي الثابت :

يساهم القطاع الخاص الفلسطيني في التكوين الرأسمالي الثابت والذي يقصد به " ما يمتلكه المنتجون مطروحا منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية، " وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة ومساهماتها في التكوين الرأسمالي الثابت .

أ- مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي الثابت

ويتضمن عدة أنشطة تم التطرق لها سابقا عند الحديث عن مساهمته في القيمة المضافة، والجدول والشكل التاليين يوضحان مساهمة قطاع النقل في التكوين الرأسمالي الثابت:

الجدول (4-23)

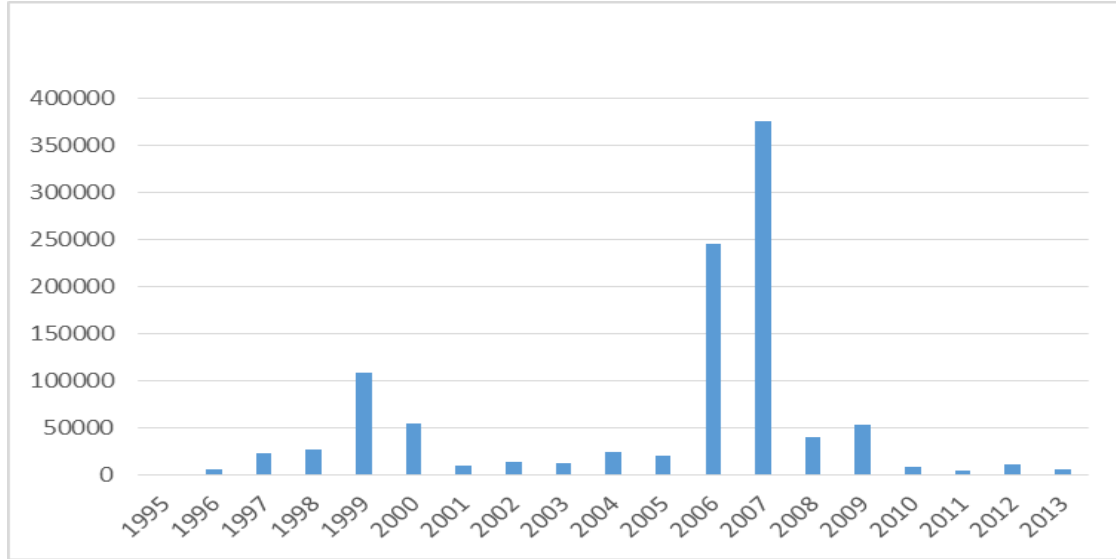
مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي. (بالآلاف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
24344	13128	13196.7	9741.2	54187	108399	27591	23415	5295.3	1205.3
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
5874.2	11550.2	4232.7	8556.0	53771.8	39581.7	374963	245153	20225.5	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-11)

مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي. (بالآلاف دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من خلال الشكل السابق أعلى نسبة مساهمة كانت في العام 2007 حيث بلغت 374963 ألف دولار ولكن السمة العامة هي انخفاض مساهمة قطاع النقل والتخزين في التكوين الرأسمالي ويرجع هذا الضعف إلى تحكم الاحتلال بالمعابر الفلسطينية وإلى تحكمه في حركة النقل، ونشرها للحواجز في كل مدن الضفة الغربية والتي تتحكم بها وتغلقها في كثير من الأوقات مما يضعف قدرة قطاع النقل والاتصالات على زيادة استثماره .

ب- مساهمة قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي الثابت :

الجدول (4-24)

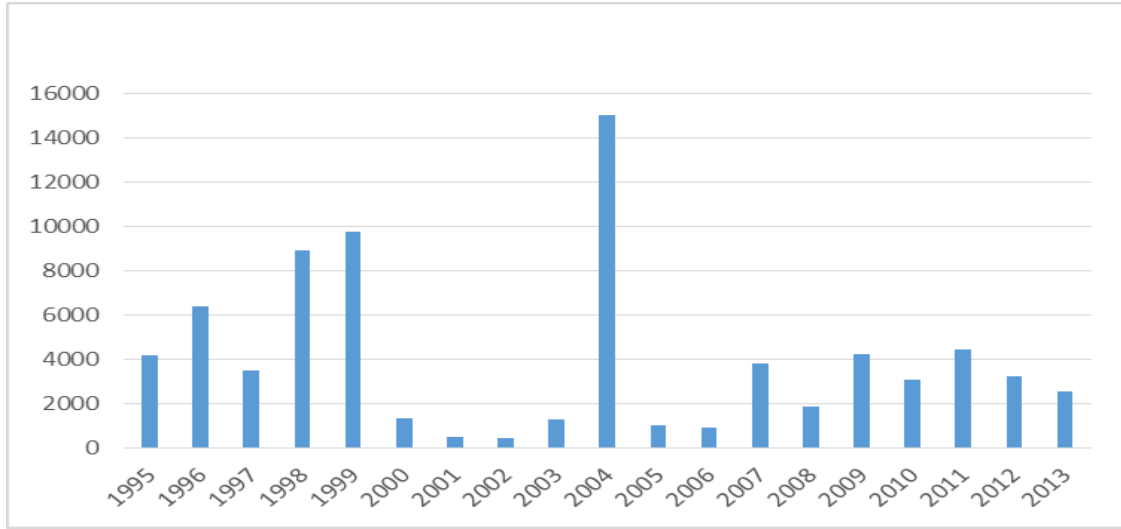
مساهمة قطاع الانشاءات في التكوين الرأسمالي. (بالآلف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
15000	1313.2	429.6	509.3	1324.7	9736.8	8893.5	3497.5	6380.6	4157.6
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2537.2	3256.5	4441.8	3057.7	4254.9	1893.3	3804	897.1	1029.5	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إصدارات متعددة.

الشكل (4-12)

مساهمة قطاع الانشاءات في التكوين الرأسمالي. (بالألف دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل ان مساهمة قطاع الانشاءات في العام 2004 كانت الأعلى حيث بلغت 15000 ألف دولار والعام 2002 كانت الأقل على الاطلاق بسبب انتفاضة الأقصى .

ج- مساهمة القطاع الصناعي في التكوين الرأسمالي الثابت :

وكما ذكرنا يتكون القطاع الصناعي من عدة أنشطة تعمل فيه منها: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وفيما يلي الجدول والشكل البياني يوضحان مساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت

الجدول (4-25)

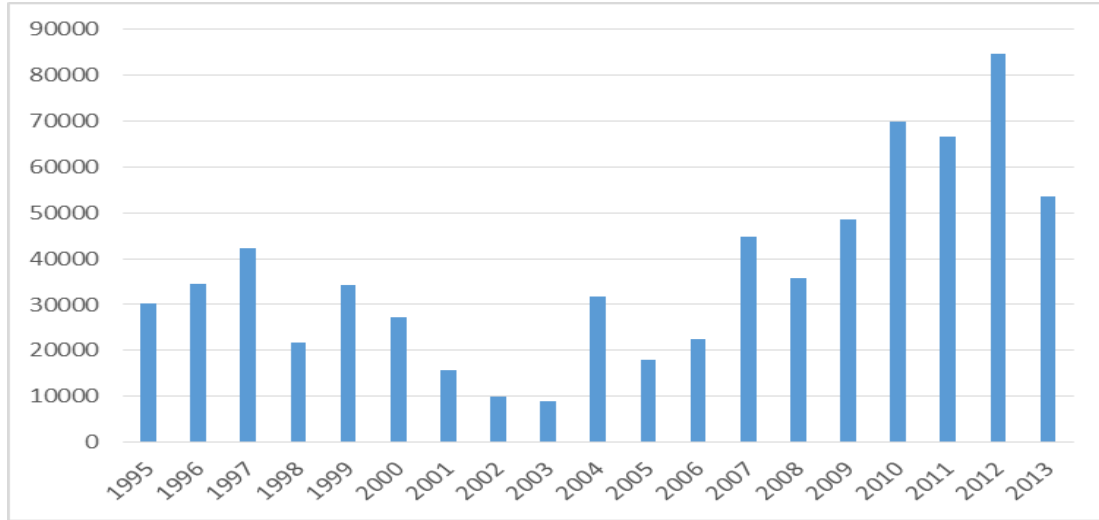
مساهمة قطاع الصناعة في التكوين الرأسمالي. (بالألف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
31693	8933.2	10016	15589.6	27247	34242	21816	42390	34451.3	30319
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
53508.2	84659.5	66632.1	69822.9	48647	35668	44849	22361	18048.2	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اصدارات متعددة.

الشكل (13-4)

مساهمة قطاع الصناعة في التكوين الرأسمالي. (بالآلاف دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

ويلاحظ هنا من خلال الشكل السابق أن القطاع الصناعي يعتبر من أكثر القطاعات مساهمة في التكوين الرأسمالي الثابت على الرغم من المساهمة القليلة التي كانت في عامي كانت 2002-2003 بسبب أحداث انتفاضة الأقصى وعدم قدرة القطاع الصناعي على زيادة استثماره في هذه الفترة، حيث أنه قد تأثر بشكل كبير لدرجة أنه لم يكن قادراً على الصمود في وجه الهجمة الشرسة للاحتلال الإسرائيلي على كافة القطاعات الاقتصادية .

د- مساهمة قطاع التجارة الداخلية في التكوين الرأسمالي الثابت :

يساهم قطاع التجارة الداخلية في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال الجدول والشكل البياني التاليين :

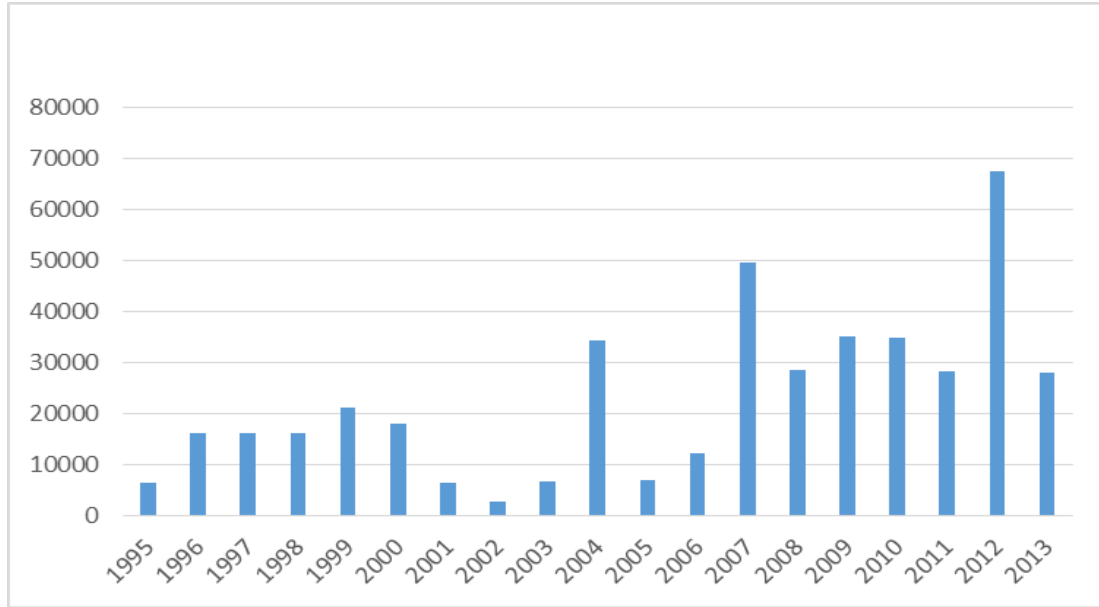
الجدول (26-4)

مساهمة قطاع التجارة في التكوين الرأسمالي. (بالآلاف دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
34345	6596	2760	6478.5	17934	21235	16068	16244	16187.1
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
28018.1	67392.7	28262.2	34904.8	35094.6	28656.5	49647	12294.7	

الشكل (4-14)

يوضح مساهمة قطاع التجارة في التكوين الرأسمالي (بالآلاف دولار)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل السابق أن أعلى نسبة مساهمة لقطاع التجارة في التكوين الرأسمالي كانت في العام 2012 حيث كانت تجارة الانفاق هي المسيطرة في العام الذي تولى فيه الرئيس المصري السابق.

4.8.2.4 مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في استيعاب القوى العاملة :

يعتبر استيعاب القوى العاملة إحدى المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ويعتبر القطاع الخاص الفلسطيني أحد القطاعات المساهمة في استيعاب عدد من القوى العاملة الفلسطينية، وذلك من خلال ما يحتويه القطاع الخاص بداخله من قطاعات مختلفة تساهم جميعها في استيعاب عدد من العاملين، كما سنرى:

أ- مساهمة أنشطة النقل والتخزين في استيعاب القوى العاملة :

تعتبر أنشطة النقل والتخزين والاتصالات إحدى النشاطات التي تساهم في استيعاب عدد من القوى العاملة الفلسطينية، والجدول والشكل التالي يوضحان عدد العاملين في هذه الأنشطة:

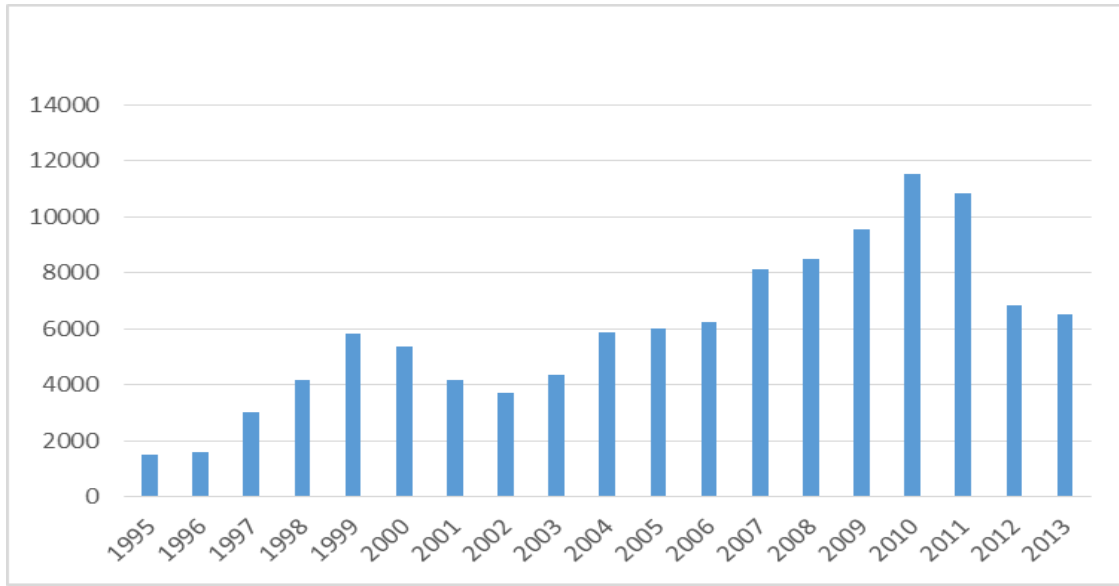
الجدول (4-27)

مساهمة قطاع النقل والتخزين في استيعاب القوى العاملة . (بالآلف)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
5860	4329	3720	4161	5352	5813	4174	3006	1582	1477
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
6521	6849	10821	11535	9568	8492	8105	6239	6002	5860

الشكل (4-15)

مساهمة قطاع النقل والتخزين في استيعاب العمالة. (بالآلف)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل ان العام 2010 هو الأعلى في استيعاب القوى العاملة حيث بلغت 11535 ألف عامل .

ب- مساهمة قطاع الإنشاءات في استيعاب القوى العاملة :

يساهم قطاع الإنشاءات في استيعاب عدد ليس بالقليل من القوى العاملة الفلسطينية وذلك نظراً لأن قطاع الإنشاءات يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، والجدول والشكل التاليين يوضحان مساهمة قطاع الإنشاءات في العمالة:

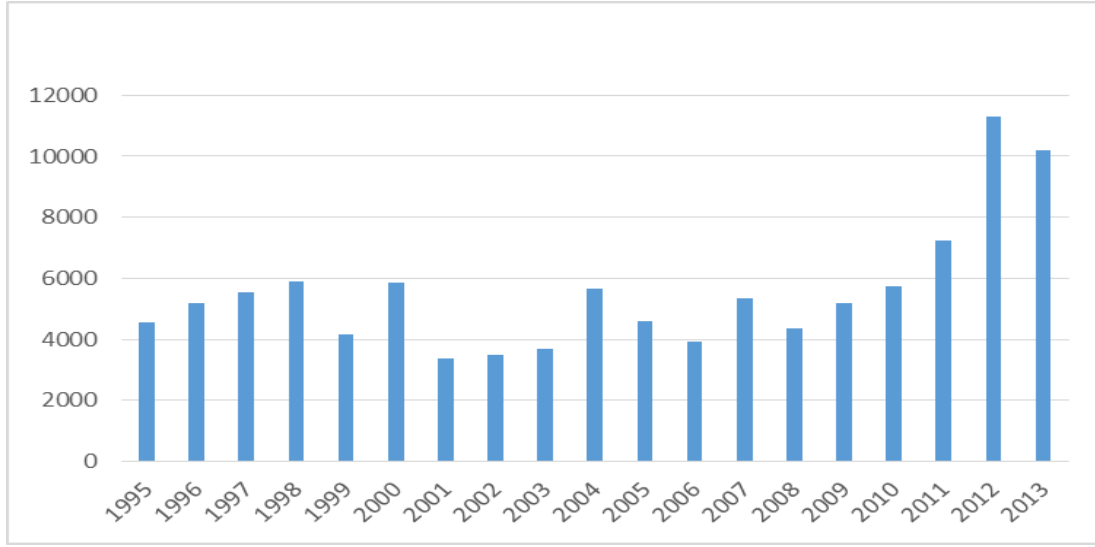
الجدول (4-28)

مساهمة قطاع الانشاءات في استيعاب العمالة. (بالآلف)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
5662	3693	3505	3362	5864	4153	5911	5538	5169	4557
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
10177	11290	7222	5754	5199	4354	5355	3908	4600	

الشكل (4-16)

مساهمة قطاع الانشاءات في استيعاب العمالة. (بالآلف)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل أن النسبة الأعلى من مساهمة قطاع الانشاءات في استيعاب القوى العاملة في العام 2012 حيث بلغت 11290 مليون عامل .

ج- مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب القوى العاملة :

يعتبر القطاع الصناعي الفلسطيني من القطاعات التي تساهم في استيعاب العمالة أيضاً، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

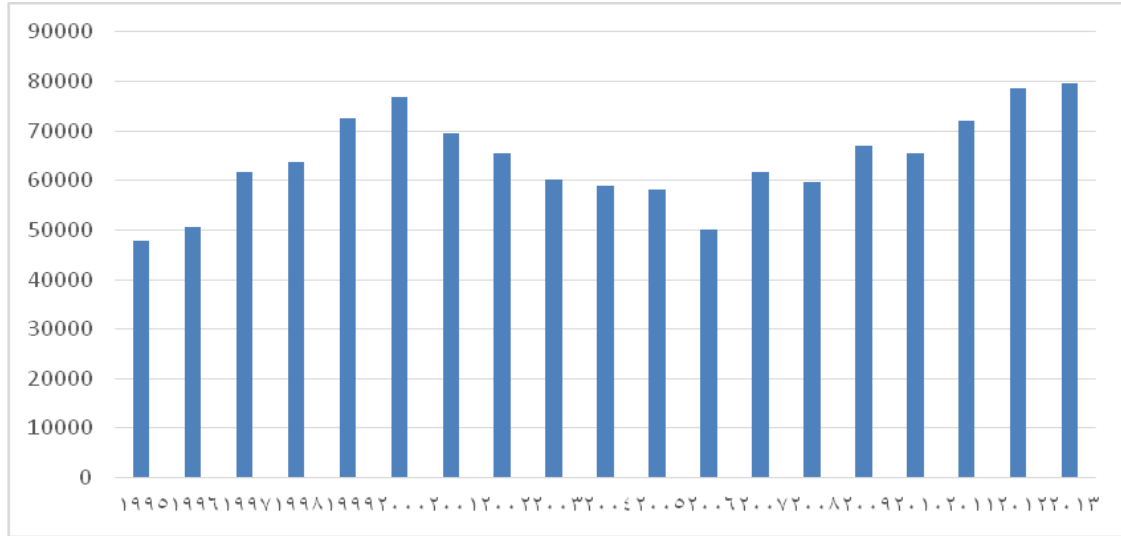
الجدول (4-29)

مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب العمالة. (بالآلف)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
58979	60185	65526	69569	76918	72660	63748	61775	50690	47814
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
79566	78724	72022	65538	67052	59641	61688	49990	58242	

الشكل (4-17)

مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب العمالة. (بالآلاف)



المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل أن العام 2013 هو الأعلى في استيعاب القوى العاملة حيث بلغت مساهمته 79566 ألف عامل.

د- مساهمة قطاع التجارة الداخلية في استيعاب القوى العاملة :

يساهم أيضاً قطاع التجارة في استيعاب الكثير من الأيدي العاملة كما يتضح بالجدول والشكل التاليين :

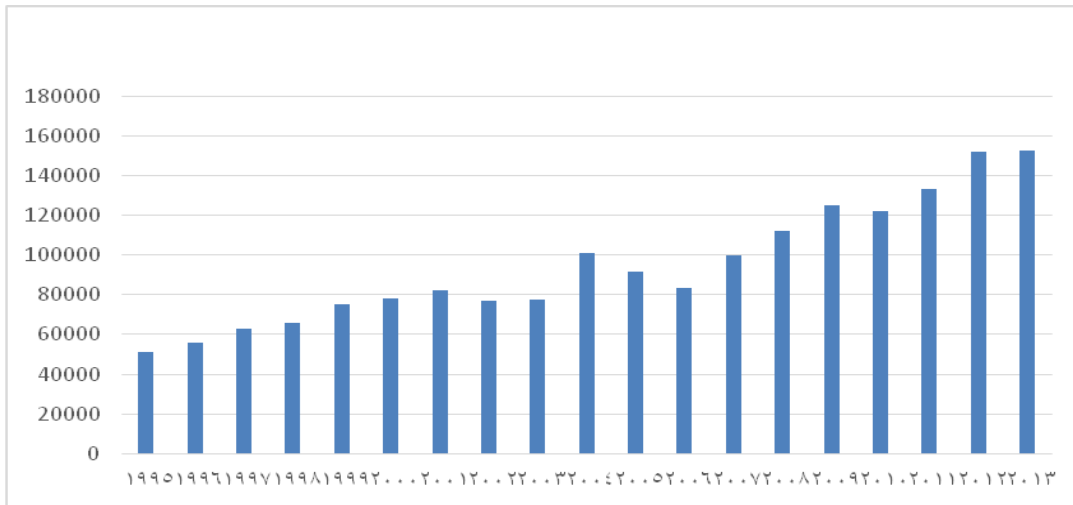
الجدول (4-30)

مساهمة قطاع التجارة في استيعاب العمالة. (بالآلاف)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
100852	77476	76874	82488	78172	75207	65879	63042	55941	51210
2005	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
91598	152765	152034	133156	121864	125033	112107	99680	83312	91598

الشكل (18-4)

ساهمة قطاع التجارة في استيعاب العمالة. (بالألف)



المصدر: إعداد الباحثة

من الشكل يلاحظ أن العام 2013 هو الأعلى في استيعاب القوى العاملة بتغير طفيف عن العام 2012 حيث بلغت حوالي 152765 ألف عامل وكانت بالعام 2012 حوالي 152034 ألف عامل.

ويلاحظ أنه من خلال ما سبق أن القطاع الخاص الفلسطيني له دور مهم في التنمية الاقتصادية وذلك بالنظر للمؤشرات التي تطرقنا إليها فهو لديه دور كبير في استيعاب عدد من القوى العاملة مما يعمل على التخفيف من مشكلة البطالة، والحد كذلك من مشكلة الفقر واللدان يعتبران من أهم المؤشرات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم، كما ظهر أن له مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي، كما أن القطاع الخاص له عدة نقاط قوة تميزه في الاقتصاد الفلسطيني، ولكن له في المقابل مجموعة من النقاط السلبية التي تؤثر على أدائه والتي من الواجب العمل على التغلب عليها لكي يتم النهوض بالقطاع الخاص .

كما ظهر من خلال المبحث الأثر الواضح والسلبى على القطاع الخاص نتيجة إجراءات الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي من أهمها القطاع السياحي، والصناعي، والزراعي، والتجاري، والتي جميعها تعتبر قطاعات حيوية في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي فإن القطاع الخاص الفلسطيني تأثر رغم الدور الذي يلعبه في الاقتصاد بالعديد من الأمور التي يجب العمل على حلها من أجل زيادة دور القطاع الخاص في التشغيل، وفي الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات التي تم التطرق لها.

4.9 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية في فلسطين :

تعتبر أدبيات التنمية المالية أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PC/GDP) مؤشر معبر عن التطور المالي كونه يقيس مدى مساهمة البنوك المرخصة في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على تطور النظام المصرفي وكفاءته في جمع المعلومات ومراقبة المديرين، وتوزيع المخاطر فضلاً عن تعبئة الادخار وتسهيل عمليات التبادل بشكل يساهم ايجاباً في عملية النمو الاقتصادي .

وقد أبرز بيك ولفين (2004)(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،ص78) أن قسمة الائتمان سنوياً على الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يسفر عن قياس غير دقيق بسبب التضخم لأن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متغير أرصدة بينما الناتج المحلي الإجمالي متغير تدفقات وتستخدم المعادلة التالية لحساب نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي :

$$PC/GDP_t = [(PC_t/IPC_t + PC_{t-1}/IPC_{t-1}).05]/[GDP_t/IPC_t].100$$

PC: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

IPC: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في نهاية السنة.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (31-4) يبين تطور PC/GDP في فلسطين (1996 - 2013)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
PC/GDP %		13.04	16.32	19.86	21.59	22.44	24.22	21.13	21.50
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PC/GDP %	23.28	26.45	24.21	20.28	20.14	20.78	21.77	23.54	23.83

يتضح من خلال الجدول (31-4) التزايد المستمر لنسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت في العام 1997 وهي بدايات نشوء السلطة 13.04% وأخذت هذه النسبة في الارتفاع حتى وصلت في العام 2002 إلى 24.22% رغم أنها من سنوات الانقضاة الثانية ولكن قد يفسر أن القطاع الخاص قد أقبل على الاقتراض وقد كان اقتراض استهلاكي وليس انتاجي فيلاحظ أن قدراً كبيراً من التوسع للائتمان المقدم إلى القطاع الخاص تم استخدامه لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الحالي بدلاً من استثماره لتعزيز تراكم رأس المال ولزيادة الإمكانيات الاستهلاكية في المستقبل . ولما كان انخفاض معدلات الاستثمار يشكل عقبة رئيسية للنمو الاقتصادي ، فإنه يجب على الحكومة والبنك المركزي (سلطة النقد)

التصدي للتحيز الراهن المعادي لقيام المصارف بتقديم القروض من أجل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية وذلك بسبب تشددها في الحصول على ضمانات أو قلة خبرة الموظف في تقديره للمشاريع ذات الربحية .

ويلاحظ تذبذب هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض وقد وصلت إلى أعلى قيمة لها على الإطلاق في العام 2006 حيث وصلت إلى 26.45% وأخذت قيمة الائتمان بالانخفاض تدريجياً من بعد العام 2006 حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها في العام 2009 حيث كانت 20.14% وبعد ذلك استمرت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بالارتفاع التدريجي حتى وصلت في العام 2013 إلى 23.83%، وبشكل عام نجد أن هذه النسب منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة وهذا يدل على ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص الاستثماري فهناك ضرورة لتوجيه التسهيلات الائتمانية إلى زيادة رأس المال وتجنب استخدامها للانفاق الاستهلاكي .وعليه يمكن القول بأن النظام المصرفي الفلسطيني لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص كما ينبغي .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل اظهار دور القطاع المصرفي الفلسطيني حيث تناولنا التطور التاريخي للقطاع المصرفي وهيكلية هذ القطاع من حيث أنواع البنوك وتحدثنا عن المؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني مروراً على تطور منح التسهيلات الائتمانية وتوزيعاتها من حيث النوع، ومن حيث المنطقة الجغرافية، ومن حيث العملة، وعلى حسب القطاعات الاقتصادية .

ولأن النظام المصرفي له دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية فقد حاولنا التطرق إلى قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية من خلال عدة قنوات : قناة عرض النقد وتوفير السيولة، قناة حشد المدخرات، قناة تأثير وارتباط القطاع المصرفي وبورصة فلسطين .

وتناول الفصل واقع القطاع الخاص الفلسطيني بدءاً بالمراحل الأساسية التي عاشها الاقتصاد مروراً باتفاقية باريس وتطرقنا لنقاط الضعف والقوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني وأخيراً دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من حيث مساهمته بالقيمة المضافة، ومساهمته بالنتائج المحلي الإجمالي، وبالتكوين الرأسمالي الثابت .

الفصل الخامس

التحليل القياسي لتقدير أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في فلسطين

5.1 مقدمة

5.2 منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

5.2.1 بيانات الدراسة

5.2.2 نموذج الدراسة

5.2.3 آلية المعالجة الإحصائية

5.2.4 المنهج القياسي والاساليب الإحصائية المستخدمة

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

5.3.2 نتائج تحليل مصفوفة الارتباط

5.3.3 نتائج تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي

5.3.4 نتائج تشخيص نموذج الدراسة

5.3.5 التحليل والتفسير الاقتصادي

5.4 خلاصة الفصل

5.1 مقدمة:

سيتم في هذا الفصل تناول منهجية الدراسة والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها في عملية تقدير نموذج الدراسة، حيث تسعى الباحثة إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذي القرار وصانعي السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعاملات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي. وتستعرض الباحثة في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لبيان أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني للفترة 1996-2013. حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5.2 منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

5.2.1 بيانات الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة بالبيانات الكمية التي تصف متغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2013)، وكانت جميع هذه البيانات متوفرة لجميع المتغيرات خلال فترة الدراسة، وكذلك قامت الباحثة بإنشاء بيانات متغير وهمي جديد يعبر عن الأوضاع السياسية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة. وتم الحصول على باقي بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والتي سيأتي شرحها بالتفصيل، من بيانات ثانوية منشورة من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5.2.2 نموذج الدراسة

تم صياغة نموذج انحدار متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) على النحو التالي:

النموذج

$$\text{Log GDP}_t = \beta_0 + \beta_1 \log \text{PC}_t + \beta_2 \log \text{I}_t + \beta_3 \log \text{G}_t + \beta_4 \text{D} + \varepsilon_t$$

تأثير المتغيرات المستقلة على GDP

$$\beta_1 > 0 \quad \beta_5 < 0 \quad \beta_2 > 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0$$

حيث أن:

: الحد الثابت.

$\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: تعبر عن معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة.

ε_t : الخطأ العشوائي.

النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات وهي كما يلي:

المتغير التابع:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، (عوامل الانتاج المحلية) وبغض النظر عن توزيع هذا الانتاج محليا أو خارجيا .خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2014، ص 57).

المتغيرات المستقلة :

PC/GDP : الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من المصارف المرخصة العاملة في فلسطين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تقيس العمق المالي كأحد جوانب التنمية المالية .(تقرير البنك الدولي، 2013، ص23).

G : الإنفاق الحكومي

يتألف من وحدات الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى جانب صناديق الضمان الاجتماعي التي تفرضها وتسيطر عليها تلك الوحدات وتشمل كذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج إنتاجا غير سوقي وتسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسة الوحدات

الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2014، ص 51)

أ: الاستثمارات الكلية:

يتكون من قيمة استحوذات المنتجين لمنتجات جديدة وقائمة من الأصول المنتجة ناقص قيمة تصرفهم في الأصول الثابتة لنفس النوع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2014، ص 41).

D : متغير الأوضاع السياسية:

هو متغير وهمي تم إدراجه في النموذج لدراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الفلسطيني حيث تم إعطاء السنوات (1996-2000)، (2003-2006) القيمة 0 للدلالة على وجود استقرار سياسي خلال هذه الفترات، بينما الفترة (2001-2002) أعطيت الرقم 1 للدلالة على عدم الاستقرار السياسي بسبب انتفاضة الأقصى، والفترة (2007-2013) أعطيت القيمة 1 لأنها تمثل عدم الاستقرار بسبب أحداث الانقسام الداخلي.

الإشارات المتوقعة للنموذج:

المتغير	I	GDP _{t-1}	G	PC/GDP	DUM
الإشارة المتوقعة	+	+	+	+	-

5.2.3 آلية المعالجة الإحصائية

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013، وبذلك يكون عدد المشاهدات 18 مشاهدة بشكل سنوي.

5.2.4 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

5.2.4.1 الأساليب الوصفية:

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

5.2.4.2 مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix):

هي مصفوفة مربعة يتم بها عرض معاملات الارتباط بين كل زوج من أزواج المتغيرات، وفي هذه الدراسة تم استخدام طريقة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب معاملات الارتباط الخطية البسيطة وقياس قوتها بين كل زوج من أزواج متغيرات الدراسة، حيث أنه من المعلوم أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (-1 إلى 1) وتشير إشارة المعامل إلى نوع الارتباط حيث الإشارة السالبة تعني وجود ارتباط عكسي بينما الإشارة الموجبة تعني وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، وكلما اقتربت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين وكلما اقتربت القيم المطلقة لمعامل الارتباط للصفر دل ذلك على ضعف الارتباط بينهما (Dougherty,2001,P12).

5.2.4.3 الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (أكثر من واحد)، وتفسر هذه العلاقة الدالية على أنها علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغيراً في المتغير التابع (عطية، 2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار الخطي المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً بينما المتغيرات المستقلة ممكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي - اسمي أو رتبي- (فهمي، 2005م، ص640)، ويتم تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد باستخدام العديد من الطرق الإحصائية ومن أشهرها طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square-OLS

5.2.4.4 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرّة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati، 2004، 65-63 p):

- ✓ المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- ✓ الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- ✓ تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity).

- ✓ استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- ✓ عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها. كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. وفيما يلي تقدم الباحثة عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

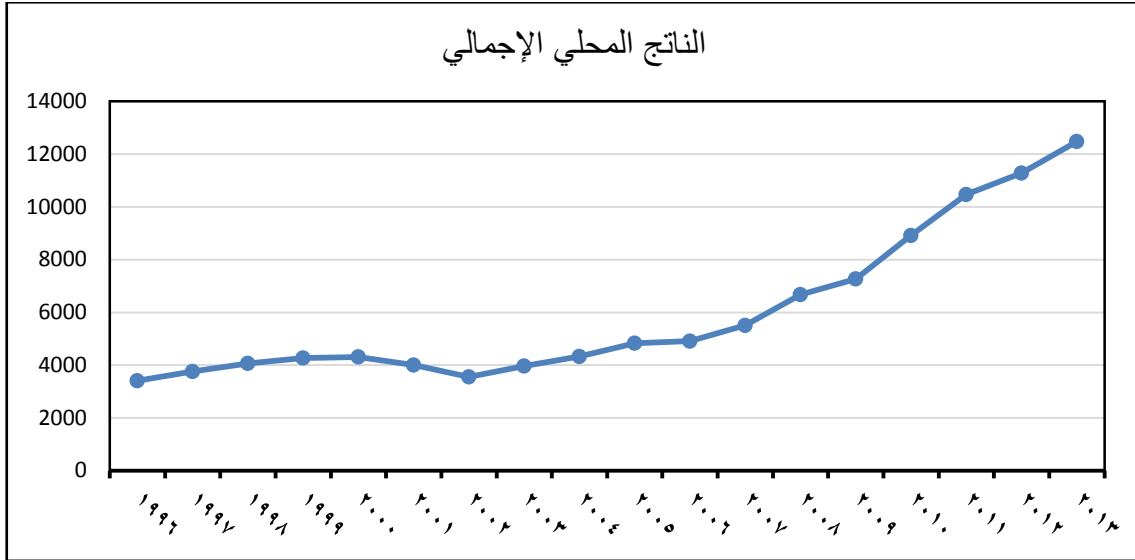
جدول (5-1) المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي بالمليون دولار

أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متغيرات نموذج الدراسة
12476.0	3409.6	2882.7	6000.1	الناتج المحلي الاجمالي
3487.7	1072.1	958.4	2160.1	الإنفاق الحكومي
2775.4	930.5	479.5	1498.9	التكوين الرأسمالي
3106.4	401.9	722.5	1342.8	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من خلال الجدول رقم (5-1) أن متوسط الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بلغ (6000.1) مليون دولار بانحراف معياري (2882.7) مليون دولار، كما وبلغت أقل قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (3409.6) مليون دولار وكان ذلك في عام 1996م في حين أن أكبر قيمة بلغت (12476) دولار وكان ذلك عام 2013م. ومن خلال الشكل البياني (5-1) و يتضح أن هناك تزايد مستمر في الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة (1996-2013).

الشكل (5-1) الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2013).

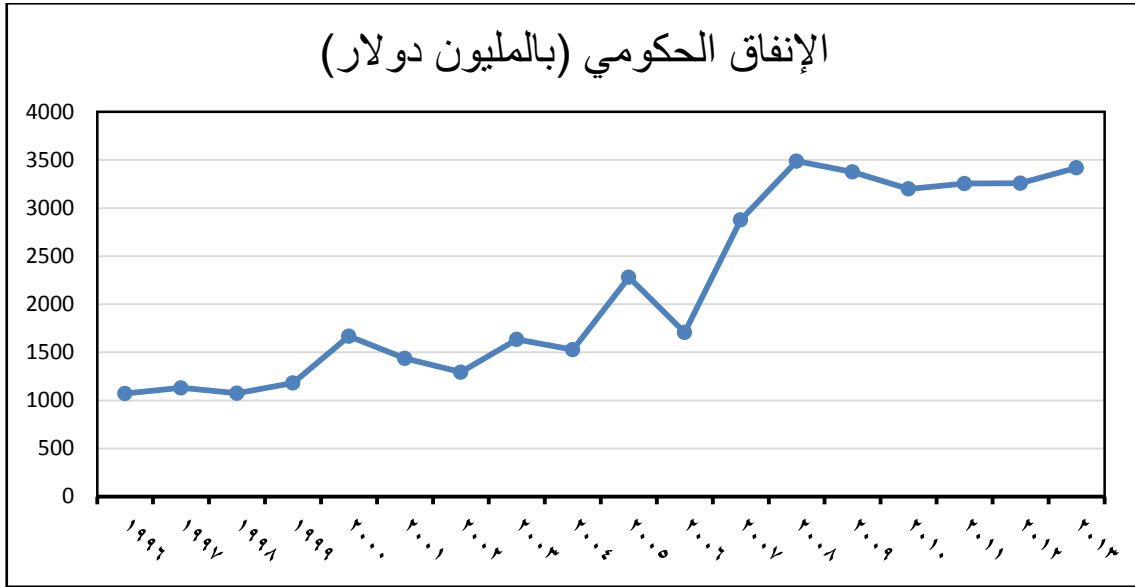


المصدر: إعداد الباحثة

الإنفاق الحكومي:

يتضح من خلال الجدول رقم (5-1) أن متوسط إجمالي الإنفاق الحكومي للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة بلغ (2160.1) مليون دولار بانحراف معياري (958.4) مليون دولار، كما وكانت أقل قيمة للإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1072.1) مليون دولار وكان ذلك في عام 1996م بينما بلغت أكبر قيمة للإنفاق الحكومي (3487.7) مليون دولار وكان ذلك في عام 2008م. كما ويتضح من خلال الشكل رقم (5-2) أنه من بداية فترة الدراسة حتى عام 2000م كان هناك استقرار في الإنفاق الحكومي إلا أنه في أواخر العام 2000م وتزامناً مع بدء انتفاضة الأقصى نلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي حتى عام 2001م، بينما بعد ذلك نلاحظ تزايد في الإنفاق الحكومي استمر حتى عام 2005م، ثم بعد ذلك حدث تناقص في الإنفاق الحكومي في العام 2006م تزامناً مع أحداث الانقسام، ومن ثم عاد إجمالي الإنفاق الحكومي للتزايد من بداية عام 2007م حتى نهاية عام 2008م، بعد ذلك عاد الإنفاق الحكومي للاستقرار من عام 2009م حتى نهاية فترة الدراسة 2013م.

شكل رقم (2-5) يوضح الإنفاق الحكومي بالمليون دولار

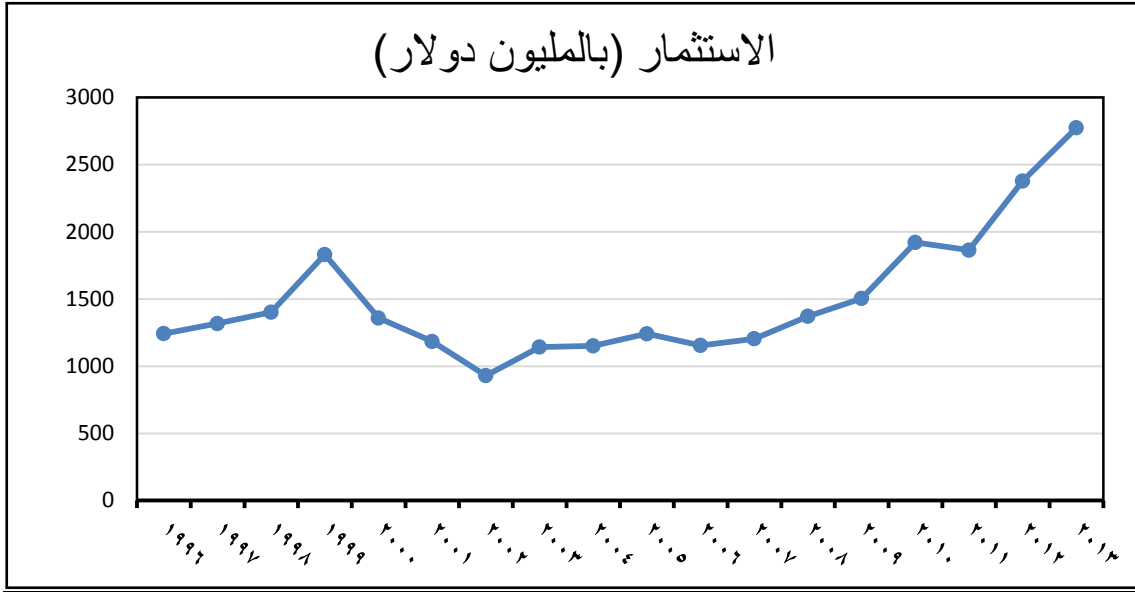


المصدر: إعداد الباحثة .

التكوين الرأسمالي (الاستثمار):

يتضح من خلال الجدول رقم (1-5) أن متوسط التكوين الرأسمالي بلغ خلال فترة الدراسة (1498.9) مليون دولار بانحراف معياري (479.5) مليون دولار، كما وبلغت أقل قيمة للاستثمار خلال فترة الدراسة (930.5) مليون دولار وكان ذلك في عام 2002م، بينما بلغت أكبر قيمة للاستثمار (2775.4) مليون دولار وكان ذلك في عام 2013م. كما ويتضح من خلال الشكل رقم (3-5) أنه من بداية فترة الدراسة حتى عام 2000م كان هناك استقرار في الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني إلا أنه في أواخر العام 2000م وتزامناً مع بدء انتفاضة الأقصى نلاحظ تناقص في الاستثمار حتى عام 2002م، بينما بعد ذلك نلاحظ أن الاستثمار عاد للاستقرار من عام 2003م حتى أواخر عام 2009م، ثم بعد ذلك حدث تزايد في عام 2010م تبعه تناقص في الاستثمار في عام 2011م ثم عاد للتزايد حتى وصل أعلى قيمة له في نهاية فترة الدراسة 2013م.

شكل (3-5) يوضح الاستثمار بالمليون دولار

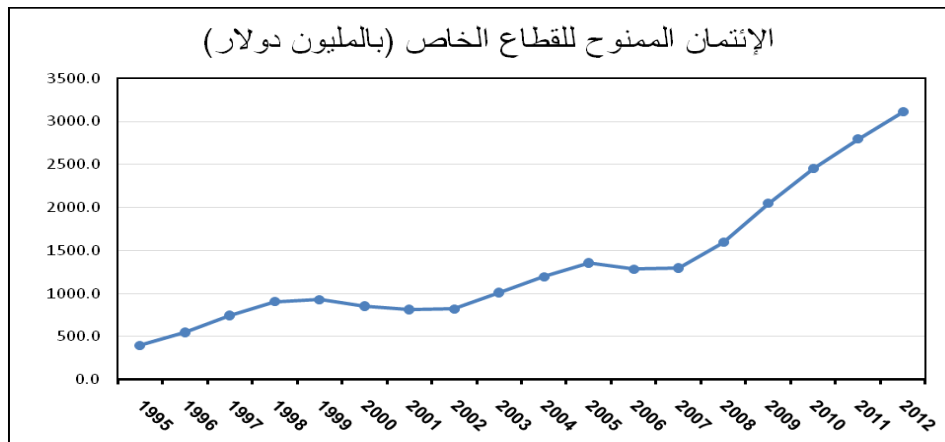


المصدر: إعداد الباحثة

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

يتضح من خلال الجدول (1-5) أن متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغ خلال فترة الدراسة (1342.8) مليون دولار بانحراف معياري (722.5) مليون دولار، كما وبلغت أقل قيمة للائتمان خلال فترة الدراسة (401.9) وكان ذلك في عام 1996م، في حين أن أعلى قيمة للائتمان بلغت (3106.4) وكان ذلك في عام 2013م. كما ويتضح من خلال الشكل (5-5) أن هناك تزايد مستمر في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة.

الشكل (5-5) يوضح حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من (1996-2013)



المصدر: إعداد الباحثة

5.3.2 نتائج تحليل مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (2-5) عبارة عن مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض، حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل زوج من المتغيرات، لقياس درجة ونوع ارتباط المتغيرات مع بعضها البعض، حيث يتضح من خلال الجدول أن معاملات ارتباط المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) مع كل متغير من المتغيرات المستقلة، ويلاحظ من خلال الجدول أن ارتباط جميع المتغيرات (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي (الاستثمار)) بالمتغير التابع كان ارتباط طردي، كما كانت جميع معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع قوية ودالة إحصائية عند مستوى 0.05. وهذا يشير لقوة العلاقة المتزامنة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يجب الإشارة هنا إلى أن معامل ارتباط بيرسون يقيس الارتباط أو العلاقة المباشرة والمتزامنة بين المتغيرات.

جدول (2-5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الائتمان	التكوين الرأسمالي	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	البيان	
			1.00	معامل الارتباط	الناتج المحلي الإجمالي
			-	الاحتمال	
		1.00	0.846	معامل الارتباط	الانفاق الحكومي
		-	0.000	الاحتمال	
	1.00	0.589	0.883	معامل الارتباط	التكوين الرأسمالي
	-	0.010	0.000	الاحتمال	
1.00	0.856	0.821	0.983	معامل الارتباط	الائتمان
-	0.000	0.000	0.000	الاحتمال	

3.3.3 نتائج تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي

1. الخطوة الأولى

الجدول رقم (3-5) يبين نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يدرس تأثير المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، التسهيلات الائتمانية) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). حيث يتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.97) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما مقداره 97% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي، كما يلاحظ أن تأثير جميع المتغيرات كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى

0.05، باستثناء المتغير الوهمي الذي يعبر عن الاستقرار السياسي فلم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (3-5)

نتائج تقدير نموذج الدراسة بإدخال المتغيرات الاقتصادية المحددة

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار "t"	القيمة الاحتمالية "P-Value"
Log(G)	0.289*	0.090	3.21	0.0068
Log(I)	0.580*	0.095	6.12	0.0000
Log (Pc)	0.262*	0.084	3.12	0.0081
Dummy	0.064	0.050	1.28	0.2230
Constant	0.311	0.619	0.50	0.6237
R-Square = 0.98 , Adjusted R-square = 0.97, DW = 1.57				

*معنوي عند مستوى 5%

5.3.4 نتائج تشخيص نموذج الدراسة

تشخيص نماذج الخطوة الأولى:

أ. استقلال حدود الخطأ (البواقي)

استقلال حدود الخطأ أو خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو نماذج الخطوة الأولى من هذه المشكلة باستخدام اختبار (DW) واختبار (LM) والجدول (4-5) يوضح نتائج هذه الاختبارات، حيث كانت نتائج اختبار (DW) تشير لمنطقة لا حسم بمعنى أن الاختبار لم يستطيع عن يعطي قرار واضح حول وجود ارتباط ذاتي أو لا، بينما كانت نتائج اختبار (LM) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة، كما وأشارت.

جدول رقم (4-5)

نتائج اختبارات التحقق من الارتباط الذاتي في بواقي نموذج الدراسة

النتيجة	LM-test		النتيجة	DW-Test		
	P-value	statistic		du	dl	DW
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.6161	0.97	منطقة لا حسم	2.06	0.71	1.57

ب. مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

تم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ (البواقي) للصفر باستخدام اختبار (One Sample T-test) وكانت النتائج تشير لأن نتيجة الاختبار كانت تشير لقبول الفرضية العدمية التي تشير لأن

متوسط بواقي النموذج يساوي الصفر عند مستوى دلالة إحصائية 0.05. والجدول رقم (5-5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5-5)

نتائج اختبارات التحقق من مساواة متوسط بواقي نموذج الدراسة للصفر

T-Test		
P-value	t-value	Mean
1.0000	-1.06 ⁻¹³	-1.62 ⁻¹⁵

ج. التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير لأن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أعلى من 0.05 وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعاً طبيعياً لنموذج الدراسة، والجدول رقم (5-6) يوضح ذلك.

جدول رقم (5-6)

نتائج اختبارات التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة

Jarque-Bera	
P-value	Statistic
0.9639	0.073

د. تجانس حدود الخطأ

شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فكانت النتائج تشير لأن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية حيث القيمة الاحتمالية المحسوبة أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ متجانسة، والجدول (5-7) يوضح ذلك.

جدول رقم (5-7)

نتائج اختبارات التحقق من تجانس تباين بواقي نماذج الخطوة الأولى

Breusch-Pagan-Godfrey-test	
P-value	Statistic
0.4206	3.89

د. الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

تم حساب معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة المدرجة بنموذج الدراسة، فكانت النتائج تشير لعدم وجود تداخلات خطية بين المتغيرات المستقلة حيث كانت قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المدرجة بالنموذج لا تزيد عن 10 وهذا مؤشر على عدم وجود تداخلات خطية خطيرة بالنموذج، والجدول (5-8) يوضح ذلك.

جدول رقم (5-8)

نتائج اختبار التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد في نموذج الدراسة

المتغيرات	VIF
Log(G)	5.28
Log(I)	2.23
Log (Pc)	6.56
Dummy	2.03

5.3.5 التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج النموذج المقدر:

من الناحية الاقتصادية كل المعاملات موافقة للنظرية الاقتصادية، بما فيها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر العمق المالي، فالناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بتأثير هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم (الاستثمار) قد بلغت (0.580) وكانت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا بدوره يعني زيادة الاستثمار بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 5.80% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى. ونجد أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم (الإنفاق الحكومي) بلغت (0.289) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 10% في سنة ما ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.89% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ أن تأثير الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من تأثير الإنفاق الحكومي وذلك بسبب زيادة نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات في الموازنة حيث تمثل الرواتب العبء الأكبر من إجمالي النفقات ونظراً لقلّة الموارد المالية يتم إضفاء أولوية للنفقات التشغيلية وتغطية الرواتب أكثر مما تخصصه الموازنة للنفقات التطويرية وبالتالي الإنفاق لا يؤثر بصورة كبيرة على الناتج المحلي لأن معظمه استهلاكي وليس إنتاجي، بينما نجد أن الاستثمار يؤثر بصورة أكبر بسبب تأثير المضاعف والذي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة

أكبر ، نجد أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) قد بلغت (0.262) وكانت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا بدوره يعني أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 2.62% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

يبين التحليل الإحصائي لنتائج التقدير أن الاستثمار والإنفاق الحكومي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص في فلسطين خلال الفترة (1996-2013) يفسروا الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 97% وحسب النظرية الاقتصادية فإن الاستثمار والإنفاق الحكومي يؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي . ووجدنا أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي يعبر عن التنمية المالية والذي كان أيضا وفقا للنظرية الاقتصادية مؤثراً لكن النتيجة كانت مطابقة للواقع الاقتصادي الفلسطيني فتأثيره في الناتج ليس كبيراً مما يعني أن هناك انخفاض إلى حد ما بكفاءة وفعالية الوساطة المالية في رفع معدلات الادخار ونتاجية رأس المال وعلى التحسن النوعي والكمي في الخدمات المالية وفي تكاليف المعاملات .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 مقدمة

6.2 نتائج الدراسة

6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي

6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي

6.3 التوصيات

6.3.1 التوصيات الموجهة للباحثين

6.1 مقدمة :

تناولت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والكمي أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، كما قدمت الدراسة تحليلاً إحصائياً من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل توضيح أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب النظري والقياسي، كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

6.2 نتائج الدراسة

6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي :

- 1- تسببت ممارسات الإحتلال الاسرائيلي وسياساته خلال الفترة (1996-2013) في التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الاسرائيلي.
- 2- عند اختيار موضوع تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الفلسطيني على النمو الاقتصادي، تم إبراز دور النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وتبيان كافة الجوانب المتعلقة بتنمية وتطوير القطاع المالي من خلال الوقوف على ماهية التنمية المالية، والمؤشرات المستخدمة في قياسها، والعوامل المؤثرة عليها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وقد كان هدفنا هو إبراز العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي من خلال اختبار تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في فلسطين .
- 3- إن وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة، يعد أمراً رئيسياً ومن المتطلبات الضرورية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار إذ نتطلع في فلسطين إلى تحديث وعميق وتقوية أنظمتنا المالية، في الوقت الذي نسعى فيه إلى تقليل احتمالات التعرض للمخاطر المالية الداخلية وتعرضها للمخاطر الخارجية.
- 4- النظام المالي يقوم بمجموعة من المهام الحيوية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعتبر وظيفة الربط بين أصحاب العجز والفائض المالي أهمها، وغالباً ما تكون العلاقة بين الطرفين غير مباشرة وهو ما يجعل نظام التمويل نظاماً غير مباشر يقوم على الوساطة المالية للبنوك وبذلك يصبح النظام المصرفي محدد رئيسي لتراكم رأس المال الذي يعتبر ثاني أهم محدد رئيسي للنمو الاقتصادي.
- 5- وعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت عدة دراسات أكدت أن النظام المالي المتطور والفعال يعتبر الركيزة الأساسية لحدوث نمو أسرع وأكثر استدامة فبدأ الاهتمام بتنمية القطاع المالي من خلال تطوير القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات

وتكاليف المعاملات ونوعية الخدمات المالية وكميتها وكفاءتها مما يعزز من تراكم رأس المال الذي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي وبالنظر لعدم وجود مقاييس موحدة لقياس للتطور المالي يتم الاعتماد على المتغيرات المالية والنقدية وفي مقدمتها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

6- أثبتت دراسات عديدة العلاقة الايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي دون اتجاه العلاقة السببية وتسعى الحكومات لتبني عدة سياسات لتعزيز تنمية وتطوير النظم المالية مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل المؤسسية الاقتصادية المالية التي من شأنها تؤثر سلبا أو ايجابا على تطور النظم المالية.

6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي.

- 1- تبين من نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وبين التكوين الرأسمالي والذي يعتبر نموه من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي
- 2- أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي ولكن اتضح أن تأثيره ليس عميقا مما يعني انخفاض نسبة العمق المالي في فلسطين حيث بلغت (0.262) وكانت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا بدوره يعني أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 2.62% وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

6.3 التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين، وهو ما يطابق النظرية الاقتصادية ويطابق الواقع الاقتصادي الفلسطيني المعاش، وعلى ضوء هذه النتيجة تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل أكبر للقطاع المصرفي في تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب وهو إحداث نمو اقتصادي في فلسطين، وأهم هذه التوصيات ما يلي:

1. سلامة السياسة الائتمانية المتبعة من قبل سلطة النقد إذ أن انخفاض نسب العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني تتطلب الاستمرار في سياسة التوسع الائتماني مع الحفاظ على استقرار وسلامة القطاع المصرفي، حيث شهدت التسهيلات الائتمانية نموا بمختلف المقاييس بالتزامن

- مع تراجع ملحوظ في نسب التعثر المصرفي، إضافة إلى مكانة المراكز المالية للمصارف من ناحية كفاية رأس المال، وكذلك قدرتها على الصمود في وجه المخاطر النظامية المختلفة.
2. يستدل من المعطيات حول نسبة السكان إلى عدد الفروع والمكاتب، إلى ضرورة استمرار سلطة النقد في سياسة تشجيع المصارف على التفرع في مختلف المناطق الفلسطينية، فقد أثبتت المقاييس العالمية المتمثلة بنسبة توزيع السكان إلى عدد الفروع، وكذلك نسب التركيز محسوبة بمؤشر هيرفندال، بأن سياسة سلطة النقد في هذا المجال هي سياسة سليمة ويمكن المضي بها قدماً، حتى تصبح النسب المشار إليها قريبة من النسب السائدة في دول الجوار.
3. في ظل الدور الاقتصادي الذي تقوم به المصارف المركزية في الدول المتقدمة، ومحاولة تلك المصارف لعب دور أكثر تأثيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فإنه من الممكن لسلطة النقد لعب دور مشابه من خلال استهداف قطاعات اقتصادية معينة بأسعار فائدة تفضيلية لتلك القطاعات.
4. بالرغم من غياب العملة الوطنية ومحدودية قدرة سلطة النقد على التدخل في أسعار الفائدة في السوق الفلسطيني إلا أن التأثير في حساسية هوامش أسعار الفائدة السائد في فلسطين وتلك السائدة في مواطن العملات الأصلية قد تكون أداة متاحة وفعالة أمام سلطة النقد لضبط حجم الائتمان المحلي، وتعزيز استقرار وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني.
5. في ظل غياب العملة الوطنية، فلا يزال هناك هامش أمام سلطة النقد لمراقبة سوق صرف العملات المستخدمة في فلسطين، ذلك من خلال مراقبة الهامش بين سعر البيع والشراء لكل عملة مما يسهم في الحفاظ على سلامة تلك السوق ويزيد من ثقة الجمهور.

6.3.1 التوصيات الموجهة للباحثين:

- بناءً على ما احتوت عليه هذه الدراسة، وبناءً على النتائج المتوصل إليها تأكد اعتقادنا بالأهمية البالغة في مواصلة طريق البحث في هذا الموضوع، فأبينا إلا أن نقدم فيما يلي مواضيع وإشكاليات نراها جديرة بالبحث والتحليل في دراسات لاحقة، فنقدم البعض منها:
1. مؤشرات العمق المالي وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني.
 2. التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني.
 3. دور القطاع المصرفي في إدارة السيولة في الاقتصاد الفلسطيني.
 4. أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

وتشتمل على :

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية:

◀ الكتب العربية :

1. باس، كريستوفر، لوز، برايان، دايقيز، لزالي، معجم الاقتصاد، (ترجمة، الأيوبي، عمر) 2005.
2. بدوي، أحمد زكي، محمود، يوسف، معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003.
3. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود عبد الرزاق، محمود) دار المريخ للنشر، 2006.
4. حجير، محمد مبارك، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .
5. الحسيني، عرفان تقي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، 1999.
6. حشيش، عادل احمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004.
7. حميدات، محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1996.
8. الحناوي، محمد، عبد السلام، السيدة، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
9. خلف، فليح حسن، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2004.
10. رشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
11. رمضان، زياد، جودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2003.
12. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف-استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان-الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

13. ساكس، جيفري، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، (ترجمة، كريم، سمير، محي الدين، محمود) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996.
14. سويفي، عبد الهادي عبد القادر، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، من دون دار نشر، القاهرة، 2006.
15. الشمري، ناظم محمد، النقود والمصارف، الزهران للطباعة والنشر، عمان، 2006 .
16. شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990 .
17. شيحة، مصطفى، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصري والبورصات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998 .
18. الطرش، الطاهر، تقنيات البنوك-دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك - الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004.
19. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
20. عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل الكلي والتنمية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
21. عبد الرحمان، ابتهاج، إدارة البنوك التجارية، جامعة القاهرة، 2000.
22. عبد العزيز، سمير محمد، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.
23. عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
24. عزت، فرح، الاستثمارات الاجنبية والتنمية الاقتصادية، جامعة الازهر، القاهرة، 1999.
25. عوض الله، زينب، الفولي، أسامة محمد، أساسيات النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
26. فايز، الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 1985.
27. قدي، عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

28. كامل، حسن خضير، دور القروض في التنمية، المطبعة الشبابية، بيروت، 2000.
29. كوهين، ماثيير، النظم المالية والتمويلية (ترجمة، الخزامي، عبد الحكيم) الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
30. لطفي، علي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.
31. محمد، محمود، مبارك، عبد النعيم، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1985.
32. مصطفى، أحمد فريد، حسن، سهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
33. ناشد، سوزى عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
34. الناقا، أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية-مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، 2001.
- ← رسائل الماجستير والدكتوراة
35. الزين، منصور، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة الكويت، 2006.
36. شيخ، عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الادخار- دراسة حالة اليمن- 2009.
37. ضو، على خليفة" بعنوان أداء السوق المالي وقطاع البنوك والنمو الاقتصادي في البلاد العربية. 2000.
38. قندوز، عبد الكريم، نورين، بومدين، دور الحوكمة في الحد من التعثر المصرفي، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2007.
39. محمد، شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 2006.
40. الفراء (2012) : "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)".
41. مقداد، حلس (2005): "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين".

← أوراق بحثية منشورة ومؤتمرات

42. إصدارات سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الأعداد، 85-6.
43. باكر، مصطفى : قضايا التحرير المالي والتمويل والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، 2009.
44. برو كوبانكور، فاسيلي، هولدن، بول: التنمية المالية والحد من الفقر-قضايا ومدلولات السياسات بشأن الدول النامية وتلك السائرة للتحوّل لاقتصاد السوق، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.
45. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي، 2013.
46. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989.
47. بيتر. ج. مونثيل: التمويل والرفاهية والنمو، الندوة الثالثة لمعهد الدراسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي بعنوان (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، 2005.
48. الجالودي، بسام " الائتمان المصرفي في الاردن وأثره على الاستثمار للفترة (1979-1997) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت المفرق الاردن 2001
49. الدرس، وفاء، تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك يحميها من الانهيارات المالية، ورقة بحثية مقدمة للمعهد العربي للتخطيط، المجلد الثامن، 2009.
50. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2007.
51. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010.
52. سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي، العدد، 22، 2007.
53. سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي، العدد، 27، 2011.
54. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013
55. سوزان كرين وآخرون : التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقال منشور على موقع الكتروني <http://rcweb.luedld.net/rc2.htm>
56. شامية، عبدالله " الائتمان المصرفي وأثره على الانتاجية في الاقتصاد الليبي مجلة بحوث اقتصادية عربية المجلد الاول، العدد الاول، القاهرة مصر 1989.
57. شامية، عبدالله " أثر التسهيلات الائتمانية وأثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني مجلة اباحث اليرموك المجلد 5 العدد 3 اريد الاردن 1989.

58. شلبي، ماجدة أحمد، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، بحث مقدم لمؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، 2002.
59. الشورجي، مجدي، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثامن، 2006.
60. الطباع، ماهر (2009)، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة، صحيفة القدس، 2009/8/8.
61. الطباع، ماهر (2010)، جراء الحصار خسائر غزة في نهاية 2011.
62. طه، عمرهاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2013
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=83149>
63. عطية، عبد القادر الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
64. العمر، ابراهيم، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية (1980-2005) ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2008.
<http://www.kantakji.com/economics.aspx>
65. عودة، سيف (2011)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
66. فريز، زياد التطور المالي والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاردن، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثالثة لمعهد الدراسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، 2005.
67. فضيلي، عبد الحليم، الإصلاح المالي والمصرفي، المسار والأولويات، مقال منشور على موقع الكتروني.
<http://www.bramjent.com/>
68. فهمي، محمد شامل، الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005م.

69. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتجاهات الاقتصادية وآثارها سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا - العدد 3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005. دراسة منشورة على موقع الكتروني .
<http://www.escwa.un.org/about/gov/session25/maina.asp?lang=a&menuID=24>.
70. محي الدين، محمود، من التنمية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، سلسلة أوراق بحثية، 2001.
71. مصطفى، تملغاننت، الإصلاح المالي وأثره على قطاع العدالة، مقال منشور على موقع الكتروني. <http://arabic.mjjustice.dz>. / 30-11-2014.
72. المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، 2003.
73. المهاني، محمد خالد، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، بحث علمي أعد ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2007.
74. مولاه، وليد، دور القطاع التمويلي في التنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2009.
75. الناقية، أحمد أبو الفتوح، أثر عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر، ورقة بحثية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2009.
76. نوفل، أسامة (2003)، الحسابات القومية الفلسطينية تحليل المؤشرات، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المعلومات الفلسطيني.
77. الوزير، جهاد (2012)، ندوة علمية بعنوان التطورات المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي الفلسطيني في ضوء الازمة المالية العالمية، 2012/1/3.
78. عودة (2013) بعنوان: "القطاع الخاص ودوره بالتنمية الاقتصادية (1995-2013)".
79. عابد، محمد، (2014)، سياسات السلامة الكلية: المطبقة والمتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية.

80. الناقة، احمد أبو الفتوح (2009)، أثر عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر، بجامعة الملك عبد العزيز.

← مواقع الانترنت

81. موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

82. موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bodurtha, S., Measuring Transactions costs: The Brokers View," in Trading Strategies and Execution costs, by Institute of Chartered Financial Analysts (New York: Institute of Chartered Financial Analysts, 1987) .
2. Bodurtha, S., Measuring Transactions costs: The Brokers View," in Trading Strategies and Execution costs, by Institute of Chartered Financial Analysts (New York: Institute of Chartered Financial Analysts, 1987).
3. Dougherty, Christopher, **Introduction to Econometrics**, Third Edition, Oxford, 2001.
4. Fry, M., Money, interest, and Banking in Economic Development, 2nd ed., (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1995).
5. Gujarati, **basic economics**, forth the McGraw-Hill companies, 2004.
6. IMF, International Financial Statistics (IFS), (Washington, D.C.), various issues.
7. King, R., and Levine, R. "Finance, Entrepreneurship, and growth-Theory and Evidence," Journal of Monetary Economics, Vol. 32, No. 3, Dec. 1993.
8. Lynch, D., and Norton, B., " Asian Financial Markets: Growth and Implications." CMBF Conference Paper, No. 2 (Sydney: Macquarie University, 1992).
9. -McKinnon, R, Money and Capital in Economic Development (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1973.
10. North, D., "Institutions, Transactions costs and Economic Growth," Economic Inquiry, Vol.25, No.3, (July 1987).

- 11.R. Mackinnon "Financial Liberalization and Economic Development a Reassessment of Interest Rate Policies in Aisa and Latin America " Oxford Review of economic policy " 1989.
- 12.Shaw, E., Financial Deepening in Economic Development (New York: Oxford University Press, 1973.

الملاحق

ملحق رقم (1)

تقدير النموذج بادخال جميع المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: LOG(GDP)

Method: Least Squares

Date: 11/23/15 Time: 19:23

Sample: 1996 2013

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(G)	0.289896	0.090232	3.212798	0.0068
LOG(I)	0.580070	0.094821	6.117541	0.0000
LOG(PC)	0.261972	0.083913	3.121952	0.0081
DUMMY	0.063682	0.049765	1.279653	0.2230
C	0.311139	0.619223	0.502467	0.6237

R-squared	0.976407	Mean dependent var	8.607951
Adjusted R-squared	0.969147	S.D. dependent var	0.421501
S.E. of regression	0.074036	Akaike info criterion	-2.138384
Sum squared resid	0.071258	Schwarz criterion	-1.891059
Log likelihood	24.24546	Hannan-Quinn criter.	-2.104281
F-statistic	134.5011	Durbin-Watson stat	1.568254
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2)

معامل تضخم التباين

Variance Inflation Factors

Date: 11/23/15 Time: 23:26

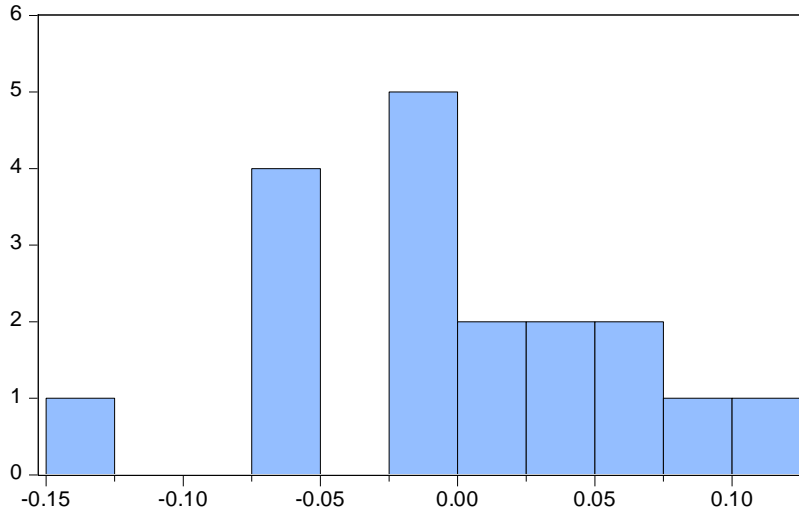
Sample: 1996 2013

Included observations: 18

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(G)	0.008142	1541.756	5.282431
LOG(I)	0.008991	1563.400	2.234790
LOG(PC)	0.007041	1158.794	6.560847
DUMMY	0.002477	4.066308	2.033154
C	0.383437	1259.141	NA

ملحق رقم (3)

اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1996 2013	
Observations 18	
Mean	-1.62e-15
Median	-0.002056
Maximum	0.123893
Minimum	-0.144599
Std. Dev.	0.064743
Skewness	-0.156357
Kurtosis	2.999047
Jarque-Bera	0.073343
Probability	0.963993

ملحق رقم (4)

اختبار LMA لاختبار الارتباط الذاتي في بواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.312806	Prob. F(2,11)	0.7377
Obs*R-squared	0.968638	Prob. Chi-Square(2)	0.6161

ملحق رقم (5)

اختبار تجانس تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.897016	Prob. F(4,13)	0.4935
Obs*R-squared	3.893472	Prob. Chi-Square(4)	0.4206
Scaled explained SS	2.029887	Prob. Chi-Square(4)	0.7303

ملحق رقم (6)

اختبار t لاختبار متوسط بواقى النموذج

Hypothesis Testing for RESID01
Date: 11/23/15 Time: 23:32
Sample: 1996 2013
Included observations: 18
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.62e-15
Sample Std. Dev. = 0.064743

<u>Method</u>	<u>Value</u>	<u>Probability</u>
t-statistic	-1.06E-13	1.0000
